

الكتب الجغرافية

الجغرافيا المعاصرة

ماذا عن تطور الهدف وأهمّ الأزمات

دكتور
صلاح الدين علي الشامي
أستاذ الجغرافيا
كلية الآداب - جامعة بنها

الناشر: دار المعارف بالاسكندرية
جمال حمدي وشركاه



الجغرافيا المعاصرة

ماذا عن تطور الهدف وأهداف الأهمية

دكتور
صلاح الدين علي الشامي
استاذ الجغرافيا
كلية الآداب - جامعة بنها

١٩٨٧

الناشر
منشأة الجغرافيا بالاسكندرية
بجالات حنري وشركة

إهداء

الى جيل البراعم والتجبرات الجغرافية المصرية المتفتحة ،
ومسئولية التجديد والتجويد الجغرافى امانة فى عنقه ،
اقدم ، بل قل ، اهدى خواطرى واهتماماتى •

بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير

فى عالم تواجه فيه التجارب الحياتية التحديات ، فى ربوع الأرض ، يكون الالتزام بالبحث وتقصى الحقيقة ، التى تعجم عود التحدى ، وترشد ابداع وحسن توظيف الوسيلة الحضارة الأنسب لمواجهة التحدى وإبطال مفعوله ، أو تطويعه وحل عقدة عناده ضد إرادة الحياة . وتقف العلوم فى طليعة التجارب الحياتية ، على خط المواجهة ، تحاور وتناور وتلتحم ، ولا تكاد تقبل بغير الانتصار لحساب الإنسان بديلا . وفى الوقت الذى يجسد فيه هذا الانتصار لحساب التجارب الحياتية ، وهى تزحزح حد المصالحة بين الإنسان والطبيعة لحساب الإنسان وعلى حساب الطبيعة ، من ناحية ، يجسد أيضا التطور العلمى ويشهد على تغيير وتطوير وتجديد أهداف العلوم . وقل أن التجارب الحياتية وهى تتحدى بإرادة التغيير والمحافظة على موجبات السيادة ، وتواجه المتغيرات وفى صحتها التحديات ، لا تتقدم على الدرب التقدم الواثق الصحيح ، نحو الهدف الاقتصادى ، وفى إطار التشكيل الاجتماعى والتنظيم السياسى ، الا تحت مظلة الابداع الحضارى والاجتهاد العلمى ، الذى يشهد ويقوى فاعلية الوسيلة الحضارية .

وهكذا نفهم جيدا موجبات التطور العلمى ، ونتبين مسئوليات هذا التطور ، وهو أمين على مصالح التجارب الحياتية . كما نرصد حتمية هذا التطور الذى يلهث وهو يتأتى ويحقق الجديد والتجديد ، على صعيد العلوم الطبيعية ، وعلى صعيد العلوم الانسانية ، فى الأسلوب ، وفى المنهج ، وفى الهدف . وتكشف حتمية هذا التطور العلمى النقاب عن ضرورة الاستمرار.

والمضى على درب التغيير والاضافة ، لحساب التجارب الحياتية ، وهى تمشى مع حركة الحياة المتجددة ، من عصر الى عصر آخر . وتبدو وكأن نهاية المطاف فى أى عصر ، بداية حقيقية لاجتهاد ضرورى جديد لتطوير العلم وتحديث توجهاته وتطلعاته وتنمية أهدافه ، حسب حاجة العصر . بل قل أن مسيرة هذا التطور العلمى لا تعرف الإقوف الجامد عند حد ، ولا تركز الى الجمود أبداً ، لأنه يمثل تصنيبا فى شرايين الحياة ، ضد ارادة وحركة الحياة .

وعلم الجغرافية وهو علم تركيبى وتحليلى وبنى ، يقف فى المكان المناسب بين العلوم الطبيعية والعلوم الانسانية، ويعرف كيف يمد يده لكى يلتقط ويجنى ثمرات ونتائج هذه العلوم ، ولكى يحسن ويتقن توظيفها فى خدمة الهدف الجغرافى ، وفى تصنيع أو صياغة النتائج التى تجاوب هذا الهدف ، كان من أكثر العلوم التزاما بالتطور من عصر الى عصر آخر . ويتبنى هذا الالتزام على أساس أن العلم فى هذا الوضع البنى ، وهو يدخل نتائج العلوم واضافاتها المتطورة فى صنع توليفة نتائجها العلمية ، ينبغى أن يتحلى بالقدرة على استيعاب هذا التطور ، وعلى الاستجابة لدواعى هذا التجديد والاضافة . بل قل ينبغى أن يحتوى علم الجغرافية فى صلب تركيبه الهيكلى العلمى ، الاستعداد الصريح ، لتطوير الهدف الجغرافى ، ولتطوير الوسيلة والمنهج وصولا الى هذا الهدف ، وهو يتطور وتتجدد أبعاده من عصر الى عصر آخر .

هذا ، ويتحمل الفكر الجغرافى ، وهو من وراء علم الجغرافية على كافة مستويات آدائه ، النظرية الأكاديمية ، والعملية الميدانية ، والتجريبية التطبيقية ، مسئوليات هذا التطوير . ولا يكون هذا التطوير ولا يبدأ أبدا من فراغ ، ولا ينتهى بالضرورة من غاية أو هدف جغرافى ، يجاوب حاجة العصر ، ويخدم حركة الحياة فى المكان والزمان . وتمتلك الخبرة الجغرافية دائما ، مهارات تطوير الهدف الجغرافى ، ومهارات تطويع البحث الجغرافى نظريا ، وميدانيا ، وتطبيقيا ، فى إطار اهتماماتها ، وهى تدرس الأرض لحساب الانسان ، او وهى تدرس الانسان وحركة حياته المستجيبة لدواعي

التغير فى ربوع الأرض • بل قل أن هذه الخبرة الجغرافية فى وسعها أن تبين وأن تستشعر العلاقة بين الأرض وكل السنن الحاكمة للطبيعة فيه ربوعها المتنوعة ، والانسان وكل القدرات الحضارية التى يتأهل بها ، وأن يحسب حساب جدوى القدرة الحضارية فى كل جولة صراع من أجل تطويع ، أو من أجل ابطال مفعول التحديات التى تبديها السنن الحاكمة وتواجه بها حركة الحياة فى ربوع الأرض •

ويسعدنى أن أقدم بهذا الكتاب الى قارئ العربية ، لكى يقف على مبلغ استجابة المدرسة الجغرافية المصرية العربية لتغيرات العصر وكل عصر، وعلى مبلغ الاستعداد الحقيقى والاسهام الفعلى فى تطوير الهدف الجغرافى • وهناك أكثر من علامة على أن الخبرة الجغرافية المصرية ، تملك مهارات الوقوف فى الصف العلمى فى المكان المناسب ، لهذا العلم البينى ، حتى يتحقق له الانجاز العمل التطبيقى ، لحساب حركة الحياة • وادعو الله أن يوفقنى فى حسن بيان هذا المضى الجغرافى المصرى ، على درب التطور العلمى. العملى التطبيقى • وعلى الله وحده قصده السبيل ، وهو نعم المولى ونعم النصير •

صلاح الدين على الشامى

ابريل سنة ١٩٨٧

بداية واقتراب

بداية واقترب

يجسد الفكر الجغرافي ، ومسيرته الطويلة ، ومشواره المستمر ، على المدى الطويل ، بكل ما ابتنى عليه من منطق معقول ، وفلسفات عقلية وإعنية ومتنوعة وجادة ، اهتماماته وتوجهاته وعنايته بالمدرجات الجغرافية الحسية ، في المكان والزمان . وقل أن هذه العناية ، كانت تحاول وتندرج بكل الأساليب ، وهي تضي دائما في الاتجاه الصحيح . ويعرف هذا التفكير الجغرافي ، في نهاية المطاف ، لماذا وكيف ، يبنى قاعدة يرتكز عليها علم الجغرافية . كما يعرف جيدا ، لماذا ، وكيف ، ومتى ، يبلور أو يصطنع الهدف الجغرافي ، الذي يتولى علم الجغرافية مسئوليته ، والعناية به عناية حصيفة ، لا تكف ولا تسكت أبدا .

وقل لقد أحسن هذا الفكر الجغرافي كثيرا ، عندما عرف بعد مسيرة حافلة ومبدعة ، وهي تضي في صحبة مسيرة حركة الحياة الإنسانية على الأرض ، كيف ولماذا يوضع الهدف ، أو الغرض الجغرافي بكامل أبعاده ، شكلا وموضوعا ، أمانة غالية في عنق الاجتهاد الجغرافي الجاد المتنور . وكان هذا الاجتهاد الجغرافي الجاد ، حريصا على هذه الأمانة ، التي لا يجوز إهمالها ، أو لا ينبغي التفريط فيها .

وأصاب الاجتهاد الجغرافي دائما ، أو أفلح باستمرار ، في حسن تبني هذا الهدف الذي يجاوب اهتمامات الفكر الجغرافي . كما أفلح أيضا ، في حسن احتواء مفاهيمه ومدرجاته الجغرافية الحسية ، وفي حسن العناية بها . وقل أنه تعقب أهم المدرجات الجغرافية الحسية ، في المكان والزمان . كما تابع البحث والتحري ، وهو يكف على تأمل الرؤية الجغرافية ، في المكان وفي الزمان . ومن ثم كان اختيار المنهج الأنسب ، من أجل الوصول الموفق ، الى صواب أو الى جوهر هذا الهدف الجغرافي .

وقل أيضا ، أن هذا الاجتهاد الجغرافي ، مضى في كسل مرحلة من المراحل ، مع خطوات المسيرة الفكرية الجغرافية ، من عصر الى عصر آخر ، فكان جادا ومتفتحا ، ولم يفرط أبدا في أصول حسن الصحبة . بل قل

انه كان مجديا ومفيدا ، وهو يجابو أو وهو يلي التطلع الى معرفة وادراك وتامل أفضل ، للمدركات الجغرافية الحسية . وربما اضاف من عنده ، وهو يحلق في المكان ، شيئا مناسبا عن المدركات الجغرافية المعنوية .

ولم يتهرب الاجتهاد الجغرافي ابدا ، من المسئولية المنوطة به ، ولم يتهاون في معاناة المدركات الجغرافية . وقل أنه لم يتخاذل ابدا في سعيه الجاد ، وهو يجد ويتعقب معنى ومغزى ومرمى ، كل ما من شأنه ، أن يحسد الهدف الجغرافي . بل قل بعد ذلك كله ، أن هذا الاجتهاد الجغرافي الجاد ، قد اصطنع كل ما في وسعه ، من غير افراط حيناً ، ومن غير تفريط أحيانا أخرى ، لكي ينقى العمل الجغرافي ، من زحمة ، أو من تعميم الشوائب ، التي تبدو ، وهي مخلوطة به ، أو التي كانت تشوه حسن تعبيره ، أو التي كانت تخفى صدق بيانه الجغرافي الصحيح .

هكذا ، مضت مسيرة التفكير الجغرافي في صحبة مسيرة الحياة الانسانية على الأرض^(١) ، وهي ترشد وتبصر التمايش في المكان والزمان . أو وهي تشد أزر حركة الحياة في مواجهة الطبيعة وتحدياتها التي لا ترحم ، في ربوع الأرض . وربما كانت البداية متواضعة ، وقد تمثلت في مجرد رصد بعض المدركات الجغرافية الحسية ، رسدا آثار العجب حيناً ، وفيه التساؤل أحيانا كثيرة في المكان والزمان . ولا ينبغي التشكيك في قيمة هذا التعجب أحيانا أو هذا التساؤل أحيانا أخرى ، لأنه هو الذي أثارته بموجبه المدركات الجغرافية العقل الانساني . وكانت وكأنها دعوة صريحة . لكي يكون التفكير ، ولكي يصبح الشغل الشاغل الذي يشغل الانسان ، في

(١) ظهر الانسان لكي يعيش حياته على الأرض ، وهو مؤهل باستعداد فطري لاستيعاب خصائص المكان . وكان هذا الاستعداد الذي يمثل حسا فطريا ، وسيلة جمع وروية واستيعابه بعض أهم المدركات الجغرافية الحسية ، التي عايشها حركة الحياة . واستوجبت هذه العناية ، توظيف العقل في التأمل ، وفي التحسن ، وفي التفكير ، من أجل تعقيد حقيقة هذه المدركات الجغرافية الحسية في المكان ، وكيفية التمايش معها . وبدأ هذا التفكير الجغرافي بداية متواضعة . مع ميلاد الحياة الانسانية في المكان المين ، على محيط الأرض . وكان هذا التفكير الجغرافي ، في مرحلة طويلة فكرا علويا لا يسجله الانسان ، أو لا يسير عنه في علامات الانتصار لموجبات التمايش في المكان مع الطبيعة . ثم كان في مرحلة أخرى فكرا مكتوبا ومدونا ومنظما ، في مدونات ، تحكي ونصص وتصور ميلخ انشغال الانسان بتأمل المدركات الجغرافية الحسية ، وبمخاض حدة وجوه الانهيار في التفكير فيها . راجع : الشامي صلاح الدين : الفكر الجغرافي مسيرة ومسيرة - الاسكندرية سنة ١٩٨٠ .

المكان والزمان • وما كف الإنسان عن هذا التفكير الجغرافى يوما ، وما كان فى وسعه أن يكف أبدا ، وهو يستوعب المدركات الجغرافية الحسية ، حتى يعرف كيف يتعامل معها لحساب التعايش الأنسب فى المكان ، على المدى الطويل •

وفى الوقت المناسب ، وبصد مسيرة طويلة ، بداية من ميلاد الحضارة الانسانية على الأرض ، أقدم الاجتهاد الجغرافى فى شجاعة ، وأحسن توظيف البصيرة الجغرافية ، لكى تنجح مهمة انصلاح الفكر الجغرافى ، أو قل تحريره ، من الارتباط الوثيق بالفكر التاريخى • وحتما كان هذا الارتباط قد فقد موجباته تماما • ونهيا المناخ الأنسب ، لأهم نقطة تحول عقلانى ، فى مسيرة التفكير الجغرافى على الإطلاق •

وكان الوصول الى هذه النقطة ، يعنى الاقترب من الوضع الذى يتأتى فيه الاستعداد ، من أجل بناء وتجهيز الاطار العلمى ، الذى يصبح ويكون فى وسعه أن يحتوى اهتمامات التفكير الجغرافى • ولقد اصطنع الاجتهاد الجغرافى عندئذ ، كل ما فى وسعه ، لسكى يرسخ الأصول ، والقواعد ، والأسس ، التى يبتنى عليها ، أو التى يكون بموجبها هذا الاطار المحكم • وبناء هذا الاطار المحكم ، لا يعنى غير الوصول الى ، أو الاعلان عن ، مولد علم الجغرافية الحديثة ، فى غضون القرن التاسع عشر الميلادى • وكان العقل الأوروبى الذى تحرر من كوابيس وضغوط الكنيسة الكاثوليكية ، هو المسئول عن ولادة هذا العلم ، وصياغة الهدف الجغرافى •

الفصل الأول

علم الجغرافية الحديثة

جوهر الهدف والتوجهات

- نشأة علم الجغرافية والبحث عن الهدف
- اهتمامات وتوجهات الجغرافية الحديثة
- توجهات الجغرافية الحديثة وصياغة الهدف الجغرافي
- تمهيد

الفصل الأول

علم الجغرافية الحديثة

جوهر الهدف والتوجهات

تمهيد :

كان هناك على المدى الزمنى الطويل ، هدف جغرافى أولى بسيط . وتمثل هذا الهدف الأولى فى الكشف الجغرافى ، وإسقاط الحجاب عن الرؤية الجغرافية الشاملة ، وعن انتشار التجربة الحياتية المتنوعة فى ربوع الأرض . ولقد استوجب جمع أوصال هذه الرؤية الجغرافية ، وحشد محتواها من المدركات الجغرافية ، وقفات تأمل متأنية . وفى إطار هذا التأمل ، عكف العقل الإنسانى على التفكير فى كنه وماهية هذه المدركات الجغرافية . وصحيح أن هذه المدركات الجغرافية قد أوقست العقل فى حبال الانبهار أحيانا ، ولكن الصحيح أيضا أنه لم يستسلم لهذا الانبهار ، ولم يفقد قدراته على الخفى فى التأمل والتفكير فيها أحيانا أخرى .

وفى الوقت الذى لم يمتلك فيه الإنسان غير الحس الجغرافى وحده ، عاين المدركات الجغرافية وتأملها ورشد تمايش حركة الحياة فى المكان . كما واصل الإنسان تحت مظلة إنجازاته الحضارية ، وهو يبتنى قواعد مدنياته ، معاينة المدركات الجغرافية الحسية . وربما كانت شغله الشاغل . وهى تبهره وتستوجب تفكيره بكل الإلماح فى طلب الحقيقة . وإضافة إلى طلب الكشف الجغرافى ومعاينة المدركات الجغرافية ، كان البحث عن الحقيقة الجغرافية ، علامة على اتساع دائرة الهدف الجغرافى ، اتساعا محدودا وبطيئا .

وما من شك ، فى أن هذا الهدف الجغرافى المبكر ، قد استوجب عناية الاجتهاد الجغرافى الباحث عن الرؤية الجغرافية ، وتوسيع مداها توسيعا أنفيا لى تغطى الأرض كلها . كما استوجب هذا الهدف عناية التأمل والتفكير الجغرافى الصحيح ، وهو فى شكله الفلسفى الهلامى ، الذى لم يلتزم بإطار واضح يحتويه ، ولم يخضع لقواعد علمية تجسد توجهاته المبادئة إلى الهدف الجغرافى . وانتقلت مسيرة هذا التفكير الجغرافى وهى أمانة ومستولية من عنق إلى عنق آخر ، ومن قبضة إلى قبضة أخرى ، على مدى القرون الطويلة .

وتحقت إنجازات وإضافات جاوبت الهدف الجغرافى المبكر ، وهو لا يتجاوز الاستمرار فى طلب الكشف الجغرافى ، وتلمس إبعاد الحقيقة الجغرافية . بل قل بقى الهدف الجغرافى حبيس الوصف البحث ، ولم يسلم هذا الوصف الجغرافى الكاشف من الخلط والتشويه والتخبط .

نشأة علم الجغرافية والبحث عن الهدف :

وفى القرن التاسع عشر ، وتحت مظلة القيادة الأوروبية المتفتحة ، جاء الاعلان عن مولد علم الجغرافية . ولا يعنى ذلك التحول شبيها أهم من البيان الكاشف ، عن حسن وصول التفكير الجغرافى الأوروبى الى صياغة صيغة جذبية للهدف الجغرافى . كما يعنى أيضا نجاح التفكير الجغرافى الأوروبى الحديث فى وضع القواعد والأسس والأصول التى اصطنعت اطارا علميا واضحا للعمل الجغرافى ، ورسمت منهجا علميا سليما لممارسة العمل الجغرافى . ويطاوع الهدف الجغرافى فلسفة الفكر الجغرافى الأوروبى الحديث ، ويصغى اليه جيدا ، ولكنه فى نفس الوقت ، يجاوب حاجة وتطلعات علم الجغرافية وأسلوبه العلمى .

وينبغى أن نشق فى أن صنع الاطار وصياغة توليفة البنية العلمية . وتحديد الهدف الجغرافى ، قد تأتى وأينع ، من خلال العلاقة الأصولية بين - الفكر الجغرافى وهو علم بالقوة فى جانب ، وعلم الجغرافية الحديثة وهو فكر بالفعل فى جانب آخر . ومن ثم يجاوب هذا الهدف ، وهو لا يخيب أبدا منطق وفلسفة الفكر الجغرافى الحديث . ويبدو أن علم الجغرافية لا يكون أبدا من غير فلسفة الفكر الجغرافى ، وأن فلسفة الفكر الجغرافى لا تكون أبدا من غير علم الجغرافية ، وهو فى خدمة الهدف الجغرافى . وتبدو الصحيحة بين فلسفة الفكر الجغرافى وعلم الجغرافية ، وكأنها علاقة عضوية .

واتخذ علم الجغرافية منذ مولده مكانا مناسبيا ، بين زمرة العلوم . بل قل احتل مكانته فى المكان المناسب بين العلوم . وأصبح وهو الذى لا ولم ولن يخلد منطق وفلسفات وتوجهات الفكر الجغرافى الحديث ، وتطلعه الحبيب ، والحاح المستمر ، العلم الذى لا يكف ، ولا يسكت أبدا ، عن ادراك الغاية ، أو بلوغ مقصد الهدف الجغرافى . ولقد تمود علم الجغرافية ، فى ظل هذا الالتزام ، على العناية بالمنهج الأنسب والبحث الجغرافى السديد ، الذى لا يطاوع غير توجهات الفكر الجغرافى ، بكل الأمانة والموضوعية ، وصولا الى طلب الحقيقة الجغرافية ، فى المكان والزمان .

وهذا معناه ، أن علم الجغرافية الحديثة ، لا يبدأ من فراغ أبداً ، وهو يجاوب حاجات الإنسان وحسه الجغرافى الكامن فى أعماقه ، لأن الفكر الجغرافى ، وفلسفته المتفتحة ، يقف من ورائه يظهره ويشد أزره ، ويسدد خطواته . ويكون علم الجغرافية آميناً ، وهو يتوجه الى الهدف الجغرافى فى الاتجاه الصحيح . كما يكون علم الجغرافية أكثر من أمين . وهو مسئول عن كل ما يراود التفكير الجغرافى ، ويستحق عنايته ، أو يستوجب اهتمامه ، أو يشغله ويرنو اليه .

وهذا معناه أيضاً ، أن علم الجغرافية لا يقدم الاقدام المسئول ، على أداء المهام المتوقعة به ، لحساب التفكير الجغرافى المتجدد ، من غير غاية أو من غير هدف جغرافى . وقل أنه يعرف الهدف جيداً ، ويلتزم به التزاماً لا رجعة فيه ، لأنه يستحق الاهتمام ويستوجب العناية العلمية على مستوى المنهج الأنسب . ويبقى الفكر الجغرافى يقظاً ، وفى تمام الوعى ، لكى يرشد توجه الاجتهاد الجغرافى العلمى ، ولا يترك له الحبل على الغارب .

وتألق علم الجغرافية الحديثة ، الذى نشأ وترعرع اعتباراً من القرن التاسع عشر . وكان هذا العلم الذى لا يبدأ من فراغ ، ولا ينتهى من غير غاية ، وشيئاً عرف جيداً كيف يكتسب كل صفات أو مواصفات العلم ، وكيف يحتويه الاطار العامى السليم . ومن ثم عرف علم الجغرافية الحديثة أيضاً ، كيف يتأتى الالتزام الحميد بالقواعد والأسس ، التى تخدم أو التى تحقق توجهاته العلمية الصحيحة ، فى اتجاه الهدف الجغرافى الصحيح . بل قل أنه قد أفلح تماماً ، فى حسن صياغة وانجاز النتائج العلمية الجغرافية ، التى تجاوب أو تلبى وتخدم اهتمامات الهدف الجغرافى الصحيح .

ومن ثم ينبغى أن نفهم جيداً ، كيف ولد ونشأ علم الجغرافية نشأة طبيعية سوية ، بعد أن تم أو اكتمل نضجه جنيناً ، فى رحم الفكر الجغرافى الحديث . كما ينبغى أن نفكر جيداً كيف أخذ علم الجغرافية الحديثة عن هذا الفكر واستجاب له ، أو جاوب توجهاته الفلسفية الحسية ، فى طام أمم أبواب المعرفة الجغرافية ، أو فى تقصى الحقيقة الجغرافية ، أو فى تمحيص المذكرات الجغرافية الحسية والمعنوية ، أو فى دراسة الظاهرة الجغرافية المعنوية .

ولقد جاءت هذه النشأة الطبيعية فى الوقت المناسب تماماً ، ولم تتأخر عن هذا الموعد . بل قل أن هذه النشأة قد تزامنت مع مولد ونشأة علوم طبيعية وعلوم انسانية كثيرة . واكتسب علم الجغرافية بلون العلم ، أو بالكساة

العلمي المناسب . ثم اتقن هذا العلم مسألة الانفتاح على العلوم الأخرى .
وأجاد عندئذ ، الأخذ منها ، مثلما أجاد الصطاء لها . واشترك مع كل العلوم
في انجاز سمفونية العمل والاستجابة ، التي أصبحت في خدمة المعرفة
الانسانية المطلقة . ولم يخل علم الجغرافية أبدا بشيء ، مما أصبح في وسعه
أن يقدمه ، أو بشيء مما تجتمع في جعبته .

كما ينبغي أن ندرك جيدا ، بعد ذلك كله ، كيف نما علم الجغرافية
وتطور أو تزعزع ، وكيف أضاف الى الرصيد الجغرافي العلمي . وهو الذي
مضى على درب العلم الصحيح ، لأنه لم يبدأ من فراغ ، ولم يتطور من غير
غاية . ومن ثم كان النمو سويا ، وكان التطور متيرا ، وكان الانجاز رائعا ،
في الاتجاه العلمي السديد . وقل أن هذا النمو ، وهذا التطور ، قد تأتى
دون فصل أو انفصال أو انقطاع الصلة العضوية ، بين فلسفات الفكر
الجغرافي الحديث من ناحية . وأصول وموجبات تكوين نسيج البنية أو صياغة
البنية العلمية لعلم الجغرافية الحديثة من ناحية أخرى . وأفلح هذا النمو ،
وأصبح علم الجغرافية من بعد ذلك كله ، علما راسخا ، يعرف جيدا كيف
يتوجه من خلال المناهج المنضبطة ، الى جوهر الهدف الجغرافي .

ومن ثم يعرف الاجتهاد الجغرافي العلمي ، كيف يتألق في الأداء الجغرافي
العلمي ، اعتبارا من يوم مولد علم الجغرافية ، في القرن التاسع عشر .
كما يعرف هذا الاجتهاد الجغرافي العلمي ، دوره الوظيفي في انجاز البحث
الجغرافي ولم يضل أبدا . ولقد استحق علم الجغرافية ، عن جدارة واستحقاق
أن ينضم الى صفوف العلوم الطبيعية والعلوم الانسانية ، انضماما سليما ،
في داخل الاطار العلمي الأكاديمي . بل قل لقد وجد علم الجغرافية الحديثة
ترجيحا علميا ، على الصعيد العلمي ، وانضم الى صفه بعض العلماء الذين
لم تكن لهم نشأة جغرافية في الأصل (٢) . كما لم يجد علم الجغرافية الحديثة
أبدا ، من يستخف به ، أو من يعترض عليه ، أو من يعرض عنه .

(٢) بدأ هيبولت وهو علم من اعلام علم الجغرافية الحديثة في النصف الثاني من القرن
التاسع عشر حياته العلمية ، بداية بعيدة تماما عن العمل الجغرافي . ولقد تناول هيبولت في
دراساته المتنوعة بعض القضايا في النبات وفي الكيمياء ، وفي الطبيعة وفي التشريح ، وفي
الجيولوجيا . وأثرت هذه الدراسات العلمية فكر هيبولت وأسهمت اجتهاده العلمي عندما تحول
الى العمل الجغرافي . بل قل أن هذا الفراء العلمي قد أهل هيبولت لكي يضيف اضافات جيدة
في الجغرافية الطبيعية . الشمس ، صلاح الدين : الفكر الجغرافي ، ص ١٩٨ - الإسكندرية .
١٩٨٠ ص ٣٠٧ .

اهتمامات وتوجهات الجغرافية الحديثة :

نشأ علم الجغرافية الحديثة ، نشأة سوية علميا ، في أحضان الوعي الأوروبي العلمي الأكاديمي المتفتح . وفي هذا الإطار ، لم يستشعر الضربة بين العلوم الطبيعية والعلوم الانسانية ، التي كانت تفتتح من حوله . وربما أسعف هذا الوضع التفتح الجغرافي المثير . ونال علم الجغرافية كل العناية والاهتمام ، في وقت كان هو في حاجة بالفعل ، الى ترسيخ وجوده العلمي ، وتأمين أهم اهتماماته ، بالبحث الجغرافي .

وفي النصف الثاني أو الأخير من القرن التاسع عشر ، تلجرت ينابيع هذه العناية ، وبشرت بكل اهتمام العمل في الحقل الجغرافي الأكاديمي . وتولى فريق علمي جاد ومخلص ، استغرق في فلسفات الفكر الجغرافي ، واستوعب تراثه العريق ، مسئوليات هذا الاهتمام . واصطنع اجتهاد هذا الفريق مقومات الترسخ الجغرافي العلمي الحديث . وكان هذا الفريق من العلماء والباحثين ، جريصا أشد الحرص على ، تصور أو على تجسيد الهدف الجغرافي العاجي ، وكيفية الوصول اليه ، أكثر من أى شيء آخر .

ولقد وفر الاطلاع على تراث الفكر الجغرافي العريق ، للاجتهاد الجغرافي العلمي حصادا ثريا ، وزادا موفورا . وأعان هذا التزود الاجتهاد الجغرافي العلمي ، في أداء المهمة الجغرافية العلمية . وكان هذا التراث الجغرافي قد تراكم على مدى القرون الطويلة ، وأصبح في متناول أيديهم ، منذ أن انتقل زمام مسيرة التفكير الجغرافي ، من أيدي الجغرافيين المسلمين العرب ، الى الأيدي الأوروبية اعتبارا من بداية عصر النهضة الأوروبية . ويبدو ان هذا الانتقال قد جاء ، في الوقت المناسب تماما ، بعد أن تاهل العقل الأوروبي تاهيلا مناسباً لحمل الأمانة .

وجاء هذا التاهيل تأسيسا على النجاح الأوروبي ، الذي تصدى كثير! لموجات الاجتياح العدواني المستمر والمتكرر القادم من قاطب آسيا ، وهو الذي عرقل استمرار خطوات مسيرة الحضارة الأوروبية . وأفضى هذا النجاح الأوروبي الى التحول من مسيرة حضارية متعثرة ومقطعة ، الى مسيرة حضارية مستمرة ومتألقة . كما جاء هذا التاهيل أيضا ، تأسيسا على الانفتاح الأوروبي ، الذي أطل على العالم الاسلامي وتعامل معه في السلم والحرب تعاملنا مناسباً ومفيدا . وأفضى هذا الانفتاح الأوروبي الى التنور ، الذي يصر ورشد المسيرة الحضارية الأوروبية على الدرب في الاتجاه الصحيح . ثم أضافت ثورة الإصلاح الديني التي أشعلها المحتجون

على الكنيسة الكاثوليكية ، الاضافة المهمة ، وهي تحرر العقل الأوروبي وتؤمنه ، وتحمله مسئولية قيادة المسيرة الحضارية الأوروبية الناهضة .

ومن خلال مسيرة حضارية منتظمة ولا خطر مباغت في وسعه أن يوقفها أو أن يجمد خطواتها ، ومن خلال التنور وحسن الأخذ والاقتباس من التراث الحضارى الاسلامى العربى ، تمضى المسيرة الحضارية الأوروبية المنتظمة فى اتجاه التالى . ويدفع العقل الأوروبي المتحرر خطوات هذه المسيرة الحضارية الأوروبية دفعا الى مشارف عصر النهضة ، بعد أن تحقق الانسلاخ الذى انفصل بموجبه الشق الحضارى الأوروبي المادى ، عن الشق الحضارى الروحى .

وأقدمت انطلاقا هذه المسيرة الحضارية المتنورة ، فى صحبة العقل المتحرر من كل دواعى الخوف والجمود ، على انهاء مسيرة التفكير الجغرافى المسيحى الساذج ، الذى كان قد استخف بالعقلية الأوروبية ، وأغرقها فى ضلال مبين ، اعتبارا من القرن الأول الميلادى . بل قل أن هذه الانطلاقة المتحررة ، قد تركت الجبل على الغارب لكى يحلق العقل الأوروبى فى آفاق المعرفة الرحبة وطلب العلم . وإباحت هذه الصحوة العقلية المفتوحة والنهضة الأوروبية المتألقة ، حق العودة والرجوع ، الى جغرافية التراث الصحيح فى مصادره الاسلامية عودة رزينة ومتأنية . ولقد أكبت هذه العودة الأوروبية مرحلة التمداد فى انحطاط الاجتهاد الاسلامى ، فاستحق العقل الأوروبى المتحرر ، وراثة الحركة الجغرافية الاسلامية العربية ، وقيادة مسيرة التفكير الجغرافى الصحيح ، قيادة متنورة ومفتحة ، فى الاتجاه السليم .

وجاء ذلك فى الوقت الذى خرجت فيه رحلات أوروبية ، اقتحمت المحيط الأطلنطى طولا وعرضا ، فى طلب الطريق البحرى البديل من أجل تحرير المصالح الاقتصادية الأوروبية والتعامل مع الشرق الآسيوى من قبضة المسلمين . وكانت كشوف جغرافية ناجحة أخرجت أوروبا من فجر النهضة الى صبح النهضة ، وكفلت لها حق الانتشار فى انحاء العالم ، وفطحت لهذا الانتشار أبواب الانتصار فى مجالات الاستيطان والتجارة الدولية والاستعمار .

ويبدو أن هذا النجاح فى اخراج الرحلة لحساب الهدف الجغرافى ، قد أنهى انغلاق أبواب أوروبا الغربية ، فتحوّلت من قارة تمودت على استقبال موجات بشرية تطلب الاستيطان فى ربوعها اعتبارا من انحسار الجليد ، أو تباسثر المدوان من حين الى حين ، وتدمير الانجازات الحضارية الأوروبية ، الى قارة

تتمود على ارسال وانتشار ، خلق بهما وما زال يخلق بها وهى متألفة ومتفوقة اقتصاديا وسياسيا وحضاريا ، على الصعيد العالمى .

وتكشفت لأوروبا قيمة وجدوى العمل الجغرافى ، واستهوت هذه الجدوى فريقا أوروبا وإعيا من الأثرياء ، أسهم فى تمويل العمل الجغرافى ، سواء تمثل فى الكشف الجغرافى أو فى رسم الخرائط الجغرافية ، أو فى التفكير الجغرافى . وتولى فريق رائد من المفكرين مهمة استيعاب نتائج رحلات الكشوف الجغرافية ، واستيعاب التراث الجغرافى القديم . وقاد هذا الفريق من المفكرين مسيرة التفكير الجغرافى ، على بصيرة ، فى الاتجاه الصحيح . بل قل انهم أحسنوا توظيف الاجتهاد الجغرافى . وتقدمت المسيرة الجغرافية ، وتقدم معها الاجتهاد الجغرافى ، على كل الجبهات فى الاتجاه الصحيح ، حتى تسنى انجاز المهمة ، التى تمثلت فى نشأة علم الجغرافية الحديثة نشأة سوية وقوية ، فى وقت واحد .

وأنجز بعض الاعلام من المفكرين الجغرافيين ، كل فيما يخصه ، أو فيما يشبه انتباهه ، صياغة أهم القواعد والأصول والأسس الراسخة ، التى حددت الإطار العلمى المناسب ، لعلم الجغرافية ، كما أراد الفكر الجغرافى الحديث له ، أن يكون . وكان شغلهم الشاغل ، فى مرحلة الإبداع الأولى ، أن يتأتى انجاز هذه المهمة ، من خلال التطلع الواعى الى حسن صياغة الهدف الجغرافى ، الى حسن بلوغ الفاية العلمية ، بموجب هذا الهدف الجغرافى .

وكم أحسن وأجاد علماء ، كان الواحد منه فى القمة ، وهو يتصدى لهذه المهمة . ونذكر من فريق العلماء الرائد ، كانط الذى سجل أهم خطوة فى الاتجاه الجغرافى الصحيح . كما نذكر منهم أيضا ، راتزل وهمبرولت وريتر ، وكلهم أعمالهم وعلماء من أبناء المدرسة الجغرافية الألمانية . وما من شك فى أن الواحد منهم قد تصدى للمسئولية الجغرافية ، وهو على يقين من وضوح رؤية السبيل العلمى الأنسب ، الى جوهر الهدف الجغرافى . بل قل أن كل واحد منهم قد عكف على حسن ترسيخ أهم قواعد توجهات الجغرافية الى العناية بالأرض ، أو العناية بالإنسان ، أو العناية بالعلاقة الحميمة بين الإنسان والأرض .

وفى هذا المناخ العلمى المنتعش ، نشأت وتكونت الجمعيات الجغرافية العالمية الوطنية ، وهى تضم الهواة والمحترفين . وتبنت هذه الجمعيات الجغرافية البحث الجغرافى ، وتولت تمويله . كما نشأت المدارس الجغرافية

العلمية ، التي استهواها البحث الجغرافي العلمي . وتبنى العلماء هذه البحوث ، وخرجهم في الرحلة الجغرافية المتخصصة ، من أجل هذه البحوث وجمع المادة العلمية من الحقل . وتضافرت عناية الجمعيات الجغرافية وعناية المدارس الجغرافية ، من أجل انجاز وصياغة صيغة صيغة الترسيخ الجغرافي العلمي والعمل .

واستغرق هذا الانجاز البديع وقتا وتآلق الجدل العلمي الجغرافي وتنادى الحوار الجغرافي العلمي الجيد ، في هذا الجدل ، الذي تناول أهم القضايا المنهجية الجغرافية . ودون الخروج عن درب الصواب والموضوعية الجغرافية العلمية ، أو دون التفريط في جوهر العناية ، التي لم تغفل عن معنى ومغزى الهدف الجغرافي ، أضاف هذا الجدل ، أو الحوار العلمي ، الكثير إلى الرصيد العلمي لعلم الجغرافية الحديثة . بل قل أن هذا الاجتهاد الجغرافي ، قد أفلح في صياغة التركيب الهيكلي ، لبنية علم الجغرافية الحديثة .

وفي الوقت الذي كانت الجمعيات الجغرافية تمول فيه البحث الجغرافي وتدفع بسخاء من أجل خروج الرحلات الجغرافية العلمية ، اهتمت بنشر البحوث الجغرافية التي كانت تحدث عن انجاز هذه الرحلات . ومن أجل تصحيح الرؤية الجغرافية على الصعيد الاقليمي ، وعلى الصعيد العالمي ، اشتركت الخبرات والكوادر العلمية من أبناء المدارس الجغرافية في هذه الرحلات العلمية . وقل انها جعلت اجراء البحوث الجغرافية في ثوبها العلمي ، شغفها الشاغل . بل قل ولا شيء كان يشغل الاجتهاد الجغرافي عن . أو يحرمه من التصدي لانجاز هذه البحوث الجغرافية الحسنة .

ومن خلال هذا الترسيخ الجغرافي العلمي الرشيد ، أصبح في وسع فريق العلماء الجغرافيين ، تحديد مجالات البحث الجغرافي العلمي ، واهتماماته في المكان والزمان . كما كان في وسعهم الاقدام على :

أ - تحجيم اهتمامات الاجتهاد الجغرافي العالمي والعمل ، تحجيما جامعا ، على صعيد المكان والزمان .

ب - تجسيد تطلعات الاجتهاد الجغرافي العالمي والعمل ، تجسيديا رشيدا ومرشدا إلى مناهج البحث .

ج - تسيير توجهات الاجتهاد الجغرافي العلمي والعمل ، تسييرا هادفا ، إلى حيث يتحقق مغزى ومرمى الهدف الجغرافي ، في نهاية المطاف .

ولقد انهمك الاجتهاد الجغرافى العلمى انهماكا جادا ، فى انجاز دراسات وبحوث جغرافية مفيدة . كما أصبح فى وسعه أن يسجل اضافات علمية جادة ومهمة . وقل أن هذا الاجتهاد لم يتخاذل أو يهمل ، فى لم شمل واستيعاب وتأمل ، مفاهيم المدركات الجغرافية الحسية والمعنوية . وأفضى ذلك كله فى نهاية الامر ، الى الاتفاق على حسن صياغة التركيب الهيكلى للقاعدة العلمية الراسخة ، وعلى بناء علم الجغرافية بناء مناسباً على هذه القاعدة ، وفى أحسن اطار علمى مناسب .

واصطنع هذا الترسيخ الرزين على امتداد القرن التاسع عشر بالفعل ، أهم القواعد العامة ، والخاصة ، وأحسن الأسس العلمية الجغرافية ، التى ابتنى عليها وتحدد بوجيها الشكل النهائى للهدف الجغرافى العام ، والهدف الجغرافى الخاص . وقد كفل هذا الترسيخ حسن اختيار المنهج والكيفية . التى يتحقق ، أو التى يتسنى بوجيها ، وصول البحث الجغرافى الى الهدف الجغرافى العام أحيانا ، أو وصول البحث الجغرافى الى الهدف الجغرافى الخاص فى حالة التخصص أحيانا أخرى .

واستوجب هذا الأمر أيضا حسن توجه الاجتهاد الجغرافى العلمى . توجهها مسديدا ، الى تبنى تنظيم وخروج الرحلة الجغرافية العلمية ، الى الميدان أو الى الحقل . كما استوجب حسن العناية بتوظيف الرحلة توظيفا مجديا ، على صعيد المساحة المعنية ، أو فى ربوع الميدان ، وهى فى خدمة البحث الجغرافى العلمى . وقل أصبحت هذه الرحلة الجغرافية ، رحلة علمية هادفة ، وهى لا تبدأ من فراغ ، ولا تعود من غير ثمرات جغرافية جيدة . بل قل أصبحت هذه الرحلة الجغرافية عندئذ مسئولة عن ، اجراء الدراسة الميدانية الحقلية ، فى أى مساحة معينة ، وهى التى يتحقق بوجيها ، جمع أوصال كل اضافة جديدة أو مجددة ، لكى تضاف الى رصيد الانجاز الجغرافى العلمى والعمل .

وصحیح ان الرحلة كانت قد تخصصت قبل ولادة ونشأة علم الجغرافية وترسیخ منهجية البحث أو الانجاز الجغرافی ، فی خدمة توسیع الرؤیة الجغرافية ، علی أوسع منى ، فی ربوع العالم الفسیح(٣) . وصحیح أيضا أن هذه الرحلة الجغرافية المتخصصة فی أداء هذه المهمة ، لحساب المعرفة الجغرافية قد تولى أمرها الرجل المفامر أو الجسور ، الذى كانت قد استهوته حتى أصبحت شغله الشاغل ، وبدون حاجة ملحة للتخصص والاعتماد بالمحصلة الجغرافية . ولكن الصحیح بعد ذلك كله ، هو اقدم علم الجغرافية علی تبنى الرحلة الجغرافية(٤) ، لكن یتولى أمرها المتخصص الجغرافی . وقل عندئذ ان هذا هو التحول الجندى أو التحول الحقیقى البناء ، فی شأن توظيف انرحلة لحساب التخصص العلمى الجغرافی . ذلك أنها أصبحت رحلة خاصة ، ومتخصصة فی القيادة الجغرافية ، وأكثر تخصصا وتفرغا ، فی خدمة الهدف الجغرافی العلمى المتجرد . وكان هذا التجرد مطلوبا ، لکی ترجع الرحلة عن تقديم ثمرات البحث الجغرافی ، لحساب الانتماء الاستعمارى وترسیخ وجوده وهيمته فی ربوع بعض المستعمرات . بل قل أن الاجتهاد الجغرافی العلمى ، كف عن السير فی ركاب حركة السياسة وتوجهات الاقتصاد الأوروبى الرأسمالى ، الذى باشر العمليات الاستعمارية .

وهكذا ظهرت الرحلة الجغرافية من هذه الوصفة ، وطاوعت القيادة الجغرافية المتخصصة فی انجاز الهدف الجغرافی العلمى . وقل انها جاوبت ارادة البحث الجغرافی العلمى ، علی صعيد المساحة المعينة ، فی المكان

(٣) كان خروج الرحلة قبل القرن الخامس عشر الميلادى خروجاً مغلوباً ، لحساب الهدف التجارى أو الهدف السبرى أو الهدف السياسى ، أو الهدف الدينى ، أو لحساب أى هدف آخر غير الهدف الجغرافی . ومع ذلك كانت كل رحلة من هذه الرحلات تخدم فی ركابها المعرفة الجغرافية . ثم كان ميلاد الرحلة الذى أعلن عنه خروج رحلات الكشف ، الذى لم يكن یمنى غير تخصص الرحلة للفرض الجغرافی ، لحساب توسیع دائرة المعرفة الجغرافية فی ربوع الأرض . ولقد سبق ذلك التخصص بوقت طويل ، تكلیف الجغرافی التخصص فی القرن التاسع عشر بالخروج وبنیادة وحسن توظيف الرحلة الجغرافية المتخصصة .

المقامى . صلاح الدين : الرحلة ، بین الجغرافية المبصرة ، فی الدواصة الميدانية - الاسكندرية سنة ١٩٨٣ -

(٤) كانت الرحلة التى خرجت لحساب الكشف الجغرافی تحت قيادة المفامر ، رحلة ناجحة علی طلب الحماية الجغرافية الكلية وهى تتكشف قارة ، والحماية الجغرافية الجزئية وهى تتكشف مساحة من القارة ، والحماية الجغرافية التصيلية وهى ترسم الاستيطان الأوروبى أو وهى تفتح الأبواب للاستعمار الأوروبى ، فی اتجاه الأرض .

والزمان . وتوجهت الرحلة الجغرافية العملية المتخصصة ، في الاتجاه الصحيح كما وجهت معها البحث الجغرافي العلمي على الدرب ، الى كل ميادين اهتمام علم الجغرافية الحديثة . وأصبح شغل هذه الرحلة الجغرافية الشاغل ، هو أن يتحقق الهدف الجغرافي ، ولا شيء غيره ، على صعيد المساحة المعنية ، في المكان والزمان .

وهذا معناه اعتماد البحث الجغرافي العلمي ، وهو يطرح الرحلة ، ويطاوع الفكر الجغرافي الحديث ، من أجل جمع ولم شمل ، كل ما من شأنه أن يخدم الهدف الجغرافي على دعائمين . وتتمثل هاتان الدعائتان في :

أ - الدراسة الميدانية أو الدراسة الحقلية ، في ربوع المساحة المعنية ، من أجل تقصي الحقيقة الجغرافية ، ومعاينة وجودها في موضعها . وجمع مكونات البحث الجغرافي ، والمادة العلمية الخام الأساسية .

ب - التخصيص العلمي ، والمتابعة المنهجية المتتمة ، وسعة الاطلاع والتحرى من أجل حسن صياغة وتوليف مكونات البحث في اطار التركيب الهيكلي ، لبنية البحث الجغرافي الهادف .

وهكذا ، اتخذ علم الجغرافية شكل العلم العمل من حيث المنهج(*) . وتضمنت منهجية هذا العلم العمل ، كيفية الخروج مع الرحلة الجغرافية المتخصصة الى الميدان ، الذي أصبح بمثابة توجه الباحث العلمي الى العمل لاجراء التجارب العلمية العملية . بمعنى أن تتمتع الخبرة الجغرافية ، أو أن تكتسب القدرة على حسن اجراء العمل الميداني ، وعلى حسن جني ثمرات هذا العمل الميداني ، وعلى حسن الانتفاع بهذه الثمرات والنتائج ، في إعداد البحث الجغرافي . ومن ثم كان من الواجب أن يمتلك الاجتهاد الجغرافي القدرة على حسن التركيب والتوليف ، من أجل حسن صياغة البحث ، وعرض التعبير الأنسب ، عن الرؤية الجغرافية العلمية والعملية ، في سياق منسق وبديع جغرافيا ، عن المساحة المعنية ، في المكان والزمان .

ومن يكون في وسعه أن يحسن صياغة وتوليف مكونات الرؤية

(*) يتنام د. ف : الجغرافية علم عمل (الجغرافية في القرن العشرين) ترجمة ج/ ٢/

الجغرافية العلمية والمعملية ، في سياق بحثي وتبني ، أو أن يحسن جمع الأوصال التي تتألف منها هذه الرؤية في إطار المساحة المعنية ، ينبغي أن يتحلى أيضا بنفس القدرة ، أو بنفس القدر من المهارة والقدرة على تفكيك أوصال أو تحليل أجزاء المكونات المتداخلة في نسيج هذه الرؤية الجغرافية . ومن ثم يبدو كيف أن الاجتهاد الجغرافي ، لا يكاد ينجح في أداء المهمة المنوطة به ، واعداد البحث الجغرافي ، من غير التحلي بالقدرة على التركيب والتحليل في وقت واحد^(١) . ومن خلال هذه القدرة الثنائية ، يتسنى انجاز البحث الجغرافي العلمي الجيد ، الذي يضم أو يسجل ، في سياقه الرتيب ، الاضافة الجديدة . ولا اضافة جغرافية جسيمة وجديدة ، من غير دراسة ميدانية ، في المساحة المعنية ، في المكان والزمان .

ولقد اعتمد عطاء وانتاج الخبرة الجغرافية المتخصصة ، كما اعتمد التجديد والاضافة في البحث الجغرافي ، على مهارات الانتقال أو على حسن التحول السهل ، الذي ينساب انسيابا منسقا ، من تحليل الرؤية الجغرافية الكلية الشاملة ، الى أوصال ومكونات وجزئيات هذه الرؤية ، الى تركيب وتجميع أوصال ومكونات وجزئيات كثيرة في صلب واحد ، يشمل الرؤية الجغرافية الكلية الشاملة . وقل أن الاجتهاد العلمي الجغرافي كان عليه :

أ - أن يتحلى بالمهارة في التحليل والتركيب ، لكي تتوفر كل الأبعاد التي تجسد الرؤية الجغرافية ، للظاهرة الجغرافية المعنية ، في المكان والزمان .

ب - أن يتقن الاجتهاد الجغرافي التحليل والتركيب ، حتى يتسنى له حسن البيان والتعبير عن صورة الرؤية الجغرافية ، في المساحة المعنية ، في المكان والزمان .

وأضف الى هذا التحلي بمهارات فائقة في التحليل والتركيب ، ضرورة التحلي أيضا بمرونة الانفتاح ، أو بالانفتاح المرن . وتمثل مرونة الانفتاح في مهارات الانتقال المرن الذي يباشرها الاجتهاد الجغرافي ، وهو يتحول بكل اليقين والثقة والكفاءة من معالجة ودراسة وتقصي الحقيقة في الرؤية

(١) الشامي ، صلاح الدين : الفكر الجغرافي ، ص ١٠٤ ومسيرة - الاسكندرية سنة ١٩٨٠

الجغرافية ، القابلة للامتداد الشامل ، حتى تغطي مساحة العالم كله ، الى معالجة ودراسة وتقصى الحقيقة الجغرافية الجزئية ، القابلة للانحصار ، حتى لا تغطي غير المساحة المحدودة والمعنوية . وتسفر مثل هذه المهارة ، في الانتقال من الكل الى الجزء ، أو في التحول من الجزء الى الكل ، عن تنمية وشحذ وتآلق مهارات الاجتهاد الجغرافى ، فى التحليل والتركيب الجغرافى ، من أجل حسن صياغة ، وحسن عرض البحث الجغرافى .

ولقد اقترنت المهارة الجغرافية فى التحليل والتركيب ، بالمهارة فى التحول الجغرافى الذكى ، من تقصى حقيقة الرؤية الجغرافية الكلية الشاملة ، الى تقصى حقيقة الرؤية الجغرافية الجزئية ، اقترانا جيداً فى اطار المنهج الجغرافى العلمى . وأحسن الاجتهاد الجغرافى العلمى ، توظيف هذه المهارة على كل صعيد ، وفى كل دراسة جغرافية منهجية ، من أجل تعميق البحث الجغرافى . واستوجب الوصول الى هذا التعميق ، حسن ادراك ، وتقصى أصول وموجبات العلاقة الجغرافية ، التى تربط بين هاتين الرؤيتين ، وربطاً جغرافياً منطقياً ، لا يجوز العطن فيه أبداً ، ولا يجوز اهماله أو الاستغفاف به .

ويرسخ هذا الاتقان فى التحول ، والاتقان فى حسن الصياغة ، مهارات الخبرة الجغرافية العلمية المتخصصة ، وهى تقدم الأقدام الواثق على مباشرة العمل الجغرافى ، وعلى معالجة موضوع البحث العلمى الجغرافى . وتأتى للاجتهاد الجغرافى مباشرة التجويد فى المعالجة المنهجية الجغرافية ، من خلال التحليل أو من خلال التركيب ، أو من خلال التحليل والتركيب الحى وقت واحد . بل قل تأتى هذا التجويد فى الانجاز ، دون التردى فى مسلبيات التناقض الموضوعى ، أو دون الوقوع فى قبضة التردد ، فى فهم وادراك جوهر ولب الهدف الجغرافى ، الذى يعمى الوصول اليه ، فى نهاية المطاف .

ويمضى علم الجغرافية ، وهو راسخ ، فى توجه علمى رشيد . وقل أنه كان لا يطاوع غير نداء العقل ، والاستماع الى ارادة الفكر الجغرافى الحديث ، الذى كان قد سيطر عليه ، وأمسك بزمام العقل الجغرافى الأوروبى المتفتح . بل قل أن نشأة هذا العلم النشأة السوية ، فى الوقت المناسب ، بعد أن كان الاجتهاد الجغرافى قد أباح حسن توظيف الرحلة الجغرافية ، وحسن الانتفاع بمصادر المعرفة الجغرافية ، من وجهة نظر أوروبا - على الأقل - فى خدمة الانتصار الأوروبى ، قد أسقطت عنه تهمة التبعية ، وكل الدواعى التى يمكن أن تجرمه .

ومن أجل المضى في هذا التوظيف الرديء ، الذي شد أزر الانتصار الأوروبي ، وسدد خطواته إلى الصعيد العالمي (٧) ، تصاعدت العناية بعلم الجغرافية . وأحسن الاجتهاد الجغرافي العلمي استثمار هذه العناية . والانتفاع بها ، وهو يحدد أهم معالم توجهات علم الجغرافية ، أو وهو يحدد أهم اهتمامات العمل الجغرافي ، أو وهو يصطنع أهم غايات الهدف الجغرافي . كما أتقن أو قل أحسن وأبدع ، في صياغة الكيفية التي يتسنى بموجبها الوصول إلى تحقيق الهدف الجغرافي . ولكن الاجتهاد الجغرافي امتنع بعد ذلك . كله ، عن الامتثال للانتصار الأوروبي ، وترفع عن البقاء في أسر التبعية . لارادته ، التي لا تمثل ولا تجاوب إرادة افكر الجغرافي الحديث .

توجهات علم الجغرافية الحديثة ، وصياغة الهدف الجغرافي :

في المناخ السائد في أوروبا ، وهي تواصل العمل على كسب مزيد من التحرر العقلي ، اعتبارا من القرن الثامن عشر ، اختلط التوجه العلمي . غير الناضج ، بالتطلع والأطماع وروح التسلسل على العالم . وأقدم التفكير الجغرافي وهو يصطنع الثوب العلمي للجغرافية ، على تحديد ملامح الهدف الجغرافي . وكان عليه أن يفصل ذلك ، وهو يحاول التخلص من دواعي وموجبات التبعية والانصياع ، لتوجهات الأطماع السياسية الأوروبية ، اقتصاديا وسياسيا ، وحضاريا . وقل أن الاجتهاد الجغرافي ، تصمد تحرير الهدف الجغرافي برفق ودهاء من هذا الانصياع ، حتى لا يضل ضلالا شديدا ، في زحمة الانتصار الأوروبي ، تجاريا واستيطانيا واستعماريا ، على الصعيد العالمي ، أو في صحة الهيمنة الأوروبية على العالم حضاريا .

من أجل تحرير وتحديد الهدف الجغرافي ، تفجرت الاهتمامات المتجردة الواعية ، التي كان عليها أن تستمع لصوت العقل وحده ، وأن تجاوبه حتى . يتحرر الهدف الجغرافي ، من كل غرض غير الفرض الجغرافي . بل قل ومن أجل ترسيخ هوية هذا الهدف العلمي وتطهيره من خطيئة التبعية وعدم .

(٧) تأتي هذا الانتصار الأوروبي من بعد الخروج من إطار الانغلاق وسدد البحث الجغرافي . خطواته . وقل أنه أسفقت هذا الانتشار الأوروبي والغترابه على أوسع مدى في ربوع العالم . يقل أنه هو الذي قوى سواعد الانتصار الأوروبي على الصعيد العالمي ، وهو ينظم ويسيطر على حركة التجارة الدولية ، أو وهو يملك الأرض ويرسخ حق الاستيطان الأوروبي . وحضوره المقترب ليها ، أو وهو يواجه الغزو والاقتسام ، ويتقن الممارسة الاستعمارية والتسلسل الاستعماري على صعيد الأمم والشعوب . بل قل أن العمل الجغرافي ، هو الذي وجه مسيرة الهيمنة الأوروبية ، على الصعيد العالمي .

التجرد ، وهو الذى ينال عناية التفكير الجغرافى الناضج ، تولدت وتفجرت الكوادر التى تحملت المسؤولية ، وحملت هذه الأمانة • ويبدو وكأنها قد استجابت لدواعى البحث عن الهدف الجغرافى الصحيح ، لكى يولد علم الجغرافية ، الذى لا يكون من غير أن يتحدد الهدف الجغرافى المجرد •

وتحملت هذه الكوادر بصديق ، مسؤوليات تحديد مسارات التوجهات الجغرافية السديلة ، على الدرب العلمى الصحيح ، الذى يتحقق بموجبها الهدف الصريح • وتمضى هذه التوجهات الجغرافية العلمية ، نحو الاهتمامات الجغرافية المتجردة من كل شيء ، باستثناء الهدف الجغرافى • وتبلورت هذه الاهتمامات الجغرافية المتجردة فى وضوح شديد • ومن ثم استوجبت معالجة جغرافية تتناول ثلاثة قضايا أساسية • كما استوجبت هذه المعالجة ، الدراسة وتقصى الحقيقة الجغرافية ، فى إطار المنهج الجغرافى السليم •

وكان من الطبيعى ، أن تتداخل هذه القضايا من خلال المعالجة أحيانا ، أو أن تنفصل ولا تتداخل أحيانا أخرى • ولكنها كانت فى نهاية المطاف ، لا تقضى الى شيء ، أهم من تحقيق الهدف الجغرافى ، أو الاستجابة الى صميم تطلعاته العلمية •

وبصرف النظر عن المنهج ، استوجبت هذه المعالجة الجغرافية ، التى تتفجر بالحياة ، من خلال العناية الدراسية الجغرافية العلمية بها :

أ - الاهتمام الجغرافى الذى لا يفغل عن الأرض على كل المستويات ، التى تتراوح بين المساحة المعنية فى المكان المحدود ، والمساحة المعنية على صعيد العالم كله ، فى ربوع الأرض الفسيحة ، وهى وطن ماهول بالإنسان لحساب الإنسان وتمايشه •

ب - الاهتمام الجغرافى الذى لا يفغل عن حضور الإنسان وانتشاره فى ربوع الأرض ، وعلى صعيد المساحة المعنية ، وهو يمشى تجربته الحياتية ، التى يحددها ويعلن عنها ، تشكيله الاجتماعى ، ومستواه الحضارى ووضعه السياسى ، وهذه الاقتصادى (٨) •

(٨) يفلح الاتجاه الجغرافى فى عرض التصور الجغرافى عن حركة الحياة فى كلمات موجزة • وتقول هذه الكلمات ، معنى حركة الحياة على الدرب الطويل ، والهدف اقتصادى ، وبالتفصيل اجتماعى ، والتنظيم سياسى ، والوسيلة حضارية •

ج - الاهتمام الجغرافي الذي لا يفصل عن حتمية العلاقة بين ،
الانسان ومهاراته ، والأرض وخواصها ، في كل موطن يحتويه ، وكيف يمتص
التعامل أو التفاعل الذي يكفل أو الذي يوفر سبل التمايش بينهما ،
ويجسد وضعه الاقتصادي ويؤمن تشكيله الاجتماعي ، ويجاوب مستواء
الحضارى .

واستوجب العمل الجغرافي العلمى الذى يتحمل مسئولية هذه
الاهتمامات تهيئة سبل أو حسن توظيف مناهج العناية الجغرافية بها ،
فى المكان والزمان . كما تلمس الكيفية التى تتوجه بها هذه العناية ،
حتى تكون الدراسة الجغرافية مسخرة ، لحساب الهدف الجغرافى .
كما استوجب العمل الجغرافى العلمى أيضا ، متابعة حركة الحياة ، وتوفير
الرؤية التى تحسن تمقّب العلاقة الأصولية ، بين الانسان والأرض ، وإبعاد
التعامل بينهما ، فى إطار محكم ، حتى يمتص البحث الجغرافى فى اتجاه
جغرافى منهجى صحيح ، نحو الهدف الجغرافى . ولا يبنى هذا التوجه
الجغرافى شيئا أهم من حسن العناية الجغرافية ، بالأرض وهو موطن للانسان ،
وبالانسان وهو يحيا فى الأرض ، ثم بحركة الحياة ومقومات حضورها ،
وتبضعها الفعال فى ربوع الأرض .

وقل أن الاجتهاد الجغرافى العلمى لم يفصل ، أو لم يتخاذل أبدا فى
توفير قنوات الانفتاح والاتصال ، التى تربط وتحافظ على حتمية العلاقات
كما ينبغي أن تتحقق وأن تكون ، بين الاهتمام بالأرض ، والاهتمام بالانسان ،
والاهتمام بحركة الحياة والتعامل بين الانسان والأرض . وصحيح ان توجهات
علم الجغرافية العلمية الدرامسية ، قد أجازت التخصص فى اهتمام من بين
هذه الاهتمامات الثلاثة ، الى حد الاستفراق والتفلفل فى أعماقه المتشعبة .
ولكن الصحيح أيضا ان هذه التوجهات قد حرمت على هذا الاستفراق فى
التخصص ، التفلفل الى الحد الذى تنفطر عنده العلاقة الحميدة ، أو التى
تنقطع عنده الصلة الموضوعية بين هذه الاهتمامات ، وهى تتداخل تداخلا
لا يثنى تجاوزه ، وتبنى عليه صياغة التركيب الهيكلى لبناء الجغرافية
العلمية .

وبهذا المنطق العلمى الجغرافى ، واستجابة لفلسفات الفكر الجغرافى -
الحديث ، يقدم الاجتهاد الجغرافى على دراسة الأرض ، على صعيد أى مساحة
معنية . وقد تكون هذه المساحة المعنية محدودة فى المكان . وقد تكون هذه
المساحة المعنية فضفاضة ، تغطى ربوع الأرض الفسيحة ، فى كل مكان .

وقد تنتشر هذه المساحة المعنية ، على الصعيد العالمى ، وفى جميع الأحوال .
تكون دراسة الأرض دراسة جغرافية ، لحساب الإنسان .

وتكون هذه الدراسة الجغرافية ، دراسة كاشفة للأرض ، تتلمس
خواصها ومواصفاتها الطبيعية ، وهى وطن للإنسان ، أو وهى مرتع فسيح
لحركة حياة الإنسان وحضوره وسيادته عليها بصفة عامة . وقل بعد ذلك
كله ، أن الأرض على كافة مستويات المساحة المعنية ، وفى كل مكان وزمان ،
لا تستوجب عناية الاجتهاد الجغرافى ، ولا تستحق اجراء البحث الجغرافى ،
الا اذا كانت موطناً للإنسان ، ومجلاً لاستخداماته ، وملأذا لآمنه
وحضوره وسيادته (١) .

وهذا معناه ، أنه لا محل أبداً ، لدراسة الأرض دراسة جغرافية .
مجردة أو متجردة . ذلك أن التجرد يعنى استبعاد الإنسان أو غيابه عنها .
وغياب الإنسان عن الأرض أو استبعاده ، يبعد أى دراسة جغرافية تتناول
الأرض ، عن الهدف الجغرافى . بمعنى أن الدراسة الجغرافية التى ينبغى أن
تتناول الأرض ، لحساب الهدف الجغرافى ، لا يمكن أن تتجرد . ولا تتجرد
هذه الدراسة ، أو لا تبدو متجردة ، الا اذا أهملت حضور الإنسان فى ربوع
الأرض ، أو اذا تنكرت للعلاقة بين الإنسان والأرض . ومن ثم لا يمكن
أن تنتسب الى الجغرافية أو الى الانجاز الجغرافى . وقل أن الدراسة الجغرافية
الحقيقية للأرض ، هى الدراسة التى تعتنى بدراسة الأرض ، ولا تهمل وجود
الإنسان أبداً ، على صعيد هذه الأرض . ويملك الاجتهاد الجغرافى حق
الاجحام عن دراسة الأرض غير المأهولة ، وهو يفتقد وجود الإنسان على أى
وضع حياتى ، يحيا فى ربوعها .

وهكذا ، يجسد الاقدام الجغرافى العلمى على دراسة الأرض دراسة
جغرافية ، وهى موطن للإنسان ، أو وهى مرتع لحركة حياته ، أو وهى
موضع لسيادته ، أولا وقبل كل شئ . جانبا مهما وأصوليا ، من الجوانب
التي يتحقق بموجبها الهدف الجغرافى . بل قل أن مثل هذا الاقدام ، يجسد
التطلع الحميد ، الذى يرنو اليه الفكر الجغرافى الحديث ، ويضعه أمانة فى
عق علم الجغرافية الحديثة ، وهو يخدم ، أو وهو يحقق الهدف الجغرافى .
العلمى ، من خلال دراسة الأرض دراسة جغرافية ، فى المكان والزمان .

(١) منتقل روجر : تطور الجغرافية الحديثة ١ ترجمة د . محمد السيد غلاب (١٠٠٠
ما جاء فى تصدير الترجمة العربية ص ١٠١ القاهرة سنة ١٩٧٣ .

وبنفس هذا المنطق العلمى الجغرافى ، واستجابة لفلسفات التفكير الجغرافى الحديث ، يقدم أو يقبل الاجتهاد الجغرافى على دراسة الانسان . على صعيد أى مساحة معنية . وقد يكون حضور أو وجود الانسان ، فى مواطن الاستقرار ، أو فى ربوع البداوة ، على صعيد المساحة المعنية المحددة فى المكان . وقد يكون وجود الانسان أو حضوره ، فى مواطن الاستقرار ، أو فى ربوع البداوة ، على صعيد المساحة المعنية الفضفاضة ، التى تغطي الأرض العسيجة فى كل مكان . وقد يكون وجود الانسان أو حضوره ، فى مواطن الاستقرار ، أو فى ربوع البداوة ، على أوسع منى ، فى أنحاء العالم . وفى جميع الأحوال ، تكون دراسة الانسان دراسه جغرافية ، فى إطار وجوده وحضوره السائد على صعيد الأرض .

وتكون هذه الدراسة الجغرافية ، دراسة كاشفة للانسان ، تلمس أوضاعه ، وتبين أحواله اجتماعيا ، وحضاريا ، واقتصادية ، وسياسيا . فى ربوع الأرض ، على صعيد المساحة المعنية . وقل أن الانسان وحضوره فى أى وضع وفى أى حالة ، لا يستوجب اهتمام الاجتهاد الجغرافى ، وهو منفصل عن الأرض . بل قل أن دراسة الانسان دراسة جغرافية لا تستحق عناية الاجتهاد الجغرافى ، الا من خلال متابعة وجوده ، وإدراك أبعاد سيادته ، والكيفية التى يؤمن بها مصيره ، وهو يعيش ويحيا فى ربوع الأرض ، فى المكان والزمان .

وهذا معناه ، أنه لا محل أبدا لدراسة الانسان دراسة جغرافية مجردة أو متجردة . ذلك أن التجريد ، لا قيمة له من وجهة النظر الجغرافية . وقل أن هذا التجريد ، يعنى قطع أو انقطاع الصلة ، بين الانسان والأرض ، وغياب الأرض من تحت أقدام الانسان . بل قل أن هذا الغياب ، أو انقطاع الصلة بين الانسان والأرض ، تبعه الدراسة الجغرافية عن الانسان تماما ، عن اللفظ الجغرافى . ومن ثم لا تتجرد الدراسة الجغرافية عن الانسان ، أو لا تبدو متجردة بالفعل ، الا اذا أهملت وأهملت الأرض التى يعيش فى ربوعها الانسان ، أو الا اذا تنكرت وأنكرت العلاقة بين الانسان والأرض ، وتعامله معها بشكل أو بآخر . ولا يمكن أن تنتسب الدراسة التى تتناول الانسان ، وهى تهمل الأرض ، الى الجغرافية ، أو الى الانجاز الجغرافى .

وكان الدراسة الجغرافية للانسان، هى الدراسة التى تعمقنى بدراسته . ولا تهمل أبدا أنه يعيش على صعيد الأرض . ومن حق الاجتهاد الجغرافى أن يحجم عن دراسة الانسان ، لو تأنى له أن يكون فى وضع منفصل عن

الأرض ، أو لو تأتى له أن ينعزل عن المسرح الأرضى ، الذى يشهده - فى العادة - حركة الحياة الانسانية .

وهكذا يجسد الاقدام الجغرافى العلمى على دراسة الانسان دراسة جغرافية ، وهو يعيش فى ربوع الأرض فى المكان والزمان ، أو وهو يرسمخ ويؤمن سيادته عليها ، أولا وقبل كل شئ ، جانباً مهماً وأصولياً ، من الجوانب التى يتحقق بموجبها الهدف الجغرافى . وقل أن مثل هذا الاقدام الجغرافى يجسد التطلع الحميد ، الذى يرنو اليه الفكر الجغرافى الحديث . بل قل أنه يجسد آمال هذا الفكر ، وهو يضع هذا التطلع أمانة فى عنق. علم الجغرافية الحديثة ، وهو يخدم الهدف ، أو وهو يحقق الهدف الجغرافى . من خلال دراسة الانسان وجوده دراسة جغرافية ، فى المكان والزمان .

وبنفس هذا المنطق العلمى الجغرافى ، واستجابة للفلسفات الفكر الجغرافى ، يقدم الاجتهاد الجغرافى مرة ثالثة ، على دراسة التعامل أو التفاعل الحقيقى ، بين الانسان الذى يطلب التعايش فى الأرض فى جانب ، والأرض وبماغ ترحيبها واستجابتها لهذا التعايش فى جانب آخر ، فى إطار المساحة المعنية . وقد يكون هذا التفاعل ، وهو يصطنع صيغة التعايش ، تفاعلاً من أجل تأمين الانتاج والحصول عليه من الموارد المتاحة . وقد يكون هذا التفاعل وهو يبارك صيغة التعايش ، تفاعلاً من أجل تأمين الاستيطان والحصول على السكن الأنسب . وقد يكون هذا التفاعل ، وهو يرسمخ صيغة التعايش ، تفاعلاً من أجل تأمين الخدمات التى تلبي حاجة حركة الحياة . وفى جميع الأحوال ، وعلى كل مستويات المساحة المعنية ، تكون دراسة هذا التفاعل بين الانسان والأرض ، وصولاً الى صيغة التعايش ، دراسة جغرافية ، لحساب وجود الانسان وحركة الحياة والتعايش فى المكان والزمان .

وتكون هذه الدراسة الجغرافية دراسة كاشفة ومثيرة الى أبعد الحدود . وهى تنقص حقيقة هذا التفاعل بين الانسان والأرض الذى لا يتوقف أبداً ، ولا يجوز له أن يتوقف . وتنقص هذه الحقيقة من خلال التنوع الجغرافى . وهو الذى يكشف ، كيف يتأنى وتتوالى نتائجه ، على ضعيد المساحة المعنية المحدودة فى المكان ، أو كيف يتأنى وتتوالى نتائجه ، على ضعيد المساحة الفضفاضة التى تغطي ربوع الأرض فى كل مكان . بمعنى أنها تمثل الدراسة الجغرافية ، التى تنقص التأثير المتبادل ، الذى ينضبط بموجبه هذا التفاعل بين الانسان والأرض ، وهو يسخر الأرض وما عليها حقاً لمباح ، أو حقه مستباحاً ومكفولاً ، لحساب حضور الانسان ، وسيادته فى ربوع الوطن . فى المكان والزمان .

وهذا معناه ، أنه لا محل أبداً لدراسة التفاعل أو التعامل بين الإنسان والأرض ، دراسة جغرافية مجردة أو متجردة . ذلك أن هذا التجرد يكاد ينتهك العلاقة ، التي تسفر عن هذا التعامل أو التفاعل بينهما ، ويستخف بالتناجى الذى يؤدى إليها . ثم هو بعد ذلك يبعد الدراسة الجغرافية عن صلب الهدف الجغرافى ، حتى تبدو وكأنها من غير مضمون . ولا تكاد تنجرد الدراسة الجغرافية ، أو لا تبدو وهي متجردة بالفعل ، إلا إذا تجاوزت ، أو استخفّت بهذه العلاقة بين الإنسان والأرض . وقل لا يجوز هذا التجاوز ، لأنه يمثل التجاوز الذى لا يمكن تبريره . كما لا يجوز هذا الاستخفاف ، لأنه يطمح فى قيمة هذه الدراسة الجغرافية . بل قل أن مثل هذا التجاوز أو الاستخفاف يفض الصلة بينهما ، وهي التى لا يجب أن تنفص أبداً . ثم هو ينكر أو يستنكر أو يتنكر من غير حق ، لنوعى الضبط والانضباط المتبادل بينهما ، الذى يحكم أو الذى يتحكم ، فى توجهات هذا التعامل ، وفى نتائجه . وهذا معناه ، فى نهاية الأمر ، أن الدراسة الجغرافية للتعامل أو للتفاعل بين الإنسان والأرض ، لا ينبغي أن تهمل ندية الأطراف المعنية . كما لا ينبغي أن تهمل أو أن تتهاون فى الاستجابة للهدف الجغرافى .

وهكذا ، يكف الإقدام الجغرافى العلمى ، على دراسة التفاعل بين الإنسان ، وهو صاحب مصلحة وأكثر من مصلحة ، وصاحب مهارة وخبرة تتحقق بموجبها هذه المصلحة فى جانب ، والأرض وهي المصدر الحقيقى بما تحتويه لهذه المصلحة فى جانب آخر ، دراسة جغرافية جادة ، على صعيد المساحة المعنية ، فى المكان والزمان . وتمثل هذه الدراسة الجغرافية وهي حيوية وهادفة ، جانباً ثالثاً من أهم جوانب الهدف الجغرافى . وقل أن هذا الجانب يجسد التطلع الذى يرنو إليه الفكر الجغرافى الحديث . بل قل أنه يصبح أمانة فى عبق علم الجغرافية الحديثة ، وهو يخدم ويحقق الهدف الجغرافى ، فى المكان والزمان .

ومن ثم ينبغي أن نفهم جيداً ، كيف كانت هذه الاهتمامات الجغرافية وهي التى تكامل ، الشغل الشاغل للاجتهاد الجغرافى العلمى . ولقد حددت هذه الاهتمامات الجغرافية ، جوهر ومضامين الهدف الجغرافى . واتفق الجغرافيون جميعاً على هذا الهدف الجغرافى ، وعلى ضرورة الالتزام به . وقل أنها هى التى توجه وترشد التوجه الجغرافى العلمى الرزين ، فى الاتجاه الصحيح ، صوب الهدف الجغرافى . ولقد أفضى ذلك التوجه الرشيد إلى حسن تصنيف ، أو إلى حسن تبويب ، واحتواء هذه الاهتمامات الجغرافية ،

بالأرض ، وبالناس ، وبالتفاعل أو التعامل بين الناس والأرض ، في المكان والزمان .

وجاء هذا التصنيف في نهاية المطاف ، وهو يحدد أبعاد الهدف الجغرافي ويجاوبه . وينال هذا التصنيف الاعتراف الجغرافي العلمي الصريح عندما يسفر عن تقسيم علمي موضوعي . وأصبح هذا التقسيم معمولاً به ، في إطار قسمين جغرافيين رئيسيين * ويتمثل هذان القسمان في :

أ - الجغرافية الطبيعية ، التي تعكف على دراسة الأرض ، لحساب الإنسان .

ب - الجغرافية البشرية ، التي تعكف على دراسة الإنسان ، في إطار حضوره وتعامله مع الأرض .

* * *

الفصل الثاني
الجغرافية
وأهمّات العمل الجغرافي

تمهيد

علم الجغرافية وداسة الأرض (الجغرافية الطبيعية)

علم الجغرافية وداسة الانسان (الجغرافية البشرية)

الفصل الثانى

الجغرافية واهتمامات العمل الجغرافى

يعلم التقسيم الجغرافى الذى يفرق بين توجه العمل الجغرافى نحو دراسة الأرض لحساب الانسان فى جانب ، وتوجه العمل الجغرافى نحو دراسة الانسان وحضوره وتعامله مع الأرض فى جانب آخر ، عن حسن احتواء الاهتمامات الجغرافية ، وعدم التفريط فى أى من هذه الاهتمامات . وقد يعنى هذا الافتراق فى التوجيهين امعانا فى التخصص العلمى ، ولكنه لا يعنى فى نفس الوقت تجاوزا أو انكسارا أو تمردا على العلاقة الحميمة الواجبة بين هذين التوجيهين المتخصصين . وصحيح أن هذا التقسيم يصطنع الفاصل ، التخصصى بين الجغرافية الطبيعية ، والجغرافية البشرية ، ولكن الصحيح حقا أن هذا الفصل التخصصى يبدو شكليا فلا يفتعل الانسلاخ ، ولا ينتهك العلاقة بينهما أبدا .

هذا وإذا كان ثمة فصل بين التخصص الذى يمليه هذا الافتراق بين التوجه الى دراسة الأرض والتوجه الى دراسة الانسان ، فإنه لا يتجاوز منطق دواعى الفصل بين وجهى العملة . يعنى أن الجغرافية الطبيعية تمثل وجهها من وجهى الجغرافية الحديثة ، وتمثل الجغرافية البشرية الوجه الآخر . وبهما معا ، يتم ويكتمل شكل ومضمون علم الجغرافية الحديثة . بل قل أن الاهمال أو التفريط فى أى منهما ، ينتهك الهدف الجغرافى ، ويعطش فى جدواه . ومن ثم تبدو اتجاهات العناية بهذين التوجيهين ، فى إطار أكبر قدر من التوازنى ، وفى أحسن حال من التوازن .

علم الجغرافية ودراسة الأرض (الجغرافية الطبيعية) :

اعتنى علم الجغرافية الحديثة بدراسة الأرض دراسة مستفيضة . وتتأتى هذه العناية على النحو الذى يضع نتائج هذه الدراسة لحساب الانسان . ولا تستحق الأرض التى نفتقد فيها وجود الانسان وجودا مستمرا أو وجودا متقطعا عناية الاهتمام الجغرافى . كما تأتت هذه الدراسة على النحو الذى تستوجب دواعى المرونة الكاملة ، لكى تكون هذه الدراسة على مستوى المساحة المعنية وهى جزء محدود ، أو على مستوى المساحة المعنية وهى كل شامل تتسع حدوده حتى يغطى كل مساحة العالم .

وتتولى الجغرافية الطبيعية مهمة العناية ودراسة الأرض ، فى إطار الشبكة العلمية ، التى تجاوب الهدف الجغرافى . وتكون هذه العناية أو هذه الدراسة الجغرافية علمية ومنهجية ، وهى تطل على الأرض فى ربوع المساحة المعنية . وفى إطار منهجية الجغرافية الطبيعية ، تضى الدراسة الجغرافية . وهى تعكف على دراسة شمولية تتلمس خصائص الواقع الطبيعى ، أو وهى تعكف على دراسة الظاهرة الجغرافية المعنية وتتلمس وضعها فى توليفة الواقع الجغرافى الطبيعى .

وعلى صعيد المساحة المعنية ، فى المكان والزمان ، تكون دراسة الأرض لحساب الانسان وحضوره وتعامله معها ، محل اهتمام الاجتهاد الجغرافى ، وشغله الشاغل . وهو يتقصى الحقيقة الجغرافية الطبيعية ويعمق دراسته لها ، ويتلمس الأبعاد الحساسة أو المؤثرة فى صورة الأرض ، فى المكان والزمان . بل قل أن الاجتهاد الجغرافى فى مسعاه أن يمارس هذا الفصل الدراسى على كل مستويات العمق ، وعلى كل مستويات الاتساع الأفقى ، حتى يجعل منه تخصصا علميا جغرافيا خالصا ، يشغله ويتفرغ له ويتقنه ، وصولا الى صلب النتائج ، التى تجاوب الهدف الجغرافى .

وتبدو هذه العناية الجغرافية الطبيعية المتخصصة ، حاذقة ومجيدة . وهى تعالج ، أو وهى تدرس وتتناول الظاهرة الجغرافية الطبيعية تناولا منفردا أحيانا ، على صعيد المساحة المعنية ، فى المكان والزمان . وتبدو هذه العناية الجغرافية الطبيعية المتخصصة ، حاذقة ومجيدة مرة أخرى ، وهى تعالج أو وهى تدرس وتتناول مجموعة الظواهر الجغرافية الطبيعية التى تشترك وتترابط فى صياغة الصورة الطبيعية التى يكون عليها الواقع الطبيعى فى المساحة المعنية ، فى المكان والزمان ، أحيانا أخرى . ويسعف المضى على درب التوزيع والتعليل والربط التخصص الجغرافى الطبيعى ، فى مجال تعميق هذه الدراسة الجغرافية فى جميع الأحوال ، تعميقا علميا جغرافيا ، حتى يجاوب الهدف الجغرافى .

ومن خلال المنهج الجغرافى المعمول به ، ومن خلال السياق المنسق على درب التوزيع والتعليل والربط ، تعرف الدراسة الجغرافية العلمية ، كيف توظف الدراسة المكتبية والدراسة الميدانية أو الحقلية فى جمع أوصال وتجسيد خواص الظاهرة الجغرافية الطبيعية المعنية ، فى المكان والزمان . كما تعرف أيضا هذه الدراسة الجغرافية العلمية الطبيعية المتخصصة ، كيف توظف الدراسة المكتبية والدراسة الحقلية أو الميدانية ، فى تصوير الواقع

الطبيعي وبيان خواصه ومواصفاته الجغرافية الطبيعية ، وفي حصر فاعالية التداخل أو الاسهام المشترك لعناصر الظواهر الجغرافية المتباينة ، في صياغة صورة هذا الواقع الجغرافي الطبيعي ، على صعيد المساحة المعنية .

ولقد استوجبت هذه العناية الجغرافية الخاصة ، بالظاهرة الجغرافية الطبيعية المتفردة تخصيص فرع متخصص لها ، من فروع الجغرافية الطبيعية . وفي الوقت الذي يعلن فيه ، هذا الفرع الجغرافي الخاص المتخصص عن الانتماء الى الجغرافية الضيعة ، يصبح في وسع هذا التخصص الجغرافي الدقيق أن يعالج أو أن يتناول ويتدارس الظاهرة الجغرافية الطبيعية على انفراد ، دراسة جغرافية طبيعية خصوصية ومتخصصة ، على صعيد المساحة المعنية في المكان والزمان .

وكون هذه المعالجة أو هذه الدراسة جغرافية خصوصية ، تستغرق في التخصص الجغرافي الى أبعد الحدود ، لا يعني أبدا قطع أو انقطاع الصلة بينها ، وبين الظواهر الجغرافية الأخرى . ولكن قل ربما يعني ذلك ، أن تكون الدراسة الجغرافية أصولية متعمقة . وربما يعني ذلك أيضا ، أن تعتمد هذه الدراسة الجغرافية ، تأصيل وتعميق وحسن وضوح الرؤية الجغرافية للظاهرة الجغرافية المعنية ، تأصيلا جغرافيا علميا ، من خلال التحليل مرة ، ومن خلال التركيب مرة أخرى ، على حد سواء .

وتتمثل فروع الجغرافية الطبيعية التي ينتمي أصلها الى ، ويرتبط ارتباطا عضويا بالتخصص الجغرافي الطبيعي ، في تخصصات متنوعة . ويمكن كل تخصص جغرافي طبيعي من هذه التخصصات على دراسة كل ظاهرة جغرافية طبيعية منفردة ، دراسة جغرافية عميقة . ونذكر من هذه التخصصات الجغرافية الطبيعية ، التي يتفرغ لها فرع خاص من الجغرافية الطبيعية ، جغرافية التضاريس ، وجغرافية للتناخ ، وجغرافية تشكيل السطح (جيومورفولوجي) وجغرافية الحياة (النبات والحيوان) . وصحيح أن هناك علوم علمية مستقلة ، تمتنى بهذه التخصصات عناية خاصة غير جغرافية . ولكن الصحيح أيضا أن العناية الجغرافية وتخصص فرع خاص لكل تخصص منها ، تبدو ذات طعم علمي خاص ، ونكهة جغرافية متخصصة .

ونذكر على سبيل المثال أن علم البحار يؤدي دوره العالمي الوظيفي في دراسة البحار والمحيطات بكل تأكيد . وتقضي هذه الدراسة المتخصصة إلى نتائج علمية مقيمة . وقل أنها تسجل الاضافات التي لا تشك أو لا تشكك

فى قيمتها العلمية • كما لا يجوز التفريط فيها أو إهمالها • ولكن ذلك الانجاز العلمى الرائع ، لا يبنى أبدا إبعاد الاجتهاد الجغرافى عن هذا الميدان • بل قل أن القيمة أو الجدوى العلمية للدراسة التى يعبرها الباحث فى علم البحار ، لا تغنى عن الجدوى العلمية للجغرافية ، للدراسة التى يتفرغ لها الجغرافى المتخصص فى جغرافية البحار • وفى الاعتقاد الجغرافى أن الجدوى العلمية الجغرافية لدراسة البحار ، تكون لازمة ومهمة ، لأنها تتم الجدوى العلمية البحتة ، لدراسة علم البحار •

وفى الوقت الذى تجمع فيه الجغرافية الطبيعية شمل هذه الزمرة من الفروع الجغرافية المتخصصة ، يمكن أن تتضمن إليها بعض الفروع الجغرافية الطبيعية الجديدة الأخرى ، كلها استوجب البحث الجغرافى العناية بظاهرة جغرافية طبيعية معينة • ويحسن الاجتهاد الجغرافى ، بل هو يجيد توفير هذه العناية التى تؤدى الى هذه الاضافة ، ونشأة فروع جغرافية جديدة ، يتأكد انتمائها الى الجغرافية الطبيعية • ويتفرغ الاجتهاد الجغرافى لدراسة جادة وعميقة ، تكفل وتوصل هذه النشأة ، وتؤكد هذا الانتماء الى صف واحد ، يجمع كل فروع الجغرافية الطبيعية • وهناك دائما المبررات الوجيهة التى بررت وما زالت تبرر ، من حين الى حين آخر ، اضافة بعض الفروع الجديدة الى اهتمامات الجغرافية الطبيعية • ومع ذلك فلا تبرير ، ولا نشأة ، ولا انضمام ولا جديد أبدا ، فى غيبة الفكر الجغرافى ، الذى يجب أن يستسيغ هذا التوجه ويبرره ، ويباؤكه ويشهد آزره •

ويستوجب الترابط بين الظواهرات الجغرافية الطبيعية المتنوعة ، وهى التى تشترك اشتراكا متسقا ، فى صياغة ، أو فى أسباب الواقع الطبيعى فى المساحة المعنية ، فى المكان والزمان ، خواصه ومواصفاته الطبيعية ، تخصص دراسة جغرافية طبيعية خصوصية كلية • وتعالج هذه الدراسة الجغرافية الطبيعية المتخصصة الكلية ، الرؤية الجغرافية الطبيعية الشاملة ، وهى التى تمير عن الواقع الطبيعى • وتكون هذه المعالجة الجغرافية المتخصصة الكلية ، كاشفة لكل العناصر الجغرافية الطبيعية ، التى تتداخل أو التى تشترك فى صياغة أو فى تكوين ، أو فى توليف مكونات الواقع الطبيعى ، الذى تدبى به رؤية الجغرافى له ، فى ربوع المساحة المعنية ، فى المكان والزمان •

ومن خلال القدرة الجغرافية على التركيب ، تجمع هذه الدراسة فى الجغرافية الطبيعية الشاملة أوصال كل العناصر ، التى تفضى الى تجسيدها

الرؤية أو المنظور الكلى للواقع الطبيعي . بمعنى أنها تتعقب نصيب الموقع الجغرافى والتضاريس ، والمناخ والصورة الحيوية ، المشتركة فى صياغة هذا المنظور الجغرافى ، فى المساحة المعنية ، فى المكان والزمان . كما تتعقب أيضا نتائج العلاقات بين انصبه هذه العناصر ، وهى تصطنع المنظور الجغرافى للواقع الطبيعى ، على صعيد المساحة المعنية .

ومن خلال القدرة الجغرافية على التحليل ، تفكك هذه الدراسة الجغرافية الطبيعية الشاملة ، أوصال الرؤية الجغرافية الكلية ، على صعيد المساحة المعنية . وقل أنها تحلل التداخل والترابط ، التى يجمع وينم شمل مكونات المنظور الجغرافى للواقع الطبيعى . بل قل أنها فى إطار هذا التحليل ، بتبين القواعد التى يبتنى عليها جمع وتوليف مكونات هذا المنظور الجغرافى ، على صعيد المساحة المعنية ، فى المكان والزمان .

ومن خلال القدرة على التركيب والتحليل ، يمسك الاجتهاد الجغرافى ، بزمام التفسير الجغرافى ، وهو حريص على هذا التفسير . كما يمسك الاجتهاد الجغرافى أيضا ، بزمام الربط الجغرافى ، وهو أشد حرصا على الربط وتعقب العلاقات بين الظواهر الجغرافية . ولا يقف الأمر عند هذا الحد ، بل قل أنه يصبح فى وسع الاجتهاد الجغرافى ، أن يتعقب القواعد والسنن التى تضبط وتسخر هذه الظواهر ، وأن يتلمس احتمالات الاستثناء والشذوذ والخروج الجغرافى ، عن أصول هذه القواعد والسنن .

هكذا ، ولا تعارض أبدا ، فى نهاية الأمر ، بين دراسة جغرافية طبيعية خاصة ، تستوجب التدقيق والامعان فى التخصص الجغرافى فى جانب ، ودراسة جغرافية طبيعية عامة ، تستوجب التعميم والشمول فى التخصص الجغرافى فى جانب آخر . وصحيح أن التدقيق والامعان فى التخصص الجغرافى ، هو الذى يكف على الظاهرة الجغرافية الطبيعية المتفردة ، على صعيد المساحة المعنية ، حتى يمحسها وتتكشف له تفاصيلها الدقيقة ، ويعرف القواعد والسنن الحاكمة لها . وصحيح أيضا ، أن التعميم والشمول فى التخصص الجغرافى ، هو الذى يطالع الرؤية الجغرافية ، أو المنظور الجغرافى ، على صعيد المساحة المعنية ، حتى تتكشف له القواعد والسنن الحاكمة لتداخل واشتراك مجموعة الظواهر الجغرافية الطبيعية فى صياغة الواقع الطبيعى ، فى المكان والزمان . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، أن كل دراسة من هاتين الدراستين الجغرافيتين العامة والخاصة ، تكون مطلوبة ، بل ولا تغنى دراسة منهما عن الأخرى . وتسفر كل دراسة منهما فى مجالها

العام ، أو فى مجالها الخاص ، عن نتائج مفيدة ، لحساب الهدف الجغرافى .

ومن ثم تنال الدراسة الجغرافية العامة ، والدراسة الجغرافية الخاصة ، عناية واهتمام الاجتهاد الجغرافى الطبيعى المتخصص . وتكون هذه العناية ، وتوفر فى اطار أكبر قدر مناسب ، من التوازى ، ومن التوازن ، من وجهة النظر الجغرافية العلمية . وهما معا - فى نهاية المطاف - يعكسان رؤية الاجتهاد الجغرافى المتخصص ، أو يرشدان استيعاب خواص الواقع الجغرافى الطبيعى على صعيد المساحة المعنية ، فى المكان والزمان . ولا شيء يشغل بال الاجتهاد الجغرافى المتخصص ، أهم من تعميق رؤيته للواقع الجغرافى الطبيعى ، فى اطار مهاراته المكتسبة ، فى التحليل والتركيب الجغرافى .

وتستوجب مثل هذه الدراسة الجغرافية الطبيعية العامة أحيانا ، أو الدراسة الجغرافية الطبيعية الخاصة أحيانا أخرى ، سعة الاطلاع والتنور . ولا تنور أبدا من غير افتتاح شديد يقظ ، وقدرة على حسن استيعاب نتائج العلوم الطبيعية والتزود بها . وكمن يكون الباحث الجغرافى فى أمس الحاجة الى حسن الانتفاع بهذه النتائج ، والى حسن توظيفها فى صياغة بحثه الجغرافى . وقل أنه يكون فى وضع هذا الاجتهاد الجغرافى الحصيف ، أن يؤلف من نتائج العلوم الطبيعية شيئا مفيدا ، يبنى عليه نتائج البحث الجغرافى الطبيعى .

وتبصر نتائج العلوم الطبيعية التى ينبغى أن يتسح لها عقل الباحث الجغرافى ولا تقلت منه دلالاتها العلمية أبدا ، البحث الجغرافى الطبيعى . وقل أن سعة الاطلاع وحسن الاستيعاب يزود الباحث الجغرافى ، بأهم السنن والقواعد العلمية الطبيعية ، التى ينبغى أن يعتمد عليها ، فى دراسة الظاهرة الجغرافية الطبيعية ، دراسة جغرافية تحليلية وتركيبية . بل قل أنه من غير أن يحيط الجغرافى علما بهذه النتائج العلمية ، فقلت منه أحيانا حسن التفسير . كما قد يستشعر العجز عن تعميق البحث الجغرافى ، أو عن موجبات التدقيق التخصصى ، فى الجغرافية الطبيعية .

ولا تكاد تفتنى سعة الاطلاع والاحاطة وحسن الاستيعاب ، عن التحل بمهارة الأخذ المناسب . وحسن التزود بنتائج العلوم الطبيعية (١٠) . بمعنى

(١٠) تسعف سعة الاطلاع على نتائج العلوم الطبيعية ، والتحلى بمهارة الأخذ وحسن

أن سعة الاطلاع شيء وحده لا يكفي ، وأن المهارة فى الأخذ شيء آخر ، به يتحقق الانتفاع بنتائج العلوم الطبيعية . وينبغى أن يتزود ، أو أن يكتسب الاجتهاد الجغرافى هذه المهارة فى الأخذ من العلوم الطبيعية (١١) . بمعنى أن يتقن الباحث الجغرافى ، أو أن يجيد تقصى حقيقة السنن والقواعد العلمية الحاكمة ، لمظهر أو لموهر الظاهرة الجغرافية الطبيعية المعنية ، لأن لا شيء غيرها يمكن أن يصف التحليل الجغرافى ، على كل مستويات الدراسة فى الجغرافية الطبيعية ، فى المكان وفى الزمان .

وفى إطار التحلى بمهارة الأخذ ، والتزود بنتائج العلوم الطبيعية وحسن توظيفها ، يصبح فى وسع الباحث الجغرافى ، أن يتقصى فعل السنن والقواعد العلمية ، وهى التى تصطنع المتغيرات الطبيعية ، حتى يستوعب التغير فى المكان والزمان . وعندئذ ، يتبين الاجتهاد الجغرافى فى الجغرافية الطبيعية شيئا مهما عن توجهات التغير الطبيعى جغرافيا ، فى المساحة المعنية ، من عصر الى عصر آخر . ولا ينجح الاجتهاد الجغرافى فى الدراسة الجغرافية الطبيعية أبدا ، دون هذا التزود بنتائج العلوم الطبيعية ، ومنها علم الطبيعة ، وعلم الكيمياء ، وعلم النبات ، وعلم الحيوان ، وعلم الجيولوجيا ، وعلم الفلك .



علم الجغرافيا ودواسة الانسان (الجغرافية البشرية) :

اعتنى علم الجغرافية الحديثة أيضا بالجغرافية البشرية ، فى إطار الحبكة العلمية ومكونات بنيته المركبة ، التى تجاوب الهدف الجغرافى . ذلك أنها غاية جغرافية علمية منهجية بالانسان مرة ، وبحركة الحياة مرة أخرى ، على ضعيد الأرض . وتكون الظاهرة البشرية التى تستوعب حضور الانسان فى المكان والزمان ، أو التى تستوعب حركة الحياة اجتماعيا واقتصاديا وحضاريا وسياسيا ، هى الشغل الشاغل الذى يتفرغ له الاجتهاد الجغرافى . بل قل أن الجغرافية البشرية ، تستوجب التخصص الجغرافى الخاص ، الذى يمكنه على الدراسة الجغرافية البشرية .

التوظيف التحليل الجغرافى ، ويبقى الجغرافى جغرافيا . ولكن الاستغراق فى نتائج العلوم الطبيعية ، قد لا يفيد كثيرا ، وربما أوقع الباحث الجغرافى فى خطيئة علم الانتواء الجغرافى . ومهارة الأخذ وحسن التوظيف فى مقابل مهارة السطاه . يد أن يفرغ الباحث الجغرافى من انجاز البحث الجغرافى ، هى أهم ما ينبغي أن يحرص عليه الاجتهاد الجغرافى . (١١) ينبغي أن يصف الباحث الجغرافى النتائج العلمية ، وهى بمثابة السنن الحاكمة للطبيعة على الأرض ، تصنيفا مناسبيا ، فى إطار الرصيد الجغرافى .

وتبدو هذه الدراسة الجغرافية البشرية ، وهى تعالج أو تتناول الظاهرة الجغرافية البشرية متفردة أحيانا ، على صعيد المساحة المعنية ، فى المكان والزمان . وتكون هذه العناية الجغرافية البشرية على نفس المستوى الجغرافى العلمى ، وهى تعالج أو تتناول الظاهرة الجغرافية البشرية ، التى تشترك مع غيرها من الظواهر الجغرافية البشرية المتنوعة الأخرى ، على صعيد المساحة المعنية ، فى المكان والزمان . وفى جميع الأحوال ، تحافظ هذه الدراسة الجغرافية البشرية على موجبات العلاقة أو الصلة بين الانسان والأرض ، التى تكون بمثابة مسرح الأحداث ، وتجرى عليه وتتماشى فى ربوعه حركة الحياة .

ومن خلال المنهج الجغرافى المعمول به ، وفى إطار السياق المنسق ، وجبته ، تعرف الدراسة الجغرافية العلمية ، كيف تجسد خواص ومواصفات الظاهرة الجغرافية البشرية المعنية . كما تعرف أيضا ، كيف يكتسب الواقع البشرى (١٢) ، على صعيد المساحة المعنية ، كل خواصه ومواصفاته الجغرافية . وقد يتماذى البحث الجغرافى البشرى المتخصص الى الحد الذى يعرف عنده كيف تشترك أو تتداخل الظاهرة الجغرافية البشرية مع الظواهر الجغرافية البشرية الأخرى ، اشتراكا منسقا ، فى صياغة الصورة أو المنظور الذى يكون عليه ، وتتألف منه مكونات الواقع البشرى ، على صعيد المساحة المعنية ، فى المكان والزمان . بل قل أنها دراسة تحسب حساب علاقة الانسان بالأرض ، ومبلغ تأثيرها على حركة الحياة ومنظور الواقع البشرى ، فى المكان والزمان .

هكذا استوجبت عناية علم الجغرافية بالانسان وحركة الحياة الانسانية وعلاقة هذه الحركة الحياتية بالأرض ، اجتهدا وافتساحا على الظاهرة البشرية ، يجابو المركات الجغرافية البشرية . وقد لا تقف هذه المركات الجغرافية البشرية عند حد معلوم ، لأنها تتغير وتتبدل وتوسع ، تحت تأثير وفعل المتغيرات التى تواجه حركة الحياة ، وتلتزم بالاستجابة لها فى المكان والزمان . ومن ثم يتعين توجه علم الجغرافية الى العناية الخاصة والمتخصصة بالظاهرة الجغرافية البشرية ، وإلى العناية العامة والشاملة بالواقع الجغرافى

(١٢) يجسد الواقع البشرى صورة حركة الحياة بكل أبعادها ، فى الوضع الراهن على صعيد المساحة ، فى الماضى أحيانا ، أو فى الحاضر أحيانا أخرى . وقد يجسد هذا الواقع البشرى استمرار مدى حركة الحياة وهو يجابو التغير . وفعل المتغيرات .

البشرى الكلى . وفى جميع الأحوال ، لا تنقطع الصلة بين عناية التخصص
بالتخصص ، وعناية التعميم بالتخصص ، فى الدراسة الجغرافية البشرية .

ولقد استوجبت العناية الجغرافية الخاصة والمتخصصة ، فى دراسة
الظاهرة الجغرافية البشرية ، تخصيص فرع متخصص لها ، من فروع
الجغرافية البشرية . ويمالج أو يتناول هذا الفرع الخاص والمعنى بالظاهرة
الجغرافية البشرية على انفراد ، معالجة جغرافية خصوصية ومتخصصة .
وكونها معالجة أو دراسة جغرافية بشرية خصوصية ومتخصصة ، لا يعنى
أبدا قطع أو انقطاع الصلة أو العلاقة مع الأرض وتأثيرها المباشر وغير
المباشر على هذه الظاهرة . كما لا يعنى أيضا ، قطع أو انقطاع الصلة أو
العلاقة بين الظاهرة الجغرافية البشرية والظواهر الجغرافية البشرية
الأخرى ، فى إطار الرؤية أو فى إطار المنظور الجغرافى البشرى الكلى ، على
صعيد المساحة المعنية ، فى المكان والزمان .

وتبدو الدراسة الجغرافية البشرية الخاصة والمتخصصة ، على هذا
الأساس ، دراسة أصولية لا أقل ولا أكثر . بمعنى أن تعتمد الدراسة
الجغرافية البشرية تأصيل الرؤية الجغرافية ، التى تدقق فى كل تفاصيل
الظاهرة الجغرافية البشرية المعنية . وقد لا يتأتى هذا التأصيل الجغرافى
العلمى الدقيق ، الا من خلال التحليل ، ومن خلال التركيب ، على حد
سواء . ويفضى هذا التأصيل بعد ذلك كله ، الى بيان واكتشاف القواعد
العامة والأسس ، التى يرتكز اليها منظور الظاهرة الجغرافية البشرية المعنية ،
فى المكان والزمان .

وتتمثل فروع الجغرافية البشرية التى يتخصص كل فرع منها فى
دراسة كل ظاهرة جغرافية بشرية ، على انفراد ، فى جغرافية السلالات
البشرية ، وجغرافية السكان ، وجغرافية السكن ، والجغرافية الاجتماعية ،
والجغرافية الحضارية ، والجغرافية السياسية ، والجغرافية الاقتصادية .
ويمكن أن تنضم الى هذه الزمرة ، بعض الفروع الجغرافية البشرية الأخرى .
كلما استوجب البحث الجغرافى العناية الجغرافية الخاصة والمتخصصة بظاهرة

جغرافية بشرية معنية ، ولم يسبق الاهتمام بها . كما يمكن أن تنبثق من الفرع الجغرافى البشرى فروعاً جغرافية ، لكى تكون الدراسة أكثر عمقا . أو أكثر تدقيقاً (١٣) .

ويحسن الاجتهاد الجغرافى صنعا ، وهو يلاحق حركة الحياة ، ويتلمس فى التفاصيل الدقيقة ما يشغله ويهتم به . وقل أنه يجد المبررات التى تحفز توجه العناية الجغرافية الى تفاصيل الظاهرة الجغرافية البشرية : بل قل أن هناك دائماً المبررات ، التى يورت وتبرر من حين الى حين آخر ، اضافة الفروع الجديدة ، الى صلب اهتمامات الدراسات الجغرافية البشرية . وتبتنى كل اضافة جديدة ، تفرغ الاجتهاد الجغرافى للعناية بقضية هذا الاهتمام ، على بعض تفاصيل الظاهرة الجغرافية البشرية ، من أجل دراسة جادة وعميقة ، تكشف عن القواعد الحاكمة لها ، فى إطار حركة الحياة وجودها الحضرى والاجتماعى والاقتصادى والسياسى ، فى المكان والزمان .

وأستوجب الترابط بين الظواهر الجغرافية البشرية المتنوعة ، فى إطار حركة الحياة ، وهى تشترك فى صياغة منظور الواقع البشرى ، أو تشترك فى أسباب الواقع البشرى خواصه ومواصفاته البشرية ، فى المساحة المعنية ، تخصيص دراسة جغرافية بشرية عامة شاملة ومتخصصة . وتتناول هذه الدراسة الجغرافية البشرية العامة المتخصصة ، وتعالج المنظور البشرى الشامل ، هو الرؤية الجغرافية البشرية الكلية ، وهو الذى نعر عنه بالواقع البشرى ، فى المكان والزمان . وتكون مثل هذه الدراسة الجغرافية : كاشفة عن كل العناصر الجغرافية البشرية ، التى تتداخل أو التى تشترك فى صياغة وتكوين الواقع البشرى . بل قل أنها تعبر عن رؤية الباحث الجغرافى ، لمنظور الواقع البشرى على صعيد المساحة المعنية ، وتجربته الحياتية فى المكان والزمان .

ومن خلال القدرة على التركيب ، تجمع هذه الدراسة الجغرافية البشرية العامة ، وتلم شمل أوصال من العناصر الجغرافية البشرية المتنوعة .

(١٣) تهتم الدراسة الجغرافية البعريّة حتماً بالظاهرة الجغرافية الاقتصادية ، وهناك فرع خاص ومتخصص ، يعنى أن هذه الظاهرة ، هو الجغرافية الاقتصادية . ومع ذلك أصبحت هناك المبررات التى استوجبت دراسة تفاصيل كثيرة فى إطار الظاهرة الاقتصادية . ومن ثم كانت دراسة جغرافية الانتاج ودراسة جغرافية التجارة ، ودراسة جغرافية النقل ، وغيرها من الدروع التى يحويها إطار الجغرافية الاقتصادية .

التي تقضي الى تجسيد ، أو توليف مكونات الرؤية الجغرافية البشرية الكلية ، أو الى بيان المنظور العام للواقع البشرى . بمعنى أنها دراسية جغرافية ، تتعقب كل بعد من أبعاد حركة الحياة ، اجتماعيا . واقتصاديا ، وحضاريا ، وسياسيا . ومن ثم تتبين بوضوح وتحصى نصيب ومبلغ اسهام كل بعد من هذه الأبعاد فى صياغة هذه الرؤية الجغرافية البشرية العامة . على صعيد المساحة المعنية فى المكان والزمان . بل قل أنها تحسن بحد ذلك كله ، تقصى محصلة العلاقة بين توليفة الأبعاد المتداخلة فى صلب حركة الحياة من ناحية ، والأرض وهى المسرح الذى يشهد هذه الحركة ، ومنظور الواقع البشرى من ناحية أخرى .

ومن خلال القدرة على التحليل ، تفكك هذه الدراسة الجغرافية البشرية العامة ، أوصال الرؤية الجغرافية البشرية الشاملة على صعيد المساحة المعنية . وقل أنها تحلل تحليلا جغرافيا مناسبا للمنظور العام للواقع البشرى ، حتى تتبين مكوناته ، دون إفراط أحيانا ، ودون تفريط أحيانا أخرى ، فى علاقة هذا الواقع البشرى بالأرض ومسرح الأحداث الحياتية . بل قل أن هذه الدراسة الجغرافية البشرية العامة ، تتعقب ، فى إطار هذا التحليل ، العلاقات بين كل العناصر والأبعاد البشرية المتنوعة ، التى تتداخل فى ، أو التى تشترك فى جمع ولم وتوليف المكونات البشرية ، فى تجميع الرؤية أو المنظور الجغرافى البشرى الكلى ، على صعيد المساحة المعنية ، فى المكان والزمان .

ولا تعارض على أبدا ، بين دراسة جغرافية بشرية خاصة ، حيث يمكن كل فرع من فروع الجغرافية البشرية على تمحيص وتقصى حقيقة الرؤية الجغرافية المتخصصة ، لرؤية الظاهرة الجغرافية البشرية المتفردة من ناحية ، ودراسة جغرافية بشرية عامة ، حيث تعكف الجغرافية البشرية على تمحيص وتقصى حقيقة المنظور الجغرافى البشرى العام ، وكيف ولماذا تتداخل أو تشترك مجموعة الظواهر الجغرافية البشرية ، فى صياغة منظور الواقع البشرى من ناحية أخرى . بل قل ولا تناقض أبدا بينهما ، عندما تجرى بحوث جغرافية بشرية خاصة أحيانا ، وبحوث جغرافية بشرية عامة أحيانا أخرى ، على صعيد المساحة المعنية ، فى المكان والزمان .

هكذا ، تكون كل دراسة من هاتين الدراستين الجغرافيتين البشرية العامة والخاصة ، ذات جدوى . ولا يتنبى التفريط فى معطيات كل دراسة منهما . وقل أن هذا الازدواج الدراسى ، قد يفيد التوازى ، ولكنه لا يجسد

أبدا الثنائية ، ولا يترك لأى دراسة عامة أو خاصة ، الفرصة التى تقفز فيها احداها على الأخرى ، فتعتمد عليها أو تشوهها . ويحافظ هذا الازدواج الدراسى المتوازى على موجبات التوازن أيضا ، بين الدراسة الجغرافية البشرية العامة ، والدراسة الجغرافية البشرية الخاصة . ويسفر هذا التوازى والتوازن ، بكل تأكيد ، عن نتائج مفيدة أو مثمرة ، تتكامل ولا تتناقض أو لا تترك البحث الجغرافى يتخبط ، وهو يعمل ويتوجه الى الهدف الجغرافى .

ومن وجهة النظر الجغرافية المتخصصة ، لا تكاد تغنى الدراسة الجغرافية البشرية العامة ، على صعيد المساحة المعنية ، أبدا عن الدراسة الجغرافية البشرية الخاصة . وتستوجب الدراسة الجغرافية البشرية العامة التصميم والشمول ، وهى تطالع أو وهى تتناول وتندرس المنظور البشرى العام للواقع البشرى . وتستوجب الدراسة الجغرافية الخاصة التخصيص والتدقيق ، وهى تطالع أو وهى تتناول وتندرس الظاهرة الجغرافية البشرية المعنية . ومع ذلك فانهما معا يستغرقان استقرافا مناسباً ، فى التخصص الدراسى الجغرافى البشرى ، وصنولا الى العمق الجغرافى المناسب لكل منهما

وتنال كل دراسة من هاتين الدراستين الجغرافيتين البشريتين العامة على مستوى التعميم ، والخاصة على مستوى التخصص ، عناية واهتمام الاجتهاد الجغرافى المتخصص بشريا ، فى اطار أكبر قدر من التوازى دون تعارض ، وأكبر قدر من التوازن دون انحياز . وهما مما يعمقان الرؤية الجغرافية للواقع البشرى السائد ، على صعيد المساحة المعنية ، فى المكان والزمان . ولا شئ يشغل بال الاجتهاد الجغرافى العلمى من خلال حسن توظيف المهارة فى التركيب والتحليل ، أهم من تعميق دراسة الواقع البشرى ، فى اطار المنظور الجغرافى .

وتستحق هذه الدراسة الجغرافية البشرية العامة أحيانا ، أو الدراسة الجغرافية البشرية الخاصة أحيانا أخرى ، بل قل تستوجب سمعة الاطلاع والتنور . ولا تنور أبدا من غير حسن انفتاح ، وتفتح شديد وبظلة وقدرة ومهارة على حسن استيعاب نتائج العلوم الانسانية والتزود بها . وكما يكون الباحث الجغرافى فى أمس الحاجة ، الى حسن الانفتاح بهذه النتائج . والى حسن توظيفها واستثمارها الاستثمار الأنسب ، فى صياغة بحثه الجغرافى البشرى . وقل انه يكون فى وسع هذا الاجتهاد الجغرافى ، ان

يؤلف من نتائج العلوم الانسانية ، شيئا مفيدا يبتنى عليه نتائج ومحصلة البحث الجغرافى البشرى .

وتبصر نتائج العلوم الانسانية ، التى ينبغى أن ينفذ لها عقل الباحث الجغرافى ، وأن يتسع لها وبها اهتمامه ، حتى لا تفقد منه دلالاتها العلمية أبدا . وقل أن سعة الاطلاع وحسن الاستيعاب ، يزود الباحث الجغرافى ، بأهم السنن والقواعد العلمية البشرية ، التى ينبغى أن يعتمد عليها ، فى دراسة الظاهرة الجغرافية البشرية ، دراسة جغرافية تحليلية وتركيبية ، فى وقت واحد . بل قل أنه من غير حسن احاطة الجغرافى علما بهذه النتائج العلمية ، يفقد منه زمام حسن التفسير والتحليل . كما قد يستشعر بعض العجز أو كل العجز ، عن تعميق البحث الجغرافى ، أو عن موجبات التدقيق التخصصى ، فى الجغرافية البشرية ، على الاطلاق .

ولا تكاد تغنى سعة الاطلاع وحسن الاحاطة ومهارة الاستيعاب ، عن التحل بمهارة الأخذ المناسب ، وحسن التزود بنتائج العلوم الانسانية . بمعنى أن سعة الاطلاع وحده لا تكفى ، وأن المهارة فى الأخذ شيء أكثر أهمية ، وبها يتحقق الانتفاع بنتائج العلوم الانسانية . وينبغى أن يتزود الجغرافى بمهارة اختيار النتائج الأنسب للعمل الجغرافى البشرى . كما ينبغى أن يكتسب الاجتهاد الجغرافى المهارة فى هذا الأخذ الضرورى . من نتائج العلوم الانسانية . بمعنى أن يتقن الباحث الجغرافى ، أو أن يجيد تقصى حقيقة القواعد العلمية البشرية الحاكمة أو المؤثرة فى مظهر أو فى جوهر الظاهرة الجغرافية البشرية المعنية ، لأن لا شيء غيرها يمكن أن يسعف التحليل الجغرافى البشرى ، على كل مستويات الدراسة الجغرافية البشرية ، فى المكان والزمان .

وفى إطار هذا التحل بمهارة اختيار نتائج العلوم الانسانية ، ومهارة الأخذ والتزود وحسن الانتفاع ، يصبح فى وسع الباحث الجغرافى ، أن يتقصى القواعد العلمية البشرية ، وهى التى تصطنع المتغيرات البشرية حتى يستوعب مقول التفسير فى المكان والزمان . وعندئذ ، يتبين الاجتهاد الجغرافى فى الجغرافية البشرية شيئا مهما ، عن توجهسات التغير البشرى جغرافيا ، فى المساحة المعنية ، من عصر الى عصر آخر . ولا ينجح الاجتهاد الجغرافى فى الدراسة الجغرافية أبدا ، دون هذا التزود بنتائج العلوم الانسانية ، ومنها ، علم الاجتماع ، وعلم التاريخ ، وعلم السياسة ، وعلم

المضارة . وعلم الآثار ، وعلم النفس ، وعلم الاقتصاد ، وغيرها من مجموعة العلوم الانسانية .

* * *

ويبقى بعد ذلك كله ، أن نؤكد على جدوى هذا الافتراق على درب البحث الجغرافى ، بين الجغرافية الطبيعية وقروعا من ناحية ، والجغرافية البشرية وقروعا من ناحية أخرى ، وقل أنه افتراق علمى وظيفى معمول به ، من أجل حسن التخصص ، وحسن الأداء الجغرافى بصفة عامة . مع ذلك فإن هذا الافتراق لا يعنى قطع الصلة أو انعدام الصلة ، أو حتى الاستغفاف بالعلاقة بينهما فى الإطار الجغرافى الشامل . وقل أن مهارة الجغرافى لا يحسب لها حساب جيد ، الا وهو حريص على هذه الصلة ، التى لا يجوز التفرط فيها أبدا . بل قل أن من أهم مسوغات الاقتان فى انجاز البحث الجغرافى ، هى أن يكسب الباحث الجغرافى المهارة فى أن يعرف كيف :

أولا : يعتنى دائما بالعلاقة الأصلية التى تجمع بين الجغرافية الطبيعية ودراسة الأرض لحساب الانسان فى جانب ، والجغرافية البشرية ، ودراسة حضور الانسان وتعايشه فى ربوع الأرض ، فى جانب آخر .

ثانيا : يتعمق الباحث الجغرافى أبعاد هذه العلاقة ومعطياتها ، فى إطار الرؤية الجغرافية الشاملة ، التى تجمع فى وعاء واحد ، بين الانسان والأرض فى المكان والزمان .

ولأن هذه العلاقة أصولية ، فلا هى مقطوعة أبدا ، ولا هى ممنوعة ، ينبغى أن يتلمس الباحث الجغرافى موجبات هذه العلاقة الحيوية . كما يجب أن يميز بين منطق هذه العلاقة ، وهى علاقة تبعية بين متبوع يفرض وتابع يستجيب ، ومنطق هذه العلاقة وهى علاقة متبادلة بين قدين متكافئين ، فى إطار الضبط والانضباط المتبادل . وحسن تقصى حقيقة هذه العلاقة ، والعناية الجغرافية بها ، هو الذى يوفر أسباب أو موجبات الربط الموضوعى العلمى الدراسى ، بين الواقع الطبيعى ومتغيراته على صعيد المساحة المعنية فى جانب ، والواقع البشرى وحركة الحياة ومتغيراتها ، على نفس الصعيد فى جانب آخر . كما يهيب على الباحث الجغرافى أيضا ، حسن ادراك وتفهم أو استيعاب التأثير المتبادل ، بين الطبيعة وهى تضبط وتنضبط من ناحية ، والانسان وهو يضبط وينضبط من ناحية أخرى .

الفصل الثالث

توجهات المعالجة الجغرافية

- تمهيد
- حتمية الافلاخ عن المعالجة العتيقة
- توجه المعالجة الجغرافية الجديدة
- توزيع الظاهرة الجغرافية المعنية
- تحليل انتشار او توزيع الظاهرة الجغرافية المعنية
- تقصى العلاقة والربط بين الظاهرة الجغرافية المعنية والظواهر
الأخرى
- المعالجة وتحصيد الرؤية الجغرافية

الفصل الثالث

توجهات المعالجة الجغرافية

على امتداد كل المراحل السابقة ، لظهور أو لنشأة علم الجغرافية الحديثة ، وحسن بيان وتجسيد ووضوح رؤية الهدف الجغرافي العلمي وتطبيقاته لدراسة الأرض لحساب الإنسان ودراسة الإنسان وحضوره في ربوع الأرض ، كانت عناية الاجتهاد الجغرافي عناية سطحية ومتعجلة . وربما كانت هذه العناية على بيئة بالرؤية الجغرافية في المكان والزمان تماما ، ولكنها كانت عناية قاصرة ومقصرة في معالجة أو دراسة أبعاد هذه الرؤية الجغرافية تقصيرا شديدا . وقل أن الاجتهاد الجغرافي في غيبة الاطار العلمي كان موقفا ، وهو يرصد المدركات الجغرافية الحسية في المكان والزمان ، فلا تقيم عنه أبدا ، ولا يهمل في مطالعتها . ومع ذلك فقد استوعب هذا الاجتهاد الجغرافي وعالج هذه المدركات الجغرافية الحسية ، في اطار فكر علمي وتأمل غير ملتزم باطار محدد ، معالجة هزيلة وسطحية تماما ، حتى وهو يدرك حقيقة العلاقة بين الإنسان والأرض ، في المكان والزمان فلا هو ينكرها ولا هو يتنكر لها أبدا .

حتمية الافلاخ عن المعالجة العتيقة :

وكانت هذه المعالجة العتيقة ، التي تأتت في غيبة علم الجغرافية ، معالجة لا تعتنى بشئ، قدر عنايتها بالوصف الجغرافي فقط . ويقف هذا الوصف ، وهو مخلوط بالشوائب غير الجغرافية ، أو وهو قد تخلص من هذه الشوائب ، عند حد معلوم ، لم يكن في وسعه أن يتجاوزه أبدا . ويصور هذا الوصف أو يعبر عن الرؤية الجغرافية ، أو يجسد المنظور الجغرافي ، وهو يطالع الواقع الجغرافي جملة وتفصيلا ، على صعيده المساحة المعنية . ولقد تعود الاجتهاد الجغرافي غير الملتزم بأى قيود أو بأى ضوابط ، أو بأى قواعد علمية ، على علم الانضباط في الوصف الجغرافي . وكم جاء هذا الوصف الجغرافي وهو مخلوط بالشوائب التي تضر بحسن البيان والعرض في كثير من الأحيان ، ولا تكاد تفيد الانجاز الجغرافي الوصفي في شئ . وكم كانت هذه الشوائب ، وهي عالقبة بالوصف الجغرافي ، لكى تكدر صفو الوضوح الجغرافي ، أو لكى تعتم على حسن بيان الوصف الصحيح ، في الانجاز الجغرافي .

ومع مرور الوقت من عصر الى عصر آخر ، وتقدم الخطوات المتتالية ، على درج التعامل مع المدركات الجغرافية الحسية في المكان والزمان ، أحس الاجتهاد الجغرافي بهذا التعتيم على المنظور الجغرافي . كما استشعر ماذا تفعل الشوائب ومعنى انعدام وضوح الرؤية الجغرافية ، وهي تعالين المدركات الجغرافية الحسية . وأقدم الاجتهاد الجغرافي بحذر شديد وتحفظ أشد ، على تطهير الوصف الجغرافي ، وتنقيته من بعض الشوائب ، التي كانت تكدر صفو الوضوح الجغرافي .

وبداية هذا التوجه الحميد ، لا يعنى تطهير الوصف الجغرافي تماما في يوم وليلة . بل لقد بدأ بداية بطيئة جدا ، حفلت بالتحفظ أحيانا كثيرة . واستمر هذا التوجه الحميد على المدى الطويل ، وهو يسعى الى انقاص معدلات الخلط ، بين ما يهم المعرفة الجغرافية ويجب المحافظة عليه ، وما لا يهم هذه المعرفة وينبغي التخلص منه . وفي غيبة العلم واطار الحكم وضوابطه ، خضع أمر هذه التنقية ، والكف عن الحشو الذي يضيف كثيرا من الشوائب الى الوصف الجغرافي ، لاختيار الاجتهاد الجغرافي وتقديره ، وحسن عرض أو تصوير الوصف الجغرافي .

ومع هذا التفاوت في التقدير وفي الاختيار ، تفاوتت الكتابة في الوصف الجغرافي تفاوتاً كبيراً . وكانت بعض كتابات الوصف الجغرافي أكثر وضوحاً من كتابات وصفية أخرى ، في غيبة علم الجغرافية . وفي غيبة المقاييس العلمية ، ينبغي أن نتوقع هذا التفاوت ، في اطار حسن النية التي يمكن أن يتذرع بها صاحب كل كتابة في الجغرافية الوصفية . ومع ذلك فيجب أن نقر باستمرار هذا التوجه الحميد . وكان وكان ليس لهذا التوجه الحميد هدف حقيقي ، أهم وأجدي من وضوح الرؤية الجغرافية ، وحسن التوضيف الجغرافي ، على صعيد المساحة المعنية ، في المكان والزمان .

ولقد تأتت آخر خطوة من خطوات هذا التوجه الحميد ، الى تطهير وتنقية الوصف الجغرافي ، في وقت متأخر جدا ، يرجع الى القرن الثامن عشر الميلادي . وتمثلت هذه الخطوة الأخيرة ، في الفصل أو العزل بين الوصف الجغرافي في جانب ، والسرد التاريخي في جانب آخر . وبارك الفكر الجغرافي هذا الفصل . وانتهى هذا الخلط الذي برر عدم القدرة على التمييز ، بين الجغرافي والمؤرخ ، على المدى الطويل . وأصبح هذا التمييز بينهما أمرا سهلا وميسورا . بل قل أصبح الوصف الجغرافي نقيا الى حد بعيد .

وكان هذا الفصل وهو شكل من اشكال التطهير ، وتنقيسة الوصف الجغرافى ضروريا فى هذه المرحلة ، التى كانت تبشر بمولد علم الجغرافية .
وقل أن وجه الضرورة كان جادا ، حتى يتسنى صياغة الاطار العلمى ، الذى اصطلح من التفكير الجغرافى الحديث علما ، أو الذى أنهى شكله الهلامى .
بل قل لقد وضع هذا الاجتهاد الجغرافى حسدا لهذا الانزلاق فى خطيئة الخلط ، الذى سواء كان بحسن نية أو كان بسوء نية ، قد شوه دائما الوصف الجغرافى ، أو عتم على قدر كبير من صدق التعبير ووضوحه فى المنظور الجغرافى .

وأفصح الاجتهاد الجغرافى العلمى الذى تلمس الوضوح الجغرافى ، فى هذا التطهير .
وقل أنه أفصح فى صياغة أسلوب عناية جديدة أفضل ، كفات الصدق والوضوح ، والاهتمام بالرؤية الجغرافية وحسن تمحيصها .
وأخرج هذا الأسلوب الذى كشف عن الوصف الجغرافى غشاوة الخلط ، البحث الجغرافى العلمى ، وفى اطار الالتزام بالهدف الجغرافى ، من جمود الوصف الجغرافى ومن تعبئه السطحى الجامد .
وكان ذلك وكأنه نقطة البداية فى التوجه الجغرافى العلمى ، فى الاتجاه الصحيح ، الى معالجة المدركات الجغرافية الحسية معالجة جغرافية علمية أنسب .

توجه المعالجة الجغرافية الجديدة :

وأخرج العمل الجغرافى من جمود الوصف الجغرافى ، أنهى قضية العناية الجغرافية بالتوصيف المجرد .
بل قل انتهى تصوير الرؤية الجغرافية والتعبير عنها تعبيرا سطحيا وجامدا .
وهذا فى حد ذاته أهم الدواعى التى ألزمت الاجتهاد الجغرافى العلمى ، بالبحث عن إبعاد جديدة أو أسلوب عمل جغرافى أفضل ، من أجل :

(أ) حسن عرض الرؤية الجغرافية ، وإجادة التعبير العلمى الجغرافى الصادق عنها .

(ب) تعميق وحسن استيعاب وتفهم الرؤية التى تستوعب المنظور الجغرافى الواضح ، فى صعيد المساحة المعنية .

وهذا من غير شك توجه هادف الى الانجاز الجغرافى الأفضل .
ولم يكن هذا التوجه الهادف ، يبنى أهم من التمعن الجيد ، فى مكونات أو فى نسيج الرؤية الجغرافية .
كما يعنى الاقدام على معالجة جغرافية ، تتجاوز الوصف الجغرافى الى آفاق جديدة من خلال المهارة الجغرافية فى الحل والتركيب .
ولقد جابو البحث الجغرافى هذه العناية ، التى كشفت النقاب

عن ارادة أو عن تطلع هذا التوجه الجغرافى الجيد ، الى الاضافة أو الى التجديد .

وقل أن هذه العناية الجغرافية ، فى ثوبها الجديد ، هى التى أعلنت عن جوهر أو لب ، أو عن حقيقة الهدف الجغرافى ، الذى تبناه علم الجغرافية وعمل من أجله ، لحسب الفكر الجغرافى الحديث . وسواء كان البحث الجغرافى من أجل دراسة الظاهرة الجغرافية الطبيعية متفردة ، أو وهى فى إطار الرؤية الجغرافية للواقع الطبيعى ، أو كان البحث الجغرافى ، من أجل دراسة الظاهرة الجغرافية البشرية متفردة ، أو وهى فى إطار الرؤية الجغرافية للواقع البشرى ، أو كان البحث الجغرافى أعم وأشمل ، من أجل دراسة جغرافية شاملة تجمع بين رؤية الواقع الطبيعى على وجه ، ورؤية الواقع البشرى على الوجه الآخر ، التزم الاجتهاد الجغرافى العلمى ، التزاما جادا ، بتمحيص وتأمل وعناية جغرافية جديدة . وكان حقا عليها أن تفتتح وتنتور ، حتى تتجاوز حدود الوصف الجغرافى ، مهما كان معبرا عن الصديق والموضوعية ، الى أبعاد جديدة تحللت وتنقش ، حتى يخوض الاجتهاد الجغرافى فى أعماق جغرافية جديدة ، تجاوب الهدف الجغرافى وتطاول تطلعاته .

وارتكز هذا التجاوز الذى أخرج البحث الجغرافى من الوصف الجامد المجرد ، على ثلاثة أبعاد هامة . بل قل أنها أبعاد جوهرية أو أساسية من وجهة النظر الجغرافية . وتقود هذه الأبعاد الأساسية مسيرة المعالجة أو الدراسة أو البحث ، أو قل هذا التوجه الجديد ، فى الاتجاه الجغرافى الصحيح . بل قل أنها هى التى توجه البحث الجغرافى ، فى الوجهة الموضوعية التى تجنب الباحث جمود الوصف . ثم هى التى تحمله على متابعة الدراسة ، على نحو جديد ، يجاوب الهدف الجغرافى . ثم هو الذى يفضى - فى نهاية الأمر - الى تصديق الرؤية الجغرافية ، على كل المستويات ، حتى تجزأ أو تقسم شيئا مفيدا ، لحساب الهدف الجغرافى العلمى .

وتمثلت هذه الأبعاد الأساسية ، التى أسفرت عن دراسات جغرافية جادة ، ذات معنى ومغزى ، أو أسفرت عن بحوث جغرافية جيدة ، ذات حضمون ، فى :

أولا - توزيع الظاهرة الجغرافية المعنية :

وتوزيع الظاهرة الجغرافية المعنية ، سواء كانت هذه الظاهرة طبيعية أو بشرية ، يعنى بالضرورة ، توزيعا أفقيا فى ربوع المكان . ويسبجل هذا التوزيع الأفقى ، متابعة الباحث الجغرافى ، وهو يتابع هذه الظاهرة المعنية ،

كلها ، العين الجغرافية التى تعاین وترقب عن كتب ، أو التى تشاهد وترى عن قرب ، هذا التوزيع الجغرافى . بل قل ينبغى أن تكون هذه العين الجغرافية واعية وحساسة وماهرة ومدققة .

ويوظف الاجتهاد الجغرافى الرحلة الجغرافية ، التى قلنا أنها باتت ، فى اطار العمل الجغرافى ، متخصصة فى الهدف وفى القيادة . وأصبحت الرحلة الجغرافية ، وكأنها العين الجغرافية المبصرة . وتخرج الرحلة الى الميدان أو الى الحقل ، وهى العين التى لا تغفل عن معاينة المنظور الجغرافى ، فى المكان والزمان . وتتجول الرحلة الجغرافية فى ربوع المساحة المعنية ، وهى تتابع التوزيع ، وتتعبق الانتشار ، على المستوى الأفقى . وقل أنها لا تغفل الباحث الجغرافى أبدا ، فى أداء المهمة الجغرافية ، وهو يتحسس هذا التوزيع الجغرافى . بل قل أنها هى التى تجاوب على كل استفسار عن هذا التوزيع الجغرافى ، على صعيد المساحة المعنية .

ويبدو أن الباحث الجغرافى يعرف جيدا ، كيف يستثمر الرحلة الجغرافية ، على صعيد المساحة المعنية . ويصبح الباحث الجغرافى بناء على المعاينة أو المشاهدة ، أو المتابعة ، وهو يتقلب أحوال الظاهرة الجغرافية المعنية ، فى حاجة ملحة لمعرفة الكيفية التى يتأتى بموجبها هذا التوزيع ، أو هذا الانتشار على المستوى الأفقى ، فى ربوع الميدان . وإن شئت قل أنه يعتمد فى حسن الإجابة ، عن السؤال الذى يقول : كيف يتأتى هذا التوزيع على المستوى الأفقى ؟ على هذه المعاينة . ومن ثم يضمن أفضل وصف ، وهو يمرر عن هذا التوزيع الجغرافى ، للظاهرة الجغرافية المعنية ، فى ربوع المكان والزمان . بل قل أن الباحث الجغرافى لا يعود من الرحلة الجغرافية إلا بعد أن يتزود برؤية جيدة ، تجسد له أبعاد المنظور الجغرافى فى الميدان ، تجسيدا واضحا .

ولا بداية فى دراسة الظاهرة الجغرافية المعنية ، الطبيعية ، أو البشرية ، على أى مستوى وفى أى ميدان ، من غير الإحاطة بهذا التوزيع الجغرافى ، الذى يمرر عنه الوصف الجغرافى تارة ، أو الذى تصوره الخريطة الجغرافية تارة أخرى . وهذا معناه أنه لا اعتراض على الوصف الجغرافى أبدا ، ولكن يشترط أن يكون هذا الوصف صادقا بكل القاييس ، ومنزها عن الخلط أو التعتيم . وإذا كان هناك اعتراض حقيقى يتناه عام الجغرافية.. فإنه يتمثل فى التوقف فى الدراسة الجغرافية ، عند خد الوصف الجغرافى . للظاهرة الجغرافية المعنية .

ولا يعنى التوقف عند حد الوصف الجغرافى شيئا ، غير الجمود . كما يعنى امتناع العمل الجغرافى عن مباشرة مشوار التوجه الصحيح ، الى الهدف الجغرافى الحقيقى ، كما أراد له الفكر الجغرافى الحديث أن يكون . وهذا معناه أن الوصف الجغرافى الذى يعبر عن التوزيع مهم ، ولكنه لا يمثل الا المقدمة ، أو التمهيد من أجل الاقتراب من لب أو جوهر العمل الجغرافى الصحيح . ومن بعد هذه المقدمة يكون الانتقال الى متابعة الظاهرة الجغرافية المعنية ، من خلال الاجابة على السؤال ، الذى يقول « لماذا جاء التوزيع الجغرافى فى المكان والزمان ، على هذا النحو ، الذى يعبر عنه الوصف الجغرافى ؟ » .

ثانيا - تحليل توزيع أو انتشار الظاهرة الجغرافية :

متابعة التوزيع العام أو التوزيع الخاص ، وهما الذى يعبر عن مبلغ انتشار الظاهرة الجغرافية الطبيعية أو الذى يعبر عن مبلغ انتشار الظاهرة الجغرافية البشرية ، على المستوى الأفقى ، فى ربوع المساحة المعنية ، يجسد الصورة الجغرافية ، فى المكان والزمان . ورؤية الصورة الجغرافية ، من خلال الماعية ، ثم من خلال الوصف الجغرافى الجيد ، يعنى أن هذا التوزيع الجغرافى ، يعبر عن هذا المنظور الجغرافى تعبيرا جامدا وصامتا ، لأنه لا ينطق بشيء .

ومن ثم ، قل أن التوزيع الجغرافى وحده ، مهما كان معبرا وصادقا ، لا يكاد يفضى بشيء جوهري ، يجاوب الهدف الجغرافى . وقل أيضا أنه لا يكاد ينتهى الى نتيجة موضوعية جادة أو مجدية ، لحساب الهدف الجغرافى . ولا شيء يكون فى مصلحة الهدف الجغرافى ، غير انهاء الجمود والتوقف عند حد التوزيع والوصف الجغرافى . ولا شيء ينهى هذا الجمود ، أو يفض هذا التصوير الجغرافى الصامت ، غير الحصى قلما ، بحثا عن تفسير مناسب ، أو تحليل مقبول ، يفسر أو يحلل ويحلل ، ثم يبرر هذا التوزيع الجغرافى ، فى ربوع المساحة المعنية ، فى المكان والزمان .

ومثل هذا التفسير يكون وكان الظاهرة الجغرافية المعنية ، تتحدث عن «وجبات انتشارها الأفقى » بمعنى أنها لا تسكت ، بل تقلع عن الجمود والصمت وتتكلم عن مبررات وجودها وانتشارها على المستوى الأفقى . والبحث عن مثل هذا التفسير ، بحث حيوى ، لحساب الهدف الجغرافى . وهو الذى يضع الاجتهاد الجغرافى العلمى فى مواجهة المسئولية عن تحليل وتفسير وتبرير التوزيع الجغرافى ، أو الانتشار ، على المستوى الأفقى . ولا

ينبغي أن يتهرب الاختصاص الجغرافي العلمي من هذه المسئولية ، حتى لا يدخل البحث والتوجه السديد ، الى الهدف الجغرافي .

وقل أن هذا التفسير الجغرافي يستحق الاهتمام والعناية الجغرافية . ويتبنى هذا التفسير بالضرورة على مصصلة سعة الاطلاع والاحاطة وحسن استيعاب نتائج العلوم الانسانية ، لتعليل أو لتحليل انتشار الظاهرة الجغرافية البشرية المعنية . ويتبنى هذا التفسير أحيانا أخرى ، على مصصلة سعة الاطلاع والاحاطة وحسن استيعاب نتائج العلوم الطبيعية ، لتعليل أو لتحليل انتشار الظاهرة الجغرافية الطبيعية المعنية . ومن خلال هذا التفسير وحسن الوصول اليه ، يعرف الاجتهاد الجغرافي كل شيء ، عن موجبات هذا الانتشار الأفقى ، وتوزيع الظاهرة الجغرافية المعنية توزيعاً أفقياً ، على صعيد المساحة المعنية فى المكان والزمان .

وتبدو حاجة الباحث الجغرافي الى تقصى الأسباب والدواعى ، التى تكون من وراء الرؤية أو الصورة الجغرافية غاية فى الأهمية من أجل تعميق البحث . وينبغي أن يجيد الاجتهاد الجغرافي تعقب مسئولية هذه الأسباب - عن توزيع الظاهرة الجغرافية المعنية ، فى ربوع الأرض أو المساحة المعنية . ومن ثم لا يجوز إهمال هذا التفسير الجغرافي ، أو التهاون فى حسن عرضه - جغرافياً أو التفريط فيه . بل قل يتحمل الباحث الجغرافي مسئولية العثور على القاعدة العلمية ، التى تضبط التوزيع الجغرافي ، أو التى ينضبط بموجبها الانتشار على المستوى الأفقى . كما يتحمل الباحث الجغرافي ، أيضاً ، مسئولية تفسير الاستثناء ، ومظاهر الشذوذ فى هذا التوزيع الجغرافي ، على صعيد المساحة المعنية .

وقضلا عن حشد الأسباب الوجيهة ، وإضافة الى حسن بيان المبررات والدواعى ، التى تقصر التوزيع الجغرافي وتعمل الانتشار العام ، ومواقع الشذوذ ، على المستوى الأفقى ، يوظف الباحث الجغرافي مهاراته فى التحليل ، توظيفا مناسباً من أجل تعميق هذا التحليل . وقل انه يكون فى حاجة لبيان مبلغ انضباط التوزيع مع القاعدة ، أو مبلغ الخروج عن هذه القاعدة الجغرافية . بل قل أنه ينبغي أن يتحرى الصدق والتدقيق وسلامة التعليل ، بكل ما أوتى من حسن البيان والمهارة فى توظيف نتائج العلوم الطبيعية أو البشرية ، فى حسن صياغة هذا التعليل الجغرافي ، أو فى حسن بيان وتعمير التفسير العلمى الجغرافي .

وينبغي أن تجيد الخبرة الجغرافية المهارات التى تبتنى عليها القواعد

الجغرافية العامة ، للتوزيع الجغرافي . كما ينبغي أن تملك الخبرة الجغرافية القدرة ، على استشعار فعل العوامل الطبيعية أو العوامل البشرية ، وهي تفسر التوزيع الجغرافي ، أو وهي تحلل الرؤية الجغرافية . بمعنى أن يحسن الاجتهاد الجغرافي ، أو أن يتقن حسن استشعار مسئولية بعض نتائج العلوم الطبيعية أو بعض نتائج العلوم الانسانية ، التي تصطنع القواعد الجغرافية الحاكمة للتوزيع في إطار الرؤية الجغرافية ، في المكان والزمان . وفي وسع الخبرة الجغرافية ، أن تمتلك الرصيد المناسب من هذه النتائج العلمية البحتة لكي تسعف التفسير الجغرافي ، وحسن بيانه . ويكرس الاجتهاد الجغرافي كل ما في الجعبة من رصيد مناسب ، اضافة الى كل المهارات التي يتحلل بها ، وهو في رحلة الدراسة الجغرافية الميدانية من أجل :

(أ) استشعار أو ادراك فعل العوامل الطبيعية أو العوامل البشرية ، ومبلغ تأثيرها على صيغة القواعد الجغرافية الحاكمة للتوزيع ، في المساحة المعنية .

(ب) استشعار أو ادراك الكيفية التي تتداخل بموجبها دواعي التوزيع والانتشار ، على صعيد المساحة المعنية ، لكي يتأتى التوزيع الجغرافي ، ويبدو كما ترصده العين الجغرافية الواعية .

وهذا معناه أن يعرف الباحث الجغرافي ، وهو في رحلة الدراسة الجغرافية الميدانية ، كيف يعاين التوزيع الجغرافي ، وكأنه يقرأ في كتاب مفتوح . وقل لا ينبغي أن يعود من هذه الرحلة الجغرافية ، الا وقد أمسك بزمام التفسير الجغرافي . وان شئت قل أن هذا هو فقط السبيل الذي يعتمد عليه حسن التفسير الجغرافي . بل قل أنه هو الذي يسند حسن الاجابة عن الاستفسارات ، التي تسأل عن دواعي أو موجبات التوزيع الجغرافي ، في المساحة المعنية .

وانجاز هذا التفسير الجغرافي للتوزيع ، الذي يمتدني أصلا على تحليل الرؤية الجغرافية لانتشار الظاهرة الجغرافية المعنية ، يمثل خطوة مناسبة . في اتجاه البحث نحو الهدف الجغرافي . وقل أن هذه الخطوة التي تنهى مهمة الاجتهاد الجغرافي ، والتزامه بالبحث عن التفسير الجغرافي ، تضعه في الوضع الصحيح أو الاتجاه الصحيح . ذلك أنه لا يتوقف عند هذا التفسير الجغرافي ، لكي تكون النهاية التي ينتهي اليها البحث الجغرافي . بل قل ينبغي أن يبدأ الاقدام الجغرافي على اتمام المسيرة ، اتماما يحقق أو يجاوب

الهدف الجغرافى ، أو اتماما يكتمل بموجبه البحث الجغرافى . وخطوة ثالثة يلتزم بها هذا الاقدام الجغرافى ، تكون ضرورية ، من أجل الوصول الى كل ما يتبقى ، أن يجابو الهدف الجغرافى .

وتبتنى هذه الخطوة الثالثة ، على أساس أن الظاهرة الجغرافية المعنية ، التى يكف الباحث الجغرافى على رصد وتسجيل توزيعها على المستوى الأفقى ، ثم يكف على تفسير هذا التوزيع أو الانتشار ، ليست هى الظاهرة الجغرافية الوحيدة ، على صعيد المساحة المعنية . وقل أنه ليس فى وسع الباحث الجغرافى أن يعزل هذه الظاهرة عزلا قاطعا الصلة بينها وبين الظواهر الجغرافية الأخرى . بل قل وكيف يتسنى هذا العزل والظاهرة الجغرافية المعنية متداخلة فى منظومة منسقة ومنسجمة ، فى اطار المنظور الجغرافى العام ، على صعيد المساحة المعنية ؟ ومن ثم يستوجب البحث الجغرافى الاقدام الجغرافى على الخطوة الثالثة . وفى هذه الخطوة الثالثة ، تكون الاجابة عن الاستفسار الذى يسأل عن العلاقة بين الظاهرة الجغرافية المعنية ، وكل الظواهر الجغرافية الأخرى ، فى منظومة الرؤية أو المنظور الجغرافى على صعيد مساحة المعنية ، فى المكان والزمان .

ثالثا - تقصى العلاقة والربط بين الظاهرة المعنية والظواهر الأخرى :

تقصى حقيقة العلاقة بين الظاهرة الجغرافية المعنية من ناحية . والظواهر الجغرافية الأخرى فى المنظور الجغرافى من ناحية أخرى ، يكون هو الشغل الشاغل الذى يهم الباحث الجغرافى . ويجسد هذا الاهتمام الجغرافى معانى الربط الايجابى أحيانا ، أو السلبى أحيانا أخرى ، فى اطار المنظومة التى تجمع بين كل المكونات الجغرافية ، لصورة المنظور الجغرافى . على صعيد المساحة المعنية . وبناء على هذا الربط وتقصى العلاقات فى المكان والزمان ، يتوجه البحث الجغرافى توجهها سديدا ، الى ما يبتقيه ويتطلع اليه الهدف الجغرافى ، فى نهاية المطاف .

وفى هذه المرحلة الحاسمة ، التى تقضى الى الهدف الجغرافى ، يتلمس الاجتهاد الجغرافى ، دواعى العلاقة . وكيف تؤدي الى شكل بديع من أشكال الربط بين الظواهر الجغرافية الطبيعية والبشرية ، على صعيد المساحة المعنية . كما يتلمس الاجتهاد الجغرافى نتائج هذا الربط وفعل العلاقات ، فى اطار الرؤية الجغرافية الشاملة ، للواقع الجغرافى الكلى السائد ، فى المكان والزمان . وهذا الربط سواء كان ايجابيا ، أو كان سلبيا ، هو الذى يجمع الأجزاء وينسقى فيما بينها ، ويؤلف من الظاهرة الجغرافية

المعنية مع سائر الظواهر الجغرافية الطبيعية والبشرية الأخرى ، الصورة في المنظور الجغرافي . وقل أنه هو الذى يمتنى ذلك الترابط بين الأجزاء لكى يتكامل الواقع الجغرافي الكلى المتكامل ، فى الرؤية الجغرافية ، على صعيد أو فى ربوع المساحة المعنية .

ويهيئ هذا الربط والوقوف على موجبات العلاقة أو العلاقات ، الحكم الجغرافى السديد ، على الكيفية التى تتداخل بها الظواهر الجغرافية الطبيعية والبشرية ، تداخلا منضبطا ، فى صلب توليفة المنظور الجغرافى ، وفضلا على ذلك كله ، يهيئ هذا الربط وتقصى العلاقات الفرصة ، التى يضح فيها يد الاجتهاد الجغرافى على :

(أ) الكيفية التى يتأتى بموجبها التأثير المتبادل ، بين الظواهر الجغرافية الطبيعية والبشرية المتعددة والمتنوعة ، فى المنظور الجغرافى العام . على صعيد المساحة المعنية .

(ب) الكيفية التى يتأتى بها التفسير الذى ينال من ظاهرة جغرافية معينة ، حتى تتوالى المتغيرات وتمثل ردود فعلها المباشر وغير المباشر ، فى مجموعة العلاقات فى منظومة الربط الشامل ، وتكوين المنظور الجغرافى العام المتغير ، من عصر الى عصر آخر استجابة لفعل المتغيرات .

ومن خلال هذا الربط ، يبنى البحث الجغرافى ثمرات العلاقات الجغرافية ، بين مكونات المنظور الجغرافى . ويتوصل الباحث الجغرافى بالضرورة من خلال هذه العلاقات الجغرافية ، الى أهم القواعد الجغرافية العلمية الحاكمة ، أو التى يستجيب لها توزيع وتفسير انتشار الظاهرة الجغرافية المعنية ، فى المكان والزمان . كما يتوصل الباحث الجغرافى أيضا الى ادراك واستيعاب فعل المتغيرات ، التى تتغير بموجبها دواعى وموجبات هذا التوزيع الجغرافى ، على صعيد المساحة المعنية ، من عصر الى عصر آخر .

وهذا ، فى حد ذاته توصل جغرافى مهم ، لا ينبغى اهماله أو التفریط فيه . وهو يضيف نتيجة حاسمة جغرافيا . بل قل أنها نتيجة مجدية لحساب الهدف الجغرافى . ومن يجهل هذا الربط ، ويحسب حساب العلاقات ، يكون فى وسعه ، أن يطالع على صفحة الأرض فى المكان والزمان ، ويتعقب ظاهرة جغرافية معينة ، يبدأ من عندها وعلى أساس توزيعها ، تصور جغرافى بديع . ويكشف هذا التصور الجغرافى البديع عن أبعاد الواقع الجغرافى المتغير فى المكان والزمان ، وكان الجغرافى يقرأ فى كتاب مفتوح .

وقضلا عن رصد هذه العلاقات ، التي تصور التداخل بين الظواهر الجغرافية الطبيعية والبشرية ، ويبدو وكأنه اختلاط كما تختلط الألوان ، غى الصورة الزيتية ، يتبين الباحث الجغرافى ، مبلغ لزوم أو توقع هذا التداخل وتأثيره المتبادل ، ومبلغ انضباطه ، فى المنظور الجغرافى الكلى . وهنا يكون التحلى بالمهارة الجغرافية فى الدراسة التحليلية ، مطلوباً حتى يتسنى للباحث الجغرافى أن يتعقب هذه العلاقات ، وأن يتبين نتائجها ، فى الرؤية الجغرافية الكلية ، على صعيد المساحة المعنية .

وقل أن الوصول من خلال التحليل والربط الى جوهر أو الى كنه هذه العلاقات الجغرافية ، يرسخ أحيانا ، أو يبتنى أحيانا أخرى بعض القوانين الجغرافية . ولا تكاد تفضل هذه القوانين الجغرافية . بل انها لا تكذب ولا تفضل الباحث الجغرافى أو تخذله ، وهو يتوجه نحو الهدف الجغرافى . ومن ثم يرى الباحث الجغرافى فى هذه القوانين الجغرافية ، شيئا مهما يستحق العناية . وتتخذ هذه القوانين فى تقديره الجغرافى :

(أ) صفة الضوابط الحاكمة لوجود ، أو لتوزيع ، أو لانتشار الظاهرة الجغرافية المعنية ، فى المكان والزمان .

(ب) صفة البيان الصريح للكاشف ، عن التأثير المتبادل أو عن الضبط والانضباط المتبادل ، بين الظواهر الجغرافية الطبيعية والبشرية ، فى المكان والزمان .

المعالجة وتصعيد الرؤية الجغرافية :

هذا ، ومن خلال التوزيع ، والتعليل ، والربط ، يملن الاجتهاد الجغرافى العلمى عن المهارة ، فى كل مجال من مجالات ، تناول أو معالجة ، أو دراسة وتقصى حقيقة الظاهرة الجغرافية المعنية ، أو حقيقة الموضوع الجغرافى المعنى . وقل أن التوزيع والتعليل والربط على التوالى ، هو الذى يصطنع الأبعاد التى تحتوى رؤية ، الظاهرة الجغرافية أو الموضوع الجغرافى ، حتى تلقى عليه الأضواء من كل جانب ، وتكفل غاية ما يرئو اليه الموضوع الجغرافى . وهذا الاحتواء هو الذى يثرى البحث الجغرافى بصفة عامة . وهو الذى يمسق أهم المفاهيم الجغرافية . وهو الذى يجمع أوصال المدركات الجغرافية ، التى تتداخل حتى يتحقق حسن التصوير ، ووضوح التعبير . وعقو البيان الجغرافى الصريح ، فى المكان والزمان .

وبناء على هذا الأسلوب ، ينساب العرض الجغرافى انسيابا علميا

منضبطا . ويتقن الاجتهاد الجغرافى بهذا الأسلوب ، أداء المهام المنوطة به فى البحث الجغرافى ، وصولا الى جوهر الحقيقة الجغرافية العلمية فعلا ، لحساب الهدف الجغرافى . وهذا هو الاعلان الصريح عن حسن توظيف مهارات الاجتهاد الجغرافى العلمى ، استجابة لمنطق وفلسفات الفكر الجغرافى الحديث . ويكون حسن التوظيف لحساب العمل الجغرافى على مستويين هما:

(أ) التحليل الذى يجيد تفكيك أوصال الرؤية الجغرافية ، حتى يتعرف على مكوناتها ، وعلى تداخل هذه المكونات فى نسيجها أو فى تركيبها الهيكل الجغرافى .

(ب) التركيب الذى يجيد جمع ولم شمل أوصال ومكونات الرؤية الجغرافية ، حتى يتعرف على دواعى وموجبات تجميع وصياغة وتنسيق هذه المكونات فى تركيبها الهيكل الجغرافى ، فى المكان والزمان .



الفصل الرابع
علم الجغرافية الحديثة
وقضايا تحديد المكان والزمان

- تمهيد
- ارتباط المعالجة الجغرافية بالمكان والزمان
- التوجه الجغرافي لتحديد المكان
- العناصر الجغرافية وحبكة الاطار الاقليمي في المكان
- التوجه الجغرافي لتحديد الزمان
- العناصر الجغرافية واهمى التغير على امتداد البعد الزمنى في المكان والزمان

الفصل الرابع

علم الجغرافية الحديثة وقضايا تحديد المكان والزمان

استوجبت المرونة الجغرافية العلمية في تحديد المكان والزمان ،
لإسلاخ العمل الجغرافي من السرد التاريخي . ومن بعد هذا الانسلاخ ،
الذي أدخل العمل الجغرافي في ثوبه العلمي ، أو الذي كشف القطاء عن
أبعاد الاطار العلمي ، أو الذي هيا دواعي وتوجهات صياغة الهدف الجغرافي
العلمي ، كانت الاجتهادات الجغرافية التي حاورت وجادلت في قضية تحديد
المكان والزمان ، لحساب العمل الجغرافي . ولم يتناول هذا الجدال
خصوصية هذا التحديد فقط ، بل قل انه كان جدالا فعلا ، اهتم بأبعاد
المرونة المطلقة ، التي ينبغي أن يحتل بها هذا التحديد .

الارتباط العائلي الجغرافية بالمكان والزمان :

توجه البحث الجغرافي واتجاهه ، كما أراد له الفكر الجغرافي
الحديث ، أن يكون ، وهو امانة غالبية في عنق علم الجغرافية ، قد استوجب
العتاية بالظاهرة الجغرافية أحيانا ، أو بالموضوع الجغرافي أحيانا أخرى في
المكان ، وفي الزمان . وليس من الجغرافية في شيء ، أن تجري الدراسة
أو أن يجري البحث الجغرافي ، دون الارتباط بالمكان والزمان . والمكان
على صعيد الأرض ، هو الذي يجسد المسرح الجغرافي . والزمان هو الذي
يحدد المدى ، الذي تجري فيه حركة الأحداث على المسرح الجغرافي .

وسواء كانت الظاهرة الجغرافية طبيعية أو بشرية ، ومسواء كان
الموضوع الجغرافي طبيعيا أو بشريا ، فلابد من أن تكون الدراسة الجغرافية ،
في المكان ، وفي الزمان . بمعنى أن العناية الجغرافية ، لا يمكن أن تتأتى ،
دون تحديد واضح ، يحدد أبعاد المسكان والزمان . وقل لا يصلح البحث
الجغرافي أبدا ، الا في اطار واضح ، يصنع أبعاده المكان والزمان . بل قل
أن الدراسة الجغرافية ، التي تنجز بحثا جغرافيا طبيعيا أو بشريا ، لا ينبغي
أن تتجرد ، من تحديد المكان تحديدا قاطعا ، وحساب الزمان حسابا
صحيحا .

وتحديد المكان القاطع ، يكون على صعيد مساحة من الأرض • وحساب الزمان ، يكون على أساس مرور الوقت • وتحديد المكان ، وحساب الزمان ، هما مما اللذان يصطنعان الحبكة ، التي ينبغي أن تحتوى البحث الجغرافى • ويجسد تحديد المكان حبكة الوجود فى المكان • ويجسد حساب الزمان حبكة الوجود ومتغيراته مع مرور الزمان • والتجرد من تحديد المكان ، أو من حساب الزمان ، يعنى انعدام الحبكة • وقد يعنى الخروج على موجبات هذه الحبكة ، وهى التى يحرص عليها التوجه الجغرافى العلمى ، الى الهدف الجغرافى الصحيح •

ومن وجهة النظر الجغرافية ، لا يجوز أبدا التجرد من تحديد المكان أو من حساب الزمان ، حتى لا نفتقد مع انعدام الحبكة الجغرافية ، أواصر الصلة أو العلاقات اخميمة ، بين :

(أ) الظاهرة الجغرافية المعنية أو الموضوع الجغرافى ، فى الوضع المناسب على صعيد الأرض •

(ب) الأرض ومسرح الحياة وهو يشهد حركة الحياة الانسانية . وفعل المتغيرات التى تتوالى مع حركة الزمان •

وقل كيف ولماذا يكون ، أو يجوز هذا التجرد من تحديد المكان ، ومن حساب الزمان ، وهو الذى ينتهك أصول وواقعية ومنهج التصديق الجغرافى العلمى السليم ، للدراسة الجغرافية ، أو لأجراء البحث الجغرافى ؟ بل قل هل يجوز هذا التجرد ، الذى يسقط أو الذى يهمل تحديد المكان وحساب حركة الزمان ؟ وفى الاعتقاد الجغرافى العلمى الصحيح ، أنه أمر غير جائز على الإطلاق • وفى الاعتقاد الجغرافى العلمى أيضا ؛ أن هذا التجاوز هسو الذى يخرج البحث الجغرافى عن الاتجاه الصحيح ، ويفقده صدق الانتماء الى العمل الجغرافى العلمى •

التوجه الجغرافى لتحديد المكان :

ولا تكون الدراسة الجغرافية دراسة موضوعية تجاوب الهدف الجغرافى من غير تحديد المكان • وتنبأ الجغرافية من أى بحث جغرافى ، يجريه الباحث دون تحديد واضح للمكان • وتحديد المكان أمر لازم ولا مفر منه • وهو الذى يحدد أبعاد المساحة المعنية الأنسب ، التى تصنع الإطار ، وتحتوى الدراسة الجغرافية ، سواء توجهت هذه الدراسة الجغرافية الوجهة الطبيعية

أو توجهت الوجهة البشرية . ويمتلك الاجتهاد الجغرافي العلمى ، وهو
يجرى البحث الجغرافى ، أو وهو يقدم على انجاز الدراسة الجغرافية ، حق
تحديد المكان والالتزام به .

وبناء على هذا الحق ، يكون التحديد ، لكى يحتوى المساحة المعنية على
اضيق نطاق ، أو لكى يحتوى المساحة المعنية على أوسع نطاق . بمعنى أن
فى وسع الباحث الجغرافى ، وهو يملك حق الاختيار ، وحق التحديد ، أن
يوسع نطاق المساحة المعنية ، لكى تشمل العالم كله ، أو لكى تشمل قارة
من القارات . ويكون فى وسع الباحث الجغرافى أيضاً ، أن يضيق نطاق
المساحة المعنية ، لكى تشمل المكان المحدد . وفى جميع الأحوال يجاوب هذا
التحديد حاجة وتوجهات البحث الجغرافى ، الى الهدف الجغرافى .

واتساع النطاق الذى يشمل المساحة المعنية ، على صعيد القارة ، أو
على الصعيد العالمى ، أمر هين وسهل ومتوقع . ولا يفتعل هذا الاتساع
مشكلة علمية ، ولا يثير جدلاً جغرافياً . وقل أن وضع المساحة المعنية على
هذا النحو الواسع الفضفاض ، يحدد المكان بالفعل . بل قل أنه يصطنع
الاطار ، الذى يكفل الحبكة ، التى يتأتى بموجبها اجراء البحث الجغرافى .
ومع ذلك يكون البحث الجغرافى أو تكون الدراسة الجغرافية ، فى اطار حبكة
المكان على هذا المستوى الواسع الفضفاض ، مثمرة ، ولكن دون العمق
العامى المناسب . وربما اتخفت مثل هذه الدراسة الجغرافية ، صفة المسح
الجغرافى الشامل .

ويجنح هذا المسح الجغرافى - فى الغالب - مع اتساع المساحة الى قدر كبير
من التعميم والسطحية . بل قل أنه لا يطلق يد الاجتهاد الجغرافى العلمى على
صعيد المساحة المعنية الواسعة الفضفاضة ، من أجل تعميق البحث الجغرافى
تعميقاً كافياً ، وهو يجاوب الهدف الجغرافى . وقد يقلب على هذا الانجاز
الوصف الجغرافى ، ولا تنهيا الفرصة للتعليل أو للربط . وهذا سبب
مناسب ، يبرر الطعن فى جدوى البحث الجغرافى ، على مستوى هذا الاتساع
الفحفاض فى احيان كثيرة .

هذا ، ويثير تحديد المكان الجغرافى ، على صعيد المساحة المعنية
المحدودة - على كل حال - قضية حيوية وهامة . ويواجه الاجتهاد الجغرافى
هذه القضية الحيوية ، بهوء ومهارة ، وهو يطلب صياغة الاطار الأنسب ،
من أجل تحديد أبعاد المساحة المعنية الأفضل . وقل تصبح هذه القضية
الشغل الشاغل الذى يهم الاجتهاد الجغرافى . بل قل كانت عينه لا تفعل

عن طلب القرار الصحيح ، في شأن الحبكة الذي يوفرها الإطار الأنسب ، وهو يحدد المساحة المعنية المحدودة . وفي مثل هذه الحالة ، لا يمكن أن يبدأ ، أو أن يتأتى الإقدام على إجراء البحث الجغرافي ، قبل أن يفرغ الاجتهاد الجغرافي العلمي ، من تحديد المكان ، الذي يحتوى المساحة المعنية الأنسب ، ويصطنع من حولها الإطار ، حتى يضمن الباحث حبكة السياق الملئزم ، بالهدف الجغرافي .

ولقد تصدى الاجتهاد الجغرافي لهذه القضية الحيوية ، بالقدر الذي تستحقه من العناية والاهتمام ، وتلمس هذا الاجتهاد الجغرافي ، الذي نالت هذه القضية اهتمامه ، قبل ولادة علم الجغرافية ، البحث عن الكيفية التي يستوعب بها تحديد المكان ، ويجابو اهتمامات الباحث الجغرافي - اذا جاز هذا التعبير - . وقل دار البحث حول هذه الاستجابة للباحث الجغرافي على مستويين هما :

(أ) المستوى القضائى حيث يهتم الباحث ويتناول الظاهرة الجغرافية ، في المساحة المعنية الفضفاضة ، على الصعيد العالمى ، أو على صعيد القارة كلها .

(ب) المستوى المحدود ، حيث يهتم الباحث ويتناول الظاهرة الجغرافية على المساحة المعنية المحدودة ، في ربوع المكان المحدد .

وأثار هذا التصدى للقضية جدلا جغرافيا بالفعل ، بين زمرة المفكرين الجغرافيين . وربما كان الحوار مفيدا ومثيرا ، ولكنه لم يصل الى قرار . بل ولم يكن فى وسع هذا الجدل ، أن يقضى ، أو أن يقضى الى اصدار القرار الفصيح ، الحاكم فى هذه القضية . وقل أن هذا الجدل وهو جزء من التفكير الجغرافي ، لا يمكن أن يقضى الحوار أو يتهيم الى قرار ، قبل أن يكون علم الجغرافية فى ثوبه العلمى ، وحتى تكون كل قواعده العملية الأساسية ، التي يبتنى عليها ، مثل هذا القرار .

وتبقى هذه القضية المثيرة ، ويستمر الجدل الجغرافي المثير ، على مستوى حيوية وأهمية ، ما ينبغي أن يبتنى عليه اصدار القرار القاطع . فى شأن تحديد المكان ، فى الإطار المحدود . وقل أن حيوية وأهمية هذه القضية ، لا تتمثل فقط ، فى تلقي القواعد والأسس ، التي يتأسس عليها ، قرار تحديد المكان المحدود ، بل ان جوهر هذه القضية ، يكمن - قبل أى شئ آخر - فى ضرورة تجاوز مسألة المرونة ، التي يتحل بها

الاجتهاد الجغرافى ، ويمارسها بالفعل ، وهو ينتقل بحرية ودون اعتراض من الرؤية الجغرافية فى المكان المحدد ، الى الرؤية الجغرافية الكلية الشاملة فى كل مكان ، لكى يعالج الجغرافى ، أو لكى يتناول ويتدارس الظاهرة الجغرافية المعنية .

وضرورة التجاوز عن منطق هذه المرونة ، دون التفريط فى هذا المنطق السليم ، كان هو وحده الذى يتلمس ويضجع المقدمات المناسبة ، لحسم قضية تحديد المكان ، وصياغة الاطار الأنسب للمساحة المعنية . وفى الاعتقاد الجغرافى العلمى بعد نشأة علم الجغرافية الحديثة ، تجل أنه لا محل للجدل المثير ، حول قضية تحديد المكان ، أو التخوف من تعارض هذا التحديد مع المرونة وحرية الانتقال فى البحث الجغرافى ، الذى يتجاوز هذه الجبود .

ورأى الاجتهاد الجغرافى العلمى ، أن لا وجه أبدا للتناقض أو التعارض العلمى الجغرافى ، بين التحل بالمرونة بكل ما ينطوى عليه هذا التحل من معناني ، وما يستوجبه من أداء ، وما يقضى اليه من نتائج جغرافية مفيدة وضرورية فى جانب ، وهذا التحديد الأنسب للمكان وموجباته المنطقية وصياغة الاطار الذى يحتوى المساحة المعنية فى جانب آخر . بمعنى أنه قد تبين للاجتهاد الجغرافى العلمى ، أنه لا تتريب أبدا على حسن توظيف هذه المرونة ، رغم تحديد حبكة المكان ، لكى ينتقل الباحث انتقالا منطقيا وضروريا ، وهو يتناول أو وهو يتدارس الظاهرة الجغرافية المعنية ، على مستوى حبكة المكان المحدود ، الى تناول ودراسة نفس هذه الظاهرة ، على مستوى حبكة المكان الأكثر اتساعا .

ولقد أفضى الاجتهاد الجغرافى العلمى الذى تصدى بهارة اعتباراً من النصف الثانى من القرن التاسع عشر لقضية تحديد المكان ، وصياغة الحبكة الجغرافية على المستويات المتفاوتة ، الى تجسيد فكرة الاقليمية . بل قل وضمها هذا الاجتهاد الجغرافى ، فى شكلها العلمى القاطع ، الذى لا يجوز الطعن فيه . ويبدو وكأن هذا الحسم ، قد استلمه فكرة الاقليم من المودة الى ، والاطلاع على ، التراث الجغرافى العريق فى مراحل تاريخية سابقة .

وصحيح أن كتابات بعض المفكرين الجغرافيين ، وفى مقدمتهم بطليموس الجغرافى الاسكندراني ، قد ذكرت الاقليم صراحة ، فى الكتابة الجغرافية ، وفى رسم الخريطة الجغرافية . وصحيح أن هناك محاولات فى التقسيم الاقليمى ، قد أقسم عليها بعض المفكرين ، ومنهم الادريسي .

الجغرافى العربى . وصحيح أن هذه المحاولات قد برهنت على مبلغ الاستجابة للتوجه الجغرافى الفكرى آنذاك ، الى تغطية العالم كله مرة ، ثم عبرت عن مبلغ التحلى بالبرونة فى الانتقال . من الرؤية الجغرافية المحدودة والمحددة فى المكان ، الى الرؤية الجغرافية الموسعة فى كل مكان ، مرة أخرى . ولكن الصحيح بعد ذلك كله أن هذه المحاولات التى ذكرت فكرة الاقليم ومارست التقسيم الاقليمى ، قد سارت على درب خاص ، غير الدرب الذى يمضى فيه التوجه الجغرافى العلمى الحديث ، الى تصور ، ثم الى تجسيد فكرة الاقليم والاعتماد عليها^(١٤) .

العناصر الجغرافية وحبكة الاطار الاقليمى فى المكان :

بداية من انجازات كارل ريتز ، تبنى الاجتهاد الجغرافى العلمى العناية بفكرة الاقليم ، والتقسيم الاقليمى . وابتنى تجسيد فكرة الاقليم . على ما يبنى أن يستشعره هذا الاجتهاد الجغرافى ، من مواصفات جغرافية خاصة ، يتفرد بموجيها الاقليم ، التى يضم المساحة المعنية المحددة . وتميز هذه المواصفات الجغرافية الاقليم ، تميزا جغرافيا قاطعا عن غيره من الأقاليم الأخرى .

وأصبح فى وسع الجغرافى ، وهو على بيئة كاملة باستحالة التكرار أو التماثل فيما تسفر عنه عناصر الطبيعة فى المكان ، أو فيما يسفر عنه حضور حركة حياة الانسان فى المكان ، أو فيما ينتهى اليه التفاعل الجيئائى بين الانسان والأرض فى المكان ، أن يحدد الاقليم الذى يتميز فى الصفة الجغرافية . كما كان فى وسعه أيضا ، أن يصطنع للاقليم المتميز اطارا مناسباً ، يحتوى ويحدد المساحة المعنية المتميزة جغرافيا . بل قل أصبح فى وسع الخبرة الجغرافية العلمية ، أن تجعل من الاقليم الذى يتميز جغرافيا فى المكان وحدة تقسيم أساسية . ومن ثم يتأتى تغطية العالم كله ، وتقسيمه الى مجموعة كبيرة من الأقاليم .

(١٤) لم يتأسس هذا التوجه القديم أبدا على العناية بالظاهرة الجغرافية التى يتفرد أو يتميز بها الاقليم . وهذا صناد ، أن ذكر الاقليم وهو وارد فى الكتابة الجغرافية ، أو وهو وارد فى الخريطة ، على عهد بطليموس ، وعلى عهد الإدريسي ، لم يكن لكى يعبر صراحة عن رؤية جغرافية صحيحة للمفهوم الاقليم الجغرافى . كما أراد له الاجتهاد الجغرافى العلمى أن يكون فيما بعد نشأة علم الجغرافية .

الشمسى ، صلاح الدين : الفكر الجغرافى . سيرة ومسيرة - الاسكندرية سنة ١٩٨٠ .

وانطلاقاً من هذه القاعدة الجغرافية ، يكون التقسيم الاقليمي الجغرافي . ويحدد هذا التقسيم الاقليمي الاطار الواضح ، ويوفر الحبكة الحقيقية في المكان . وقل أنه يحدد هذا الاطار ويحقق الحبكة ، في ظل تفرد واضح ومتفق عليه ، في الصفة ، أو في مجموعة الصفات الجغرافية ، التي تميز الاقليم عن الاقاليم الأخرى . بمعنى أن الاقليم لا يكون اقليماً بالفعل ، ويحتوى المساحة المعنية ، على أى مستوى ، وعلى أى صعيد ، الا اذا كان متفرداً أو متميزاً جغرافياً في صفة معينة ، أو في أكثر من صفة جغرافية ، طبيعية أو بشرية .

وكان اكتساب الاقليم الصفة أو مجموعة الصفات الجغرافية التي تميزه ، يمثل مسألة جوهرية ، في ممارسة التقسيم الاقليمي . ويستوى في ذلك ، أن تكون هذه الصفة جغرافية طبيعية ، ويقضى اليها عنصر من عناصر الطبيعة ، أو أن تكون هذه الصفة جغرافية بشرية ، ويقضى اليها عنصر من عناصر حركة الحياة وحضور الإنسان ، وهي تميز المساحة المعنية ، التي يحتويها الاقليم . بمعنى استحالة تائل الاقاليم جغرافياً . وبمعنى أن تفرد الاقليم بصفة جغرافية أو بمجموعة من الصفات الجغرافية ، هو الذي يميزه جغرافياً عن الاقاليم الأخرى .

ويتخذ هذا الاجتهاد الجغرافي الملحق من خواص ومواصفات العناصر الجغرافية الطبيعية ، وفعلها المباشر أو غير المباشر ، التي تشترك في صياغة صورة أو منظور الواقع الطبيعي ، قاعدة أنسب ، لكي يتبنى عليها تفرد الاقليم الجغرافي الطبيعي ، في صفة جغرافية أو أكثر من صفة جغرافية ، واحدة . ويتأتى بموجب هذا التفرد الجغرافي الطبيعي ، الذي يميز الاقليم الطبيعي عن سائر الاقاليم الطبيعية الأخرى ، تقسيم العالم ، الى مجموعة من الاقاليم الجغرافية الطبيعية . ويبدو للعين الجغرافية ، التي تمايز للواقع الجغرافي الطبيعي في كل اقليم من هذه الاقاليم الطبيعية المتعددة ، أنه متميز جغرافياً ، في مواصفاته الجغرافية الطبيعية .

وصحيح أن العناصر الجغرافية الطبيعية ، التي تتألف من الموضع الجغرافي والبنية ، والتضاريس ، والمناخ بكل عناصره المتداخلة ، والوجود الحيوى ومحتواه النباتى والحيوانى ، هي التي تكسب الواقع الجغرافي الطبيعي ثمر الاقليم ، وفي كل اقليم جغرافي طبيعي خواصه ومواصفاته الجغرافية الطبيعية . ولكن الصحيح أيضاً ، أن نصيب كل عنصر من هذه العناصر ، وهي تعمل ذلك ، أو وهي تشترك في صياغة الصورة أو المنظور العام الذي يعبر عنه الواقع الجغرافي الطبيعي في الاقليم الجغرافي الطبيعي ، لا يكاد

يتكرر . أو لا يكاد يتماثل فعله وتأثيره من إقليم جغرافى طبيعى ، الى اقليم جغرافى طبيعى آخر . ويبتنى على عدم التكرار ، أو على عدم التماثل الجغرافى ، معنى التفرد المتميز . وهذا التفرد المتميز ، هو الذى يقضى فى نهاية الأمر ، الى صياغة الواقع الجغرافى المتميز على صعيد الاقليم الجغرافى الطبيعى ، فى الزمان .

ويتخذ الاجتهاد الجغرافى العلمى ، من خواص ومواصفات العناصر الجغرافية البشرية ، وفعلها المباشر وغير المباشر ، التى تشترك فى صياغة صورة ، أو منظور الواقع البشرى ، قاعدة أنسب أخرى ، لكى يبتنى عليها تفرد الأقاليم الجغرافية البشرية ، فى صفة جغرافية ، أو فى أكثر من صفة جغرافية واحدة . ويتأتى بموجب هذا ، صفة التفرد الجغرافى البشرى ، الذى يميز الاقليم البشرى ، عن سائر الأقاليم البشرية . ومن ثم يكون تقسيم العالم الى مجموعة من الأقاليم الجغرافية البشرية . ويبدو للعين الجغرافية ، التى تعاین الواقع الجغرافى البشرى ، فى كل اقليم من هذه الأقاليم الجغرافية البشرية ، أنه متميز جغرافيا ، فى مواصفاته الجغرافية البشرية .

وصحيح أن العناصر الجغرافية البشرية ، التى تتألف من حضور الانسان وحساب الكم ، وحساب الكيف ، وحساب التوجه الى التعامل مع الأرض ، وتوفير فرص التعايش ، وغير ذلك من أبعاد اجتماعية ، واقتصادية ، وسياسية ، وحضارية ، يقضى اليها ويرتكز عليها وجود الانسان ، هى التى تكسب الواقع البشرى فى الاقليم ، وفى كل اقليم جغرافى بشرى خواصه ومواصفاته الجغرافية البشرية . ولكن الصحيح أيضا ، أن نصيب كل عنصر من هذه العناصر ، وهى تفعل ذلك ، أو هى تشترك فى صياغة الصورة ، أو المنظور العام ، الذى يصبر عنه الواقع الجغرافى البشرى ، فى الاقليم الجغرافى البشرى ، لا يكاد يتكرر ، أو لا يكاد يتماثل فعله وتأثيره ، من اقليم جغرافى بشرى الى اقليم جغرافى بشرى آخر . ويبتنى على عدم التكرار ، أو على عدم التماثل الجغرافى ، معنى التفرد المتميز . وهذا التفرد المتميز ، هو الذى يقضى فى نهاية الأمر ، الى صياغة الواقع الجغرافى المتميز ، على صعيد الاقليم الجغرافى البشرى ، فى الزمان .

هكذا أمن الاجتهاد الجغرافى العلمى ، وحدة التقسيم الجغرافى الاقليمى على الصعد المالى . كما تلمس الكيفية التى يبتنى عليها هذا التقسيم ، وهو تكفل التمييز الجغرافى بين الأقاليم ، على كل المستويات . ويرهن هذا الاجتهاد الجغرافى ، على مبلغ العناية بتحديد المكان ، فى مرحلتين هما :

(أ) في المرحلة الأولى يحدد الصفة أو الصفات الجغرافية التي يتميز بها الاقليم ، وهو يحتوى المساحة المعنية .

(ب) في المرحلة الثانية يصنطع من الصفة أو من الصفات الجغرافية الاطار أو الحد الاقليمى الواضح ، الذى يحتوى المساحة المعنية . وعى يتميز جغرافيا .

ويات هذا التقسيم الاقليمى الجغرافى معمولا به ، لحساب تحديد المكان ، الذى يضم المساحة المعنية . ومن شأن هذا التقسيم الاقليمى الجغرافى أن يضم مجموعة من الأقاليم الجغرافية الطبيعية ، تغطى كل الأرض على الصعيد العالمى . كما يضم أيضا مجموعة من الاقاليم الجغرافية البشرية ، تغطى كل الأرض ، على الصعيد العالمى . وتجابو المساحة المعنية ، فى كل اقليم طبيعى ، أو فى كل اقليم بشرى ، فكرة تحديد المكان لحساب البحث الجغرافى العلمى . ويفصل الحد الطبيعى ، أو الحد البشرى ، بين الاقليم الجغرافى ، والاقليم الجغرافى الآخر ، فصلا جغرافيا حقيقيا .

وهذا معناه أن يكون البحث الجغرافى ، على صعيد المباحة المعنية فى الاقليم ، الذى يتفرد أو يتميز طبيعيا ، لكى يجابو الحاجة الى دراسة الظاهرة الجغرافية الطبيعية ، أو الى دراسة الموضوع الجغرافى الطبيعى . كما يكون البحث الجغرافى ، على صعيد المساحة المعنية فى الاقليم ، الذى يتفرد أو يتميز بشريا لكى يجابو الحاجة ، الى دراسة الظاهرة الجغرافية البشرية ، أو الى دراسة الموضوع الجغرافى البشرى . وفى اطار هذا التحديد تكون الدراسة الجغرافية سليمة ، أو يكون البحث الجغرافى سليما ، وهنوز يتوجه الى صلب وجوهر الهدف الجغرافى .

وتأهيبسا على هذا المنطق الجغرافى المعمول به فى التقسيم الاقليمى ، انطلق الاجتهاد الجغرافى العلمى . أو قل تمادى فى الجمع بين الواقع الطبيعى والواقع البشرى . على صعيد المساحة المعنية ، لكى يكون الواقع الجغرافى الكلى . ومن خلال هذا الجمع ، الذى يؤلف الواقع الجغرافى ، يفلح الاجتهاد الجغرافى فى تحديد المكان فى اقليم متفرد آخر . وأسفر ذلك عن صياغة الاقليم الجغرافى . وهذا الاقليم الجغرافى ، هو الذى يتفرد ، وتتميز مواصفاته ، على صعيد المساحة المعنية طبيعيا وبشريا ، فى وقت واحد . ولا محل للتمائل أبدا ، بين اقليم جغرافى واقليم جغرافى آخر +

ومن ثم يصبح هذا الاقليم الجغرافى ، وحدة كبرى من وحدات التقاسيم :

الاقليمية المعمول بها ، لحساب البحث الجغرافى . ويجسد هذا التقسيم الاقليمى ، تحديد المكان من خلال التفرد الطبىعى ، ومن خلال التفرد البشرى ، فى الزمان . وبناء على هذا التفرد المزدوج ، على صعيد المساحة المعنوية ، فى الاقليم الجغرافى ، يكون التميز حاسما . وقد تتشابه الاقاليم الجغرافية تشابها جزئيا فى بعض الحالات ، ولكنها اقاليم متميزة دائما ، ولا تتماثل أبدا .

وإذا كان التركيب الهيكلى لمفهوم الاقليم الطبىعى أو لمفهوم الاقليم البشرى ، يجسد التداخل فى زحمة العناصر الجغرافية الطبيعية أو البشرية ، التى تكسب كل اقليم منهما موصفات الجغرافية الخاصة ، فإن التركيب الهيكلى لمفهوم الاقليم الجغرافى ، يجسد التداخل المركب ، أو التعقيد الشديد فى التداخل ، الذى يجمع فى وقت واحد ، بين العناصر الطبيعية والعناصر البشرية وهى تكسب هذا الاقليم المركب جغرافيا ، خواصه المتفردة . ولا محل أبدا لكى نتصور أن فى وسع الاجتهاد الجغرافى العلمى ، بموجب هذا الجمع والتكوين المركب ، أن يفكك ثم يستخرج من صلب الاقليم الجغرافى ، اقلما طبيعيا واقلما بشريا ، أو أن يجمع ويصطنع من الاقليم الطبىعى والاقليم البشرى ، اقلما جغرافيا واحدا .

وقل أن كل تقسيم من هذه التقاسيم الاقليمية ، يبتنى على أساس قاعدة خاصة . وتكون هذه القاعدة مؤهلة لهذا الغرض ، على النحو الذى يناسب ، كل مستوى من مستويات هذه التقسيمات الاقليمية . بمعنى أن القاعدة المعمول بها ، لحساب تحديد المكان وصياغة الاطار للاقليم الطبىعى أو لحساب تحديد المكان وصياغة الاطار للاقليم البشرى . وخصوصية القاعدة ، التى يبتنى عليها هذا التقسيم الاقليمى ، فى مستوياته المتفاوتة ، تمنى بالضرورة ، خصوصية هذا التقسيم الاقليمى ، عند توظيفه أو استخدامه فى العمل الجغرافى ، أو فى انجاز الدراسة الجغرافية العلمية .

ولم يتوقف الاجتهاد الجغرافى العلمى عند هذا الحد ، فى شأن توظيف التقسيم الاقليمى ، من أجل تحديد المكان . بل لقد تمادى فى البحث عن بعض أهم موجبات تفاصيل التفرد فى الموصفات الجغرافية . وكان الهدف وضع أو انجاز تقسيمات اقليمية دقيقة أو تفصيلية ، تبتنى على التفرد الدقيق فى تفاصيل العناصر الجغرافية الطبيعية ، أو فى تفاصيل العناصر الجغرافية البشرية . وأقلح هذا التمادى الجغرافى ، الذى لا يبدأ من فراغ ، فى رصد تفرد هذه العناصر فى أدق التفاصيل ، التى يتألف منها بعض هذه

• العناصر على الأقل •

ولقد اعتمد الاجتهاد الجغرافى العلمى ، على المهارة الجغرافية فى التحليل
وهى التركيب ، وهو يتقصى حقيقة التفرد الذى يتميز بموجبه كل عنصر
أحيانا ، وتفاصيل كل عنصر أحيانا أخرى ، من عناصر التفرد الطبىعى أو
من عناصر التفرد البشرى ، فى المكان والزمان ، حتى يتلمس قاعدة
للتقسيمات الإقليمية الصغرى • بمعنى أنه كان يسأل عن الكيفية ، التى
يصطنع بموجبها ، كل عنصر من عناصر التفرد البشرى ، مزيدا من التفرد
الأدق ، فى المكان والزمان • ومن ثم يتلمس الاجتهاد الجغرافى العلمى ،
الكيفية التى يوظف بموجبها هذا التفرد الطبىعى التفصيلى الدقيق ، أو هذا
التفرد البشرى التفصيلى الدقيق ، فى انجاز تقسيمات إقليمية دقيقة ،
طبيعية أو بشرية ، وهى أكثر تفردا وتميزا ، من وجهة النظر الجغرافية •

وكان فى وسع الاجتهاد الجغرافى العلمى ، اعتمادا على التفرد الجغرافى
الطبىعى الدقيق ، الذى يتميز به كل عنصر من عناصر التفرد الجغرافى
الطبىعى ، أو الذى يتميز بموجبه تأثير وفاعلية كل عنصر على الأفراد ، وهو
بشترك فى صياغة التفرد الطبىعى الإقليمى ، أن يجسد مفهوم الاقليم
الطبىعى ، فى اطار التقسيمات الإقليمية الدقيقة والأكثر تخصصا • ونضرب
لذلك مثلا ، بالاقليم التضارىسى ، أو الاقليم المناخى ، أو الاقليم الميوسى
النباتى ، أو الاقليم الحيوى الحيوانى • وقد يتصادق التقسيم الاقليمى فى
مزيد من التفرد المناخى الأدق ، ويمثله الاقليم الحرارى ، أو الاقليم المطرى •
ويميز كل اقليم من هذه الأقاليم الدقيقة ، صفة جغرافية طبيعية معينة ،
وبموجبها يتفرد مثل هذا الاقليم تفردا ، لا يجوز الطعن فيه • ويتبنى على
ذلك تغطية العالم بهذه التقسيمات الجغرافية الإقليمية الطبيعية الدقيقة •

وانطلاقا من وضوح رؤية الجغرافى الجيدة ، لفهوم هذا التفرد الطبىعى ،
الذى يميز كل اقليم من هذه الأقاليم المتنوعة ، توضع التسايدات والأسس
الجغرافية التى يبتنى عليها تقسيم العالم ، الى أقاليم تضاريسية وتفردها
تضاريسى ، أو الى أقاليم مناخية وتفردها مناخى ، أو الى أقاليم حيوية
وتفردها حيوى • بمعنى أن يحتوى كل اقليم من هذه الأقاليم الدقيقة ،
المساحة المعنية الأنسب ، التى تحتوى البحث أو الدراسة الجغرافية
المتخصصة ، تضاريسيا ، أو مناخيا ، أو حيويا • وبناء على مثل هذا التقسيم
الإقليمى الدقيق ، الذى يحدد المساحة المعنية ، يصطنع لها اطارا محسندا
ومحدودا فى المكان والزمان لا يجوز تجاوزه أبدا ، لتحقيق حبكة الدراسة •

وهى حبكة لا تتعارض مع مرونة الانتقال من الاقليم الجغرافى الدقيق ، الى سائر الأقاليم الأخرى ، التى تغطى فى اطار هذا التفرد الجغرافى المتميز ، العالم كله .

واعتمادا على التفرد الدقيق ، الذى يتميز به كل عنصر من عناصر التفرد الجغرافى البشرى ، أو الذى يتميز بموجبه تأثير كل عنصر من هذه العناصر على افراد ، وهو يشترك فى صياغة التفرد البشرى الاقليمى الكلى ، كان فى وسع الاجتهاد الجغرافى العلمى ، أن يجسد مفهوم الاقليم البشرى ، فى اطار التقسيمات الاقليمية الدقيقة والأكثر تخصصا . ونضرب لذلك مثلا ، بالاقليم السلالى ، أو بالاقليم الحضارى ، أو بالاقليم السكانى ، أو بالاقليم السياسى (الدولة) ، أو بالاقليم الاقتصادى . وقد يتماهى التقسيم الاقليمى ، فى مزيد من التفرد الاقتصادى الأدق ، ويمثله اقليم الزراعة ، و اقليم الرعى و اقليم الصناعة . ويميز كل اقليم من هذه الأقاليم الدقيقة ، صفة جغرافية بشرية معينة . وبموجبها يتفرد مثل هذا الاقليم ، تفردا لا يجوز العطن . ويبتنى على ذلك الأساس تغطية مساحات العالم ، بهذه التقسيمات الاقليمية الجغرافية البشرية الدقيقة .

وانطلاقا من وضوح رؤية الجغرافى الجيدة ، لمفهوم هذا التفرد الجغرافى البشرى ، الذى يميز كل اقليم من هذه الأقاليم المتنوعة ، توضع القواعد والأسس ، التى يبتنى عليها تقسيم العالم تقسيما اقليميا . وتكون هذه التقسيمات البشرية الاقليمية ، سلالية وتفردا سلالى ، أو حضارية وتفردا حضارى ، أو اجتماعية وتفردا اجتماعى ، أو سياسية وتفردا سياسى ، أو اقتصادية وتفردا اقتصادى . ويميز كل تقسيم اقليمى من هذه التقسيمات الاقليمية ، صفة جغرافية بشرية خاصة ، حيث يحتوى الاقليم المتميز فى الصفة المساحة المعنية . وعلى صعيد هذه المساحة المعنية ، يتحقق البحث الجغرافى المتخصص بشريا فيكون بحثا نمائيا ، أو بحثا سكانيا ، أو بحثا اقتصاديا . وبناء على مثل هذا التقسيم الاقليمى الدقيق ، الذى يحدد المساحة المعنية ، ويصطنع لها اطارا محددا ومحدودا ، فى المكان والزمان ، لا يجوز تجاوزه أبدا ، تتحقق حبكة الدراسة . وهى حبكة لا تتعارض مع مرونة الانتقال من الاقليم الجغرافى الدقيق ، الى سائر الاقاليم الأخرى ، التى تغطى فى اطار هذا التفرد الجغرافى المتميز ، العالم كله .

وهكذا ، يحقق تحديد المكان فى المساحة المعنية ، التى يحتوئها الاقليم ، على أى مستوى من مستويات التقسيمات الاقليمية ، أحسن وعاء لحسابه

البحث الجغرافي ، وإنجاز الدراسة إنجازا مناسباً ، يجابو الهدف الجغرافي . ولا يتعارض هذا التحديد في هذه المساحة المعنية أبداً ، مع مرونة الانتقال لحساب البحث الجغرافي الأكثر اتساعاً ، من الرؤية الجغرافية ، وهي محدودة في المكان على صعيد الاقليم ، الى الرؤية الجغرافية ، وهي كلية وشاملة في كل مكان ، على صعيد مجموعة الأقاليم التي تغطي القارة أو التي تغطي العالم - ومثل هذا التوجه الجغرافي الى تحديد المكان في اطار التقسيمات الاقليمية ، يبدو حميداً ومفيداً ، لأنه يفيد حرية ومرونة الانتقال . وقل أنه لا ولم. ولن يوقع البحث الجغرافي ، في اطار التحديد المكاني ، وهو يتمتع في نفس الوقت بهذه المرونة ، في قبضة القوالب الدراسية الجامدة . بل قل أيضاً ، أن حرص الاجتهاد الجغرافي العلمي ، على موجبات التفرد الطبيعي أو البشري ، أو على موجبات التفرد الجغرافي الكلي على الوجهين الطبيعي والبشري ، أو على موجبات التفرد التفصيلي الجغرافي طبيعياً أو بشرياً ، وهو الذي يسعف التقسيمات الاقليمية المتنوعة ، حتى تحمي البحث الجغرافي المتخصص ، من نمطية القوالب الدراسية الجغرافية الجامدة .

وهذا معناه - على كل حال - أن الاجتهاد الجغرافي العلمي ، الذي كان قد ابتنى على قواعد وأسس ، اصطنعها ورسخها الفكر الجغرافي الحديث ، أصبح متمكناً في صياغة التقسيمات الاقليمية ، ولقى حسن استخدامها ، لحساب العمل أو البحث الجغرافي . وأصبح في وسع الجغرافي أن يمارس التقسيمات الاقليمية على المدى الكبير من التنوع ، ويختار الأنسب ، لكي يتدارس الظاهرة الجغرافية المعنية ، في ربوع المساحة المعنية المحددة ، التي يحتوئها الاقليم . ويكون الجغرافي - عندئذ - في كامل الوعي وحسن العناية والتقدير ، وهو يختار التقسيم الجغرافي الاقليمي الأنسب ، اختياراً يتلمس أبعاد التفرد الجغرافي في هذا التقسيم الجغرافي الاقليمي المنتخب .

وهذا معناه أيضاً ، أن الاجتهاد الجغرافي العلمي يكون على بيئة وعلم ، بالكيفية التي يتأتى بموجبها هذا التفرد الجغرافي في الاقليم المعين ، ضمن التقسيم الاقليمي المنتخب . كما يكون على بيئة وعلم ، باحتمالات التشابه الذي يبتنى عليه وحدة التقسيم الاقليمي ، واحتمالات تفرد كل اقليم من الأقاليم في اطار هذه الوحدة . بمعنى أن تقسيم العالم الى أقاليم تضاريسية مثلاً ، يجسد التشابه في التفرد الجغرافي التضاريسي ، ولكن يبقى تفرد كل اقليم من هذه الأقاليم التضاريسية ، وارداً ، ولا يمكن انكاره . وكان رصد هذا التشابه ، الذي يجمع ويضم شمل أو يصطنع وحدة التقسيم الاقليمي ،

لا ينتهك أبدا موجبات التفرد الجغرافى ، فى أى اقليم من الأقاليم المجتمعة جغرافيا فى التقسيم الاقليمى .

وفى الوقت ، الذى يتجنب فيه الاجتهاد الجغرافى العلمى ، وهو ينتهج هذا التوجه السديد ، أو وهو يجيد توظيف التفرد الجغرافى على أى مستوى من مستوياته ، فى التقسيم الاقليمى ، الجمود ومنطية القوالب الجغرافية الجامدة ، يتحل بالمرونة الكاملة ، وحسن الانتقال الدراسى من الاقليم الى الاقاليم الأخرى ، دون الخروج عن وحدة التقسيم الاقليمى أبدا . وتجنب الجمود ، والتحل بالمرونة ، فى وقت واحد ، يمنحان الاجتهاد الجغرافى ، وهو يجرى البحث الجغرافى ، أو الدراسة الجغرافية ، فى اطار الاقليم أو فى اطار مجموعة من اقاليم تجمعها وحدة التقسيم الاقليمى ، الحق الكامل فى عدم الانفلاق . بل قل أنهما يكفلان تحرر الاجتهاد الجغرافى ، من دولوى الانفلاق ، تحت شعار تحديد المكان ، ووضع الإطار الحاكم الذى يحتوى أو الذى يضم المساحة المعنية .

وصحيح أن الاجتهاد الجغرافى العلمى يعتنى بالتفرد الجغرافى ، الذى يصطنع بموجبه إطارا محكما ، يحدد أبعاد الاقليم الجغرافى التفرد ، على أى مستوى من مستويات هذا التفرد ، وصحيح أيضا ، أن التزام الاجتهاد الجغرافى العلمى بتحديد المكان ، وهو الذى يحتويه الإطار ، هو الذى يكفل الحكمة الأنسب ، لاجراء البحث أو الدراسة الجغرافية المعنية . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، أن هذا التحديد ، أو أن هذا الإطار ، وهو يصطنع هذا التحديد فى المكان ، ويحتوى المساحة المعنية الأنسب ، لا ينبغي أن يصبح سدا جامدا ، أو حاجزا مانعا ، يحول دون تجاوز حدود الاقليم والمساحة المعنية فيه . بمعنى أن الإطار الذى يصطنع التحديد فى المكان ، لا يقصد منه أبدا ، ممارسة البحث الجغرافى فى إطار الانفلاق الجامد .

وهذا معناه ، أن الاجتهاد الجغرافى العلمى ، قد أباح لنفسه تخطى هذا الإطار ، أو تجاوز هذا الحد الاقليمى ، تجاوزا محمدا ، لو اقتضى البحث الجغرافى ، أو لو استوجب تقصى الحقيقة الجغرافية هذا التجاوز . وقل أنه قد حرم على نفسه الانفلاق فى اطار الاقليم ، انفلاقا يسد الابواب أمام البحث الجغرافى ، وتقصى أبعاد الحقيقة الجغرافية للكلمة . بمعنى أن هناك أوضاع معينة ، تبرر وتستوجب ، بل أنها تحتم على الباحث الجغرافى تجاوز حد الاقليم ، والخروج من المساحة المعنية فيه ، لكن يتمقب هذا الباحث ، بعض أصول : أو بعض أطراف ، أو بعض جذور الحقيقة الجغرافية ، فى كل مكان

جغرافى خارج حدود الاقليم •

ولا غبار على هذا التجاوز ، ولا ترتيب على الخروج الجغرافى من الاقليم ، بحثا عن اطراف ضرورية ، تكشف عن ابعاد الحقيقة الجغرافية • وقل أن هذا التجاوز أو الخروج من حدود الاقليم ، يمثل شكلا من أشكال التوسع الأفقى فى المكان ، لحساب البحث الجغرافى الأفضل • وقد يسميه البعض التوسع المكانى • والمهم أن مثل هذا التوسع المكانى والخروج من الاقليم ، لا ينتهك أبدا فكرة الاقليمية والتقسيمات الاقليمية • وقل أنه توسع أفقى مشروع ومباح ، لا ينتهك أبدا فكرة الاقليمية والتقسيمات الاقليمية • وقل أنه توسع أفقى مشروع ومباح ، لأنه يخدم البحث الجغرافى ، ويلبى حاجة الدراسة الجغرافية التحليلية ، وهى تبحث عن الحقيقة الجغرافية ، أو وهى تبحث عن التفسير الجغرافى الأنسب فى إطار الاقليم ، أو فى خارج الاقليم • بل قل أنه يجسد شكلا مناسبيا ، من أشكال المرونة الجغرافية ، التى تجاوب الانفتاح الجغرافى ، ولا تتجاوز معنى ومعزى الشبكة التى تحدد أبعادها فى المكان على صعيد المساحة المهنية ، داخل حدود الاقليم •

التوجه الجغرافى لتحديد الزمان :

لا تتسم الظاهرة الجغرافية ، سواء كانت طبيعية ، أو كانت بشرية ، بالثبات فى المكان • ولا يستغرق الواقع الجغرافى الطبيعى أو الواقع الجغرافى البشرى ، فى الجمود والثبات ، فى المكان • وقل أن عدم الثبات ، والتغير الجغرافى فى المكان هو القاعدة ، وربما لا تكون ثمة فرصة للاستثناء والخروج على قاعدة هذا التغير • وقل أيضا أن كل ظاهرة جغرافية طبيعية أو بشرية وأن الواقع الجغرافى الطبيعى أو البشرى لا يعرف الثبات ، الذى يعنى الجمود • بل قل أن هناك دائما احتمال التعرض لفعل عوامل ودواعى التغير ، فى المكان ، ويستجيب كل شئ ، جغرافى لهذه المتغيرات ، مع حركة الزمان • ويكون من شأن المدركات أو الحقائق الجغرافية ، التى تجاوب المتغيرات المتتوعة ، أن تتغير فى المكان ، من عصر الى عصر آخر • وهذا بالضببط هو المفهوم الذى يعبر عن معنى علم الثبات ، أو عن عدم الجمود الجغرافى فى المكان •

وبصرف النظر عن دواعى التغير التى تواجهها الظاهرة الجغرافية الطبيعية وتجاوبها فى المكان ، أو التى تواجهها الظاهرة الجغرافية البشرية وتجاوبها فى المكان • وبصرف النظر عن ابعاد وكثمة التغير المتوقع بالفعل استجابة لهذه الدواعى ، أو استجابة لفعل وتأثير المتغيرات ، وهو يتوالى

من عصر الى عصر آخر ، ينبغي أن يدرك الاجتهاد الجغرافى هذا التفسير ريثوقمه . وقل ينبغي أن يدرك أيضا كيف يتأتى هذا التغيير ومعدلاته ، أو كيف يكون التوقع على امتداد المدى الزمنى . وهذا معناه أنه على امتداد المدى الزمنى ، وهو جيولوجى أحيانا ، أو وهو طويل ، أو وهو قصير ، أحيانا أخرى ، تتعرض جغرافية المكان ، لمواعى التغيير أو لفعل بعض المتغيرات البطيئة أو المتعجلة أو المفاجئة . ومن ثم يتأتى التغيير فى الصورة أو فى الشكل أو فى الواقع الجغرافى بالفعل ، من حين الى حين آخر .

ويهتم الاجتهاد الجغرافى العلمى بهذه التغيير . ويتابع فعل المتغيرات ، ويحفل بدواعى التغيير التى تجسد استجابة الواقع الجغرافى لهذه المتغيرات . وهذا معناه أن الاجتهاد الجغرافى يحفل بمرور الوقت ، أو بحركة الزمان التى تشهد هذه المتغيرات وتأثيرها المباشر أو غير المباشر على المدرجات أو الواقع الجغرافى فى المكان . وعلى نفس مستوى العناية الجغرافية العلمية ، التى تفرغت لحسم قضية المكان ، وكيف يحتوى المساحة المعنية ، كانت العناية الجغرافية العلمية أيضا ، التى توجه بموجبها الاجتهاد الجغرافى ، الى حسم قضية حساب امتداد المدى الزمنى فى المكان .

ويكون ذلك كله ، بمعنى عناية الاجتهاد الجغرافى دائما وإهتمامه ، بأن تتأتى الدراسة الجغرافية على كل المستويات ، وفى جميع الأحوال ، فى سياق واضح ، وحبكة جيدة . ومن أجل هذا السياق الزمنى الواضح والحبكة الجيدة ، تتناول الدراسة الجغرافية ، الموضوع أو الظاهرة المعنية ، تنساولا مناسبيا ، فى المكان ، وفى الزمان . وقل أن لا محل لدراسة جغرافية فى المكان ، دون العناية بها أيضا ، فى الزمان . بل قل إنه لا يجوز أبدا التفريط ، فى بعد من هذين البعدين الأساسيين ، وهما بعد المكان وحبوبه المحدودة ، وبعد الزمان وحساب مداه المناسب . وحتى لو تولت الدراسة الجغرافية ، العناية بالظاهرة الجغرافية ، أو بالموضوع فى الوضع الراهن مثلا ، فإن ذلك لا يعنى إسقاط أو إهمال البعد الزمنى من الحساب ، لكى تتأتى الدراسة فى المكان لحق .

وكان المطلوب من الاجتهاد الجغرافى العلمى دائما ، عندما يتصدى للبحث أو للدراسة ، أن يعرف كيف يحدد موقفه ، من حساب البعد الزمنى ، تحديدا صريحا وقاطعا . كما كان الواجب عليه ، أن يعرف جيدا كيف تكون متابعة البحث والدراسة الجغرافية المعنية ، على أساس تحديد هذا الموقف الصريح من البعد الزمنى . وتحديد موقف الاجتهاد الجغرافى العليى ، من البعد

الزمنى ، هو الذى يضع الباحث الجغرافى ، فى موضع الاختيار • ويكون هذا الاختيار موضع العناية ، لكى يتحدد هنا البعد الزمنى ، حتى يستنى الالتزام به •

العناصر الجغرافية ومعنى التغيير على امتداد البعد الزمنى فى المكان والزمان :

ويتراوح هذا الاختيار للبعد الزمنى ، بين ثلاثة احتمالات • وتتمثل هذه الاحتمالات - فى العادة - فيما يلى :

(أ) الاحتمال الأول ، ويركز على الماضى حيث تجسد الدراسة الجغرافية شيئا معلوما عن جغرافية الماضى •

(ب) الاحتمال الثانى ، ويركز على الحاضر ، حيث تجسد الدراسة الجغرافية ، شيئا معلوما عن جغرافية الحاضر •

(ج) الاحتمال الثالث ويركز على الاستمرار الذى يصل بين الماضى والحاضر ، حيث تجسد الدراسة الجغرافية شيئا معلوما عن جغرافية الاستمرار فى صحبة التغيير ، أو الجغرافية التاريخية •

ويملك الباحث الجغرافى حق الاختيار ، وتحديد مدى امتداد هذا البعد الزمنى • وتوجه طبيعة الدراسة الجغرافية هذا الاختيار ، لكى تكون جغرافية الماضى ، أو جغرافية الحاضر ، أو جغرافية الاستمرار من الماضى الى الحاضر • مناسبة ، وهى تجاوب الهدف الجغرافى • ولا شئ أهم من أن يكون البعد الزمنى محصورا بعناية شديدة • بل ولا شئ يبتنى عليه هذا الاختيار القاطع ، أهم من أن يكون تحديد البعد الزمنى ، محصورا بين بداية ونهاية ، شجاوب الهدف فى جغرافية الماضى ، أو الهدف فى جغرافية الحاضر ، أو الهدف فى جغرافية الاستمرار من الماضى الى الحاضر •

وفى جغرافية الماضى ، يملك الباحث الجغرافى حرية العودة الى هذا الماضى وتحديد • وقد تكون دراسة جغرافية الماضى معنية بالماضى القريب ، أو معنية بالماضى البعيد ، أو معنية بالماضى الجيولوجى • ولا شئ يمل على هذا الاختيار وتحديد هذا الماضى وبعدة الزمنى ، غير طبيعة الظاهرة الجغرافية المعنية ، التى يتناولها البحث تناولا جغرافيا مدققا وهادفا ، فى المكان والمصدر وفى الزمان المعلوم •

وفي **جغرافية الحاضر** ، يلتزم الباحث الجغرافي بالصورة الجغرافية المعنية في الوضع الراهن . وكل ينبغي أن يتحدد المدى الزمني المناسب ، الذي لا يتجاوز هذا الوضع الراهن . بمعنى أن يتأتى البحث من خلال معاينة المنظور الجغرافي في المكان ، في الوقت الحاضر ، وقد لا تموز الباحث حاجة العودة إلى الماضي . ولا شيء يمل على معاينة هذا المنظور الجغرافي في الوضع الراهن ، غير طبيعة الظاهرة الجغرافية المعنية التي يتناولها البحث تتساولا جغرافيا مدققا وهادفا ، في المكان المحدد ، وفي الزمان المعام .

وفي **جغرافية الاستمرار بين الماضي والحاضر** ، يلتزم الباحث الجغرافي بالتفسير والمتغيرات ، التي تكشف عنها المتابعة الجغرافية من حين إلى حين آخر . وينبغي أن تتحدد من أجل هذه المتابعة المستمرة ، بداية ونهاية هذا المدى الزمني . بمعنى حتمية أن يتأتى البحث من خلال ملاحظة الرؤية الجغرافية المتغيرة في المكان . ويحتاج الباحث إلى تقصى حقيقة الدواعي أو المتغيرات التي تؤدي إلى هذا التغير ، من وقت إلى وقت آخر ، في نفس المكان . ولا شيء يمل على ملاحظة هذا التغير وفعل المتغيرات ، غير طبيعة الظاهرة الجغرافية المعنية ، التي يتناولها البحث تناولا جغرافيا مدققا وهادفا ، في المكان المحدد ، وفي الزمان المستمر .

ويتعين تحديد الزمان في جغرافية الماضي ، وجغرافية الحاضر ، وتثبيتته . أما في جغرافية الاستمرار على المدى الزمني بين الماضي والحاضر ، فلا ينبغي تثبيت الزمان ، وهو يمضي من بداية وينتهي إلى نهاية . وفي جميع الأحوال ، يمل التباين بين تحديد الزمان الذي يميز بين جغرافية الماضي وجغرافية الحاضر وجغرافية الاستمرار بين الماضي والحاضر ، على توجه البحث الجغرافي ، وعلى اختيار المنهج ، وعلى انجاز البحث في نهاية الأمر . بمعنى أن هناك تفاوت واختلاف شديد بين دراسة الظاهرة الجغرافية بأسلوب أو بمنهج جغرافية الماضي ، ودراسة نفس الظاهرة الجغرافية بأسلوب أو بمنهج جغرافية الحاضر ، ودراسة نفس الظاهرة الجغرافية بأسلوب أو بمنهج جغرافية الاستمرار بين الماضي والحاضر ، في نفس المكان .

وأضافة إلى هذا الاختيار ، الذي يميز بين جغرافية الماضي وجغرافية الحاضر وثبات المدى الزمني ، وجغرافية الاستمرار من بداية إلى نهاية على امتداد حركة المدى الزمني ، وهو معلق في الأساس على الهدف الجغرافي ، هناك اختيار آخر لتحديد البداية والنهاية ، على امتداد المدى الزمني ، الذي يحقق الهدف الجغرافي ، الذي تفضي إليه جغرافية الاستمرار . وبناء على هذا

الاختيار الأخير ، يتراوح هذا التحديد الزمني لتحديد البداية وتحديد انتهائية ، على امتداد المدى الزمني ، بين المدى القصير ، والمدى الطويل والمدى الجيولوجي . وموضوع البحث الجغرافي ، والهدف الجغرافي ، الذي يتبناه هذا البحث ، هو الذي يحدد مفهوم المدى القصير ، ومفهوم المدى الطويل . ويحدد أيضاً مبلغ العودة الى أبعاد المدى الجيولوجي . بل قل أن البحث الجغرافي نفسه ، هو الذي يصطنع الضوابط الحاكمة لاختيار هذا المدى الزمني ، وتحديد امتداده ، لي المكان ويتلمس متغيرات هذا الامتداد الزمني ، من حين الى حين آخر .

وتتخذ الدراسة الجغرافية على امتداد المدى الزمني ، وتفيد الاستمرار و تلاحق أو تتعقب المتغيرات ، شكل الجغرافية التاريخية . وهي دراسة تبدأ من الماضي البعيد أو من الماضي القريب ، أو من الماضي الجيولوجي ، وتنتهي الى الحاضر . وتأسيساً على الاختيار الأنسب للمدى الزمني ، يتناول الاجتهاد الجغرافي الظاهرة الجغرافية الطبيعية أو البشرية ، تناولاً جغرافياً هادفاً وموفقاً ، يهتم بالتطور والتغير والمتغيرات ، على مستوى امتداد هذا المدى الزمني المنتخب ، بمعنى أن هذه الدراسة الجغرافية التاريخية ، ترصد موجبات التطور أحياناً ، وموجبات التغير أحياناً أخرى ، على صعيد المكان المحدد . بل قل أن هذه الدراسة الجغرافية التاريخية ، تبحث عن ، وتجيّب في سياق العرض الموضوعي الجغرافي ، عن ماذا وكيف ومتى وإلى أي حد ، يتأتى فعل المتغيرات على صعيد المساحة المعنية في المكان ، ومبلغ تأثيرها المباشر أو غير المباشر على الظاهرة الجغرافية المعنية ، سواء كانت طبيعية ، أو كانت بشرية .

وفي مثل هذه الدراسة الجغرافية التاريخية ، أفصح الاجتهاد الجغرافي تماماً ، في الاستمرار والمتابعة على امتداد المدى الزمني ، وهو يتمتع وبلاحق دواعي وموجبات فعل المتغيرات في المكان . كما أفصح هذا الاجتهاد الجغرافي أيضاً ، في بيان ومتابعة الكيفية ، التي يتوالى ويستمر بموجبها تأثير فعل هذه المتغيرات ، على خواص ، أو على أوضاع ، أو على أحوال الظاهرة الجغرافية المعنية ، في المكان ، ومع مضي حركة أو مرور الزمان ، من عصر الى عصر آخر . ولا وجه إطلاقاً ، ولا مبرر أبداً ، لأي احتمال متوقع ، يمكن أن يتأتى فيه الخلط أو التداخل ، بين مثل هذه الدراسة الجغرافية التاريخية وتوجهاتها الى الهدف الجغرافي من ناحية ، والدراسة التاريخية للبحث التي تتابع حركة الأحداث التاريخية ، ولا تهتم أبداً بالهدف الجغرافي ، ولا تلتزم بالوصول اليه ، بل ولا تعرف الطريق طلباً للوصول اليه من ناحية أخرى .

وبهذا المنطلق الذى يعتنى بتحديد المدى الزمنى ، تستحق الظاهرة الجغرافية المعنية ، فى اطار الواقع فى المكان ، الدراسة والبحث ، على مستوى أو على امتداد أربعة مستويات زمنية متفاوتة • وتمثل هذه الامتدادات الزمنية فى :

(أ) امتداد زمنى يغطى الرؤية الجغرافية للظاهرة الجغرافية المعنية ، على صعيد المساحة المعنية ، فى الوضع الراهن • وهذا هو عين ما نعني به جغرافية الحاضر • ولا تكون هناك حاجة عندئذ ، تدعو الباحث الجغرافى للمعودة الى الماضى ، الا فى أضيق الحدود • وتعتمد هذه الدراسة الجغرافية على المعاينة المباشرة ، وحسن استخدام الرحلة الجغرافية ، لحساب هذه المعاينة • واختيار الدراسة الجغرافية هذا المدى الزمنى المحدد ، لرؤية الوضع الجغرافى الراهن ، قد يستوجب العودة الى الماضى ، لتأصيل العمل أو النتيجة التى تسفر عنها المعاينة أحيانا ، ولكنها لا تستوجب المتابعة والتعقب • بمعنى أنها لا تجسد الاستمرار فى تعقب الظاهرة ، ولا تستحق الانتساب أبدا الى الجغرافية التاريخية •

(ب) امتداد زمنى يغطى الرؤية الجغرافية للظاهرة الجغرافية المعنية ، على صعيد المساحة المعنية ، فى الوضع الذى كانت عليه فى حقبة من حقب الماضى • وهذا هو عين ما تعنى به جغرافية الماضى • وتكون حاجة عندئذ ملحة ، تدعو الباحث الجغرافى للعودة الى الحقبة التى يتجسد فيها هذا الماضى البعيد أو القريب • وتعتمد مثل هذه الدراسة الجغرافية على جمع الأدلة ، وتسأل عن البيانات التى يمكن أن تستخدم فى تجميع أوصال الرؤية الجغرافية فى ذلك الماضى • ولا تلاحق هذه الدراسة الجغرافية المتغيرات ولا تهتم أبدا بالتغيير بين هذه الرؤية الجغرافية فى الماضى ، والرؤية الجغرافية فى الحاضر • بمعنى أنها دراسة لا تجسد الاستمرار فى تعقب الظاهرة الجغرافية ، ولا تستحق أبدا الانتساب الى الجغرافية التاريخية •

(ج) امتداد زمنى طويل ، قد يتفاوت طوله بصفة عامة ، يغطى الرؤية الجغرافية الطبيعية المعنية ، على صعيد المساحة المعنية ، فى الوضع الذى يتابع وبلاحق فعل المتغيرات • وتبين هذه الدراسة الجغرافية ، كيف يتأتى هذا التغيير أو التطور ، من حين الى حين آخر ، أو من عصر الى آخر • ومثل هذه العودة الى الماضى التاريخى ، ومثل هذه المتابعة التى تعتمد الاستمرار ورصد التغيير والمتغيرات ، تستوجب أن تسأل الجغرافية علم التاريخ وعلوم كثيرة أخرى ، وأن تطلب الاطلاع على حركة الأحداث ، التى تسجل هذا التغيير

ومسئولية فعل المتغيرات، على صعيد المساحة المعنية ، فى المدى التاريخى .
وتنتسب هـ لمدى الدراسة بكل حداثتها ، انتسابا اصيلا الى الجغرافية
التاريخية ، وهى تتابع مبلغ التغير فى الرؤية الجغرافية الطبيعية ، من عصر
الى عصر آخر ، فى نفس المكان .

(د) امتداد زمنى جيولوجى ، قد يتفاوت انتمائه للأزمنة الجيولوجية
بصفة عامة ، يغطى الرؤية الجغرافية الطبيعية المعنية ، على صعيد المساحة
المعنية ، وفى الوضع الذى يتابع أو يلاحق فعل المتغيرات والتغير ، من عصر
جيولوجى الى عصر جيولوجى آخر . وتبين مثل هذه الدراسة ، كيف يتأتى
التغير أو التطور ، من عصر الى عصر آخر ، أو من زمن جيولوجى الى زمن
جيولوجى آخر . ومثل هذه العودة الى الماضى الجيولوجى ، ومثل هذه المتابعة
التي تعتمد الاستمرار ورصد التغير والمتغيرات ، تستوجب أن تسأل الجغرافية
علم الجيولوجيا ، وغيره من العلوم ، وأن تطلب منه النتائج ، التي ترشد
وتبصر هذه العودة الى ذلك الماضى الجيولوجى . وتنتسب هذه الدراسة
الجغرافية حتما الى الجغرافية التاريخية ، وهى تتابع وتلاحق ، مبلغ تغير
الرؤية الجغرافية الطبيعية ، من عصر جيولوجى الى عصر جيولوجى آخر .



وبنفس هذا المنطلق الذى يعتنى بتحديد المدى الزمنى ، تستحق
الظاهرة الجغرافية ، فى اطار الواقع البشرى ، فى المكان ، الدراسة والبحث
الجغرافى ، على مستوى أو على امتداد أربعة مستويات زمنية متفاوتة .
وتتمثل هذه الامتدادات الزمنية فى :

(أ) امتداد زمنى محدد ، يغطى الرؤية الجغرافية البشرية ، على صعيد
المساحة المعنية ، فى الوضع الراهن . وهذا هو عين ما يعنى به ، جغرافية
الحاضر فى المكان . ولا تكون هناك حاجة عندئذ ، تدعو الباحث للعودة الى
الماضى ، الا فى أضيق الحدود . وتعتمد هذه الدراسة الجغرافية ، على المعاشية
والمعاينة المباشرة والاستبتيان ، وحسن توظيف الرحلة الجغرافية ، لحساب هذا
الاستبتيان . واختيار الدراسة الجغرافية ، على هذا المدى الزمنى المحدد ،
الرؤية الوضع الجغرافى الراهن ، قد يستوجب العودة الى الماضى ، لجرد تأصل
العمل أو النتيجة ، التي تسفر عنها المعاينة أحيانا ، ولكنها أبدا لا تستوجب
المتابعة والتعقب . بمعنى أنها لا تجسد الاستمرار فى تعقب الرؤية الجغرافية ،
ولا تستحق الانتساب أبدا الى الجغرافية التاريخية .

(ب) امتداد زمنى محدد ، يغطى الرؤية للظاهرة الجغرافية البشرية ، على صعيد المساحة المعنية ، فى الوضع الجغرافى الذى كانت عليه ، فى حقبة من حقب الماضى . وهذا هو عين ما تعنى به جغرافية الماضى . وتكون هناك حاجة ملحة عندئذ تدعو الباحث الجغرافى ، للعودة الى الحقبة ، التى يتجسد فيها هذا الماضى البعيد أو القريب . وتعتمد مثل هذه الدراسة الجغرافية ، على جمع الأدلة ، وهى تسأل عن البيانات ، التى يمكن أن تستخدم فى تجميع أوصال الرؤية الجغرافية فى ذلك الماضى . ولا تلاحق هذه الدراسة الجغرافية المتغيرات ولا تهتم أبدا بالتغير بين هذه الرؤية الجغرافية فى الماضى ، والرؤية الجغرافية فى الحاضر . بمعنى أنها دراسة جغرافية لا تجسد الاستمرار فى نمقب الظاهرة الجغرافية البشرية ، ولا تستحق أبدا الانتساب الى الجغرافية التاريخية .

(ج) امتداد زمنى طويل ، قد يتفاوت طوله بصفة عامة ، يغطى الرؤية الجغرافية البشرية المعنية ، على صعيد المساحة المعنية ، فى الوضع الذى يتابع ويلاحق فعل المتغيرات . وتبين هذه الدراسة الجغرافية ، كيف يتأتى هذا التغير ، أو هذا التطور ، من حين الى حين آخر أو من عصر الى عصر آخر . ومثل هذه العودة الى الماضى التاريخى ، ومثل هذه المتابعة التى تعتمد الاستمرار ، ورصد التغير والمتغيرات تستوجب أن تسأل الجغرافية علم التاريخ وعلوم انسانية كثيرة أخرى ، وأن تطلب الاطلاع على حركة الحياة وأحداثها التى تسجل هذا التغير ، ومستولية ففصل المتغيرات ، على صعيد المساحة المعنية ، على المدى التاريخى . وتنتسب هذه الدراسة بكل حذافيرها ، انتسابا أصيلا الى الجغرافية التاريخية ، وهى تتابع مبلغ التغير فى الرؤية الجغرافية البشرية ، من عصر الى عصر آخر ، فى نفس المكان .

(د) امتداد زمنى جيولوجى ، يغطى الرؤية البشرية ، على صعيد المساحة المعنية ، فى الوضع المتغير من عصر البلايستوسين ، الى العصر الذى تعيش فيه الآن . ومثل هذه العودة الى الماضى الجيولوجى ، الذى شهد ظهور الانسان على الأرض ، وبدلايات حركة الحياة ، تستوجب أن تسأل الجغرافية علم الجيولوجيا وعلوم انسانية متعددة ، وأن تطلب الاطلاع على النتائج التى ترشد وتبصر هذه العودة الجغرافية الى الماضى الجيولوجى البعيد ، وهى ترصد التغير وفعل المتغيرات الطبيعية والبشرية التى مرت بها حركة الحياة ، على صعيد المساحة المعنية ، على المدى الجيولوجى . وتنتسب هذه الدراسة الجغرافية البشرية بكل حذافيرها الى الجغرافية التاريخية ، انتسابا أصيلا لا يجوز الطعن فيه . بل قل انها دراسة جغرافية تمثل اصدق ما تنجزه

الجغرافية التاريخية ، وهى تتابع الرؤية الجغرافية البشرية ، من عصر جيولوجى شهد ظهور الانسان ، الى عصر جيولوجى آخر يشهد تقدم حركة الحياة وكل أشكال التغيير ، حضاريا واجتماعيا وسياسيا ، واقتصاديا فى نفس المكان .



وتعليقا على **جغرافية الوضع الراهن** ، وهى تتمثل فى الماضى ، أو وهى تتمثل فى الحاضر ، نذكر أن عدم الانتساب الى الجغرافية التاريخية ، لا يعنى أبدا افعال ، أو اسقاط ، أو التجاوز عن تحديد المدى الزمنى . وقيل أن جغرافية الحاضر تتناول اهتماماتها الجغرافية تناولا شديدا العناية بتحديد المكان وتحديد الزمان . وتتناول جغرافية الماضى أيضا اهتماماتها الجغرافية ، تناولا شديدا الحرص على تحديد المكان وتحديد الزمان . بل قل لا دراسة جغرافية ، فى أى شكل ، وفى أى وضع ، يمكن أن تكون من غير تحديد واضح للمكان ، وتحديد صريح للزمان . ذلك أن الوضع الراهن فى الماضى . والوضع الراهن فى الحاضر ، هو بالقطع الوضع الذى لا يكون الا اذا شغل شريحة من الزمان .

ومصحح أن دراسة جغرافية الوضع الراهن فى الماضى ، على أنها جغرافية الماضى ، ودراسة الوضع الراهن فى الحاضر ، على أنها جغرافية الحاضر ، لا تهتم بشئ ، غير المنظور الجغرافى فى هذا الوضع الراهن . ولكن الصحيح أيضا أن احتمال العودة الى الماضى ، الذى يسبق هذا المنظور ، تكون متوقعة أحيانا . وتكون هذه العودة الى أطراف من هذا الماضى متعمدة ، من أجل البحث عن تفسير مقبول ، أو من أجل تعقب أصول الظاهرة المعنية . فى المكان والزمان ، قبل أن تقضى المتغيرات الى صياغة المنظور الجغرافى ، فى صورة الوضع الجغرافى الراهن .

ومثل هذه العودة المقصودة الى الماضى ، تبدو محدودة وهادفة . وهى لا تعنى شرودا أو خروجا عن أهداف جغرافية الوضع الراهن ، سواء كانت هى جغرافية الماضى فى زمن معين أو كانت هى جغرافية الحاضر فى الوقت الحاضر . وقال أن هذا التوجه الى الماضى بحساب ، لا يعنى أبدا الانتساب أو التمسح فى الجغرافية التاريخية . بل قل أنه يمثل شكلا من أشكال التوسع الزمانى ، أو التوسع الراسى ، لكى يسهل ويهاوب حاجة البحث الجغرافى فى جغرافية الوضع الراهن ، عن أصول معنية ، تلقى الأضواء على الرؤية الجغرافية ، حتى تزداد وضوحا وبيانا وتعبيرا ، فى المكان والزمان .

ويقابل هذا التوسع الزماني ، التوسع المكاني . وهما معا يحددان نفس الفرض ، في شأن تعميق الرؤية الجغرافية في الوضع الراهن ، سواء كان البحث الجغرافي عن هذه الرؤية في الماضي ، أو كان عنها في الحاضر .

هذا ، والفرق كبير جدا ، من وجهة النظر الجغرافية ، بين مهمة الاجتهاد الجغرافي ، وهو يجري البحث حسب مفهوم الدراسة الجغرافية التاريخية ، أحيانا ، ومهمة الاجتهاد الجغرافي ، وهو يجري البحث ، حسب مفهوم الدراسة الجغرافية للوضع الراهن في الماضي أو في الحاضر أحيانا أخرى . وصحيح أن اجراء البحث الجغرافي ، يكون في الحالتين ، رغم الاختلاف ، لحساب الهدف الجغرافي ، في إطار حبكة تحديد المكان ووضوح تحديد الزمان . ولكن الصحيح بعد ذلك أن معطيات الالتزام الجغرافي بتحديد الزمان ، تتفاوت كثيرا . وقل أن عرض الرؤية الجغرافية للوضع الراهن ، في الماضي أو في الحاضر ، لا يلتزم بشيء غير الواقع الجغرافي ، في المكان والزمان ، أما عرض الرؤية الجغرافية التاريخية ، فإنه يلتزم بالواقع الجغرافي ، وهو في نفس المكان ، والمتغير تغيرا مستمرا مع حركة الزمان . ولا يعنى هذا التفاوت في الالتزام أقل من التمييز بين :

(أ) عرض صورة الواقع الجغرافي وهو شبه ثابت ، في المكان والزمان ، كما تحدث عنه جغرافية الوضع الراهن في الماضي ، أو في الحاضر .

(ب) عرض صورة الواقع الجغرافي وهي غير ثابتة ، لأنها تتغير من وقت إلى وقت آخر ، أو من عصر إلى عصر آخر ، في نفس المكان ، كما تحدث عنه مسألة المتابعة والاستمرار في الجغرافية التاريخية .

ومن ثم ينبغي أن نفهم جيدا ، كيف يكون التزام الدراسة الجغرافية التاريخية بالمتغيرات التزاما مؤكدا ، لا يجوز فيه الإهمال أو التفریط ، أو التهاون . أما التزام الدراسة في جغرافية الوضع الراهن في الماضي أو في الحاضر بالمتغيرات ، فلا يكون الا في أقل حالات الاستثناء . وقل لا تريب على جغرافية الوضع الراهن ، لو أعمل الباحث الجغرافي المتغيرات ، أو لو لم يلتفت إليها ، وأسقطها تماما من الحساب . وينبغي في التمييز عندئذ ، بين نوعين من الدراسة الجغرافية ، وما تفضي اليه من بحوث جغرافية- علمية لحساب الهدف الجغرافي ، تمييزا قاطعا . وهذان النوعان من البحوث الجغرافية هما :

أولاً - بحوث جغرافية علمية ، تجسد مفهوم الجغرافية التاريخية وتجاوبه ، وهى تهتم وتمتنى بالمتغيرات • بل انها لا تسكت عن فعل هذه المتغيرات المؤثرة ، على الرؤية الجغرافية للظاهرة الجغرافية المعنية فى المكان المحدد ، على المدى الطويل تاريخيا أحيانا ، وجيولوجيا أحيانا أخرى •

ثانياً - بحوث جغرافية علمية ، تجسد مفهوم جغرافية الوضع الراهن ، فى الماضى ، أو فى الحاضر ، وهى لا تهتم ولا تمتنى بالمتغيرات ، أو بفعلها المؤثر على الرؤية الجغرافية للظاهرة الجغرافية المعنية ، فى المكان المحدد ، وفى الزمان المعين ، حتى لو استوجب الأمر شيئا من المرونة والتوسع المكاني والتوسع الزماني ، والعودة الى الماضى ، فى طلب التفسير ، على صعيد المساحة المعنية •

وتجاوب نتائج هذه البحوث الجغرافية العلمية ، فى الحالتين ، ارادة. علم الجغرافية ، كما قدر لها الفكر الجغرافى الحديث أن تكون ، وهى تجاوب الهدف الجغرافى العلمى • ولا اعتراض أبدا ، ولا اعراض بالضرورة ، عن اجراء البحوث الجغرافية ، فى ظل هذا التنوع أو الاختلاف البين ، بين مفهوم الجغرافية التاريخية ، وجغرافية الوضع الراهن • وليس أهم من أن يعرف الاجتهاد الجغرافى ، كيف يختار ، ولماذا يختار ، ومتى يختار ، أى من هذين التوجهين ، وهما يفترقان تماما ، فى حساب تحديد المدى الزمنى ، وصولا الى الهدف الجغرافى ، الذى لا يتنازل أبدا عن اجراء البحث الجغرافى • فى اطار تحديد ، وإفصح للمكان ، وحاسم للزمان •

الفصل الخامس

الفكر الجغرافي الحديث

مضى سديد في العمل الجغرافي
وتطور رشيد في الهدف الجغرافي

- تمهيد *
- التفكير الجغرافي والعمل الجغرافي *
- التفكير الجغرافي المتفتح والتوجه الى التطوير *
- الحوار حول قضية العلاقة بين الانسان والطبيعة ، وتطوير الهدف *
- حسم الحوار بداية التطور الحقيقي في صياغة الهدف الجغرافي *

الفصل الخامس

الفكر الجغرافي الحديث

مضى سديد في العمل الجغرافي ، وتطور وشيد في الهدف الجغرافي

اعتبارا من أواخر القرن التاسع عشر الميلادي ، اعتنى الاجتهاد العلمي الجغرافي ، وهو في كامل الرشد ، وحسن الاستماع والاستجابة المتفتحة ، لما يجول في خاطر التفكير الجغرافي الحديث ، بالعمل العامي الجغرافي . وقل أنه يستغرق استقراقاً رزينا ومتأنيا ، في الأداء والعمل المكتبي والعمل الميداني ، وإنجاز البحوث الجغرافية ، تطلعا الى الهدف الجغرافي . وكان التفكير الجغرافي الحديث ، وهو من وراء علم الجغرافية ، قد أفلح في صياغة أبعاد وتوجهات الهدف الجغرافي ، صياغة مناسبة ، حتى بانت واتضحت معالمه . ولقد التزم علم الجغرافية بهذا الهدف الجغرافي التزاما كاملا ، وهو لا يشرذ أب وهو لا يتردد على موجبات الالتزام به .

التفكير الجغرافي والعمل الجغرافي :

ويتجمل الاجتهاد الجغرافي العلمي ، مسئولية العمل الجغرافي الأكاديمي على الصعيد الجامعي ، وهو شديد العناية بإنجازات علم الجغرافية العلمية . بل قل أنه قد استجاب لتوجهات الفكر الجغرافي ، وتحمس للهدف الجغرافي حماسا شديدا ، من غير تقصير . ولقد شاع وانتشر وتأكد هذا الحماس العلمي الأكاديمي للهدف الجغرافي ، على صعيد المدارس الجغرافية العلمية الوطنية ، التي كانت تتألق في تفرغها العلمي ، وتزهو بإنجازاتها وبحوثها الجغرافية العلمية الممتازة ، على الصعيد الجامعي .

وكما أثمرت جهود المدارس الجغرافية العلمية الوطنية ، على الصعيد الجامعي ، أثمرت جهود الجمعيات الجغرافية الوطنية ، التي كانت تضم الهواة ، جنبا الى جنب مع المحترفين المتخصصين من الجغرافيين . وفي أحيان كثيرة ،

(١٥) يحتوى الفكر الجغرافي مفرقة جغرافية علمية ، تشغله من غير حدود ، أما علم الجغرافية ، فهو الذي يحتوى هذه المعرفة الجغرافية ويحدد شكلها وأبعادها ، في الإطار العلمي المحدود . وتظل الصلة أو العلاقة بين الفكر الجغرافي وفلسفاته وعلم الجغرافية وقواعده ، علاقة أصلية وأصولية ، لا يمكن إنكارها أو استنكارها أبدا .

تضافرت جهود واجتهادات المدارس الجغرافية العلمية ، وجهود واجتهادات الجمعيات الجغرافية الوطنية ، فى دعم حسن الأداء الجغرافى ، على صعيد العمل الجغرافى المكتتبى ، وعلى صعيد العمل الجغرافى الميدانى . وانجز هذا الاجتهاد العلمى الجغرافى المشترك ، بحثا جغرافية ممتازة ، وقدم كتابات جغرافية علمية وعملية ، راسخة ومفيدة .

وابتنى هذا الترسيخ الجغرافى العلمى المفيد ، الذى اثرى المكتبة الجغرافية المتخصصة ، على القواعد والاسس العلمية والاصول المنهجية ، التى حددت ابعاد ومعالج ومطالب الهدف الجغرافى العلمى . ولقد هيات وسائل البحث الجغرافى ، او اساليب ومناهج محددة متفق عليها ، او معمول بها ، امر الوصول الجغرافى الناجح ، فى معظم الاحوال الى جوهر هذا الهدف الجغرافى . واحسنت هذه البحوث الجغرافية والدراسات ، واتفنت تمحيص وتامل ودراسة الرؤية الجغرافية فى المكان والزمان . بل قل ان هذه البحوث الجغرافية ، قد اصبحت كل من تطلع فى شغف الى رصد المعرفة الجغرافية احيانا ، او تطلع فى اهتمام الى رصد البحوث الجغرافية العلمية احيانا اخرى . وكانت هذه البحوث الجغرافية التى تجاوب الهدف الجغرافى ، قد تولت متابعة المدركات الجغرافية الحسية ، وهى تتكشف بالتفسير والتحليل عمقا واتساعا ، فى المكان والزمان .

وصحيح ان حسن صياغة الهدف الجغرافى ، كان امرا ضروريا ، وهو يؤكد الاتجاه الجغرافى العلمى . وصحيح ان وضوح رؤية هذا الهدف الجغرافى ، والاستجابة له ، كان امرا لا يجوز اهماله او التفريط فيه ، لانجاز البحث الجغرافى الجيد . وصحيح ان حسن اختيار الدرب ، الذى يمضى فيه التوجه الجغرافى العلمى الرشيد ، الى الهدف الجغرافى ، كان التزاما لا يجوز تجاوزه ، حتى يتسنى الوصول ، الى القاية او باوغ الهدف الجغرافى . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، هو ان هذا التوجه الجغرافى الى الهدف ، قد اباح ، او قل حفز والزم التفكير الجغرافى ، لكى يقدم على - ويفكر جيدا فى :

(١) تطوير السبيل او السبل والاساليب والمناهج ، تطويرا مناسبا يسعف الاقدام الجغرافى ، على جنى ثمرات المتفكرات فى مجالات التفكير الجغرافى ، وحسن الانتفاع بالمستجدات الفكرية المتألقة ، على الساحة العلمية بصفة عامة ، وعلى الساحة الجغرافية بصفة خاصة . ويجاوب ذلك الاقدام الجغرافى التطلع والبحث الرشيد ، عن الهدف الجغرافى

الأجود والمتجدد ، الذى لا ينبغي أن يتجمد ، أو أن يتوقف ساكنا عند حد معلوم .

(ب) تطوير الهدف الجغرافى العلمى ، تطويرا مناسباً ، يجاوب حاجة العصر ومتغيراته المتنوعة ، اجتماعيا ، وحضاريا ، وسياسيا ، واقتصاديا .
وينبغي أن تخترق هذه الاستجابة ، أو أن تتجاوز كل دواعى وموجبات الجمود ، التى تستنكر وتتنافى تماما ، مع روح العصر ، وتائق بعض المستجدات الفكرية والعلمية ، على أوسع مدى .

التفكير الجغرافى المتفتح والتوجه الى التطوير :

كان التفكير الجغرافى ، وهو من وراء علم الجغرافية ، تفكيراً ذكياً ومتفتحاً ، لا يسكت أبداً ، ولا يكف عن استيعاب المتغيرات ومتوالياتها ، فى كل مكان ، وفى كل زمان . وقل أن هذه المتغيرات البشرية ، كانت هى شغله الشاغل ، على اعتبار أنها تتعجل التغيير ولا تسكت فى أى مكان . وما من شك فى أن هذا التفكير الجغرافى المتفتح ، كان حصيفا عندما استشعر قيمة أو جدوى الاستجابة لهذه المتغيرات البشرية ، حتى لا يمشى علم الجغرافية غريبا فى زحمة التغيير ، أو فى غربة على صعيد هذا التغيير .

وكان من الضرورى أن يظن التفكير الجغرافى ، الى معنى هذه الغربة على صعيد التغيير ، وكيف ترسخ الغربة الجمود . ولا شيء يمكن أن يفضى اليه هذا الجمود ، غير الاستعداد للتخلف ، أو للبحث عن مكان لملم الجغرافية ، فى متحف العاوم البائدة . ومن ثم كان لا مفر أبداً ، ولا بديل عن الاقدام الجغرافى على الاستجابة لدواعى التغيير ، أو لفعل المتغيرات . وبدل التفكير الجغرافى المتفتح ، على مبلغ الاستعداد الحقيقى على استيعاب هذه المتغيرات . كما يدل على مبلغ استعداد علم الجغرافية ، للأخذ بمنطق وفلسفات جديدة ومتجددة ، وتلقى حتما الى التطوير .

وهكذا ، ينبغي أن نذكر كيف كان هذا التوجه الجغرافى الفكرى ، الى انجاز التجهيزات والاستعدادات ، التى تفتح الأبواب أمام التطوير والأخذ بمنطق التغيير ، شيئا مهما وفعالا ، لا يجوز اهماله ، أو التهرب منه .

ولم يكن فى وسع التفكير الجغرافى أن يتجمد ، حتى يستصعب عليه توجيه علم الجغرافية الى تبنى موجبات التغيير ، أو حتى يتخلف علم الجغرافية

تخلقا مثيرا عن ركب التغيير ، الذى تفرضه وتستوجبه حاجة وروح ومنطق كل شيء فى هذا العصر .

وكان شغل التفكير الجغرافى الشاغل ، هو البحث عن نقطة البداية الانسب ، والذى يبدأ من عندها هذا التوجه الجغرافى العلمى الى التطوير . ويكشف هذا التفكير الجغرافى المتفتح بكل التأتى ، على حسن استيعاب موجبات هذا التطوير . وكان وكأنه يبحث عن طرف الخيط الذى يمكن حسن استخدامه فى صياغة نسيج التغيير والتطوير ، الذى لا يؤدى الى شيء . أهم من التجديد والتجويد . وتتمثل نقطة البداية ، فى رأى التفكير الجغرافى ، وهى جوهرية بالفعل ، فى تطوير الهدف الجغرافى . وبناء على تطوير الهدف الجغرافى ، يأخذ التغيير والتطوير مداه الفعل . ويعرف علم الجغرافية ، وهو يجابوب هذا الهدف الجغرافى الجديد ، طريقه الانسب الى التجديد والاضافة . أحيانا ، وإلى التجويد والتألق أحيانا أخرى .

ويمثل الاقدام الفكرى الجغرافى المتفتح ، على تطوير الهدف الجغرافى ، استجابة لحاجة العصر ومتغيراته . اقداما رزينا وغير متمجبل . ويعرض هذا الاقدام الفكرى الجغرافى الرزين ، بعض أهم المستجدات ، على المساحة الجغرافية العلمية ، عرض الواثق من جدوى هذه المستجدات الفكرية الجغرافية . ويجابوب علم الجغرافية هذه المستجدات ، ويحسن استيعابها ، وهو يطور الهدف الجغرافى . وفضلا عن كونه قد أصاب أو أفاح فى هذه المهمة ، فانه لم يتخبط ، أو لم يضل أبدا ، وهو يخوض هذه التجربة التى تجدد حيويته ، وتجدد قواعليه العلميه .

ويحق أن نستفسر عن دواعى الاستجابة أولا لحاجة العصر ، وعن مبلغ استجابة التفكير الجغرافى لهذه الحاجة ، التى لا يجوز التهرب منها أبدا . كما ينبغى أن نسأل عن الكيفية التى توضع بموجبها هذه الاستجابة الفكرية الجغرافية ، حتى يتها علم الجغرافية ، ويصبح فى خدمة وطوع بئان ومنطق وفلسفات وتوجهات الحاجة فى هذا العصر . ثم يحق علينا ، قبل أن يحق لنا ، أن نجابوب بوضوح ، على من يسأل عن المستجدات على الساحة الجغرافية ، وكيف تأتت الدواعى التى أخذت بزمام التفكير الجغرافى ، حتى أفضى فى نهاية المطاف ، الى تطوير الهدف الجغرافى . وما من شك فى أن تطوير هذا الهدف ، هو الذى أعلن عن نقشة أو ظهور علم الجغرافية المعاصرة .

وهكذا ، ينبغى أن نبحث عن النقطة الحاسمة ، التى يتأتى عندها .

أو يتأتى بموجبها ، التحول الحقيقي من مرحلة العناية بالهدف الجغرافى ، كما أراد له الفكر الجغرافى الحديث أن يكون ، الى مرحلة العناية بالهدف الجغرافى المتطور ، كما يريد له الفكر الجغرافى المعاصر أن يتحقق ، فيجاوب حاجة العصر ومتغيراته . وقل بعد ذلك ، وأهم من ذلك كله ، أنه ينبغي البحث جيدا عن كنه هذا التحول ، أو عن جوهر هذا التطوير ، فى الهدف الجغرافى . ومن ثم نعرف كيف يحصل هذا التفسير الدراسة الجغرافية العلمية ، شكلا وموضوعا ، على الخى الرشيد ، فى الاتجاه العلمى السديد، نحو الهدف الجغرافى الأفضل .

ولم يبدأ اقدام الاجتهاد الفكرى الجغرافى على هذا التحول ، أو على ابتداء وانجاز دواعى وأسس تطوير الهدف الجغرافى ، أصلا من فراغ . وفى الاعتقاد الجغرافى أن هذا اقدام ، قد أبتنى على تفتح التفكير الجغرافى ، حتى تكون الاستجابة المناسبة ، لدواعى هذا التحول ، والانشغال بها . ومع ذلك فيجب أن ننق فى أن الفكر الجغرافى الحديث ، كان قد احتوى فى صلب أو فى جوهر مكوناته وتجهزاته ، دواعى أو موجبات الاستعداد المناسب لهذا التطور السديد . وقل أن التفكير الجغرافى لم يكن أصلا ، على استعداد للجمود ، بل تطلع دائما الى التطور . بمعنى أن التفكير الجغرافى ، على امتداد المشوار الطويل ، وهو فى صحبة حركة الحياة الإنسانية ، لا ولم ولن يكون عقيما ، أو جامدا . بل لقد برهن دائما ، على الحيوية والاصرار على التجديد والتجويد . كما يبرهن أيضا على الاستعداد الدائم للتطور ، وهو الذى لا يكف عن التأمل ، فى كنه أو جوهر المدرجات الجغرافية الحسية ، والانشغال الفكرى بها ، فى المكان والزمان .

ومن خلال الحوار الفكرى الجغرافى الرزين ، والجدل العلمى الموضوعى الهادئ ، الذى تقبج به بعض التاملات ، أو هذا التمهيع ، كانت كل الدواعى والموجبات ، التى أحسنت توظيف الاستعداد الفكرى الجغرافى للتطور ، أو التى فيضت الاستجابة الرشيدة لفعل المتغيرات والاقبال على التفسير . وقل أن هذا الحوار الفكرى الجغرافى ، قد ألهم هذا الاستعداد . وحفز التفكير الجغرافى فلم يسكت أبدا عن العمل الجاد ، لحساب التطور والتغيير . وهذا معناه ، بكل تأكيد ، أن مسألة استيعاب المتغيرات ، التى كانت وما زالت تميتها حاجة العصر ، هو الذى يقجر الحوار الفكرى الجغرافى ، ويثير الجدل العلمى الموضوعى ، فى ظل استعدادات الوعى الجغرافى .واقباله على التغيير والتطوير . ويقضى هذا الحوار الفكرى الجغرافى ، بالضرورة الى نقطة التحول . وعند هذه النقطة ، يولد الفكر الجغرافى

المعاصر ، من صلب الفكر الجغرافى الحديث . وتكون هذه الولادة طبيعية ، لا يجوز الطعن فيها ، أو الطعن فى صحة وسلامة هذا النسب ، أو التشكيك فيه .

وعندئذ ، ينبغى أن نستفسر عن القضية أو القضايا ، التى تثير هذا الجدل ، أو التى تفجر هذا الحوار المثير . وصحيح أن هذا الحوار الفكرى الجغرافى قد تناول أكثر من قضية من القضايا ، التى تجسد اهتمامات العناية الجغرافية بالأرض ، وبالإنسان فى ربوع الأرض ، وبالتفاعل الحياتى والعلاقة بين الإنسان والأرض . ولكن الصحيح أن تقصى حقيقة هذه العلاقة وهى تسفر عن التفاعل الحياتى ، هو الذى يجسد أهم القضايا ، التى كانت تستحق هذا الجدل والحوار الفكرى الجغرافى . وقل أن هذه العلاقة وهى التى تتخذ شكلا من أشكال المواجهة ، وتجرى فى إطار هذه العلاقة ، بين الإنسان وهو يطلب التعايش فى المكان والزمان من ناحية ، والأرض وهى التى تجاوب أحيانا ، أو التى تماطل أحيانا أخرى فى الاستجابة لهذا الطلب من ناحية أخرى ، قد ألهمت هذا الحوار الفكرى الجغرافى . بل قل أنها هى التى تفجر ديناميكية هذا الحوار الفكرى الجغرافى ، فتجبرا أفضى الى التوجه الحاسم نحو هذا التحول ، أو التغير فى الهدف الجغرافى ، الى ما هو أعمق ، وأكثر جنوى . وتمجلى ديناميكية هذا الجدل ، أو هذا الحوار ، بولادة الفكر الجغرافى المعاصر . وينحصر الفكر الجغرافى الحديث ويقدم تنازلاته . وتتالى اتجاهات واهتمامات وآداء علم الجغرافية المعاصرة . لحساب التجديد والتجويد الجغرافى بصفة عامة .

الحوار حول قضية العلاقة بين الإنسان والطبيعة :

فى هذا الحوار الفكرى الجغرافى ، اتفقت كل الأطراف الجغرافية المعنية والمشاركة ، على أن العلاقة بين الإنسان والأرض ، من أجل التعايش ، تستوجب المواجهة بينهما ، فى المكان ، من حين الى حين آخر . ولا تقضى هذه المواجهة ، بين عناصر الطبيعة ، وهى التى تتغير ولا تعرف الثبات فى المكان والزمان من ناحية ، ومهارات الإنسان المتنوعة ، وهى التى تتغير أيضا فى المكان والزمان من أجل التعايش من ناحية أخرى ، الى شيء أهم من صنع وإبداع التغير والمتغيرات . وبناء على تكرار هذه المواجهة من حين الى حين آخر ، كلما استجدت بعض المتغيرات ، تحافظ هذه العلاقة بين الإنسان والأرض على دواعى ومقومات ديناميكية التغير . وبناء على المحافظة على هذه الديناميكية ، تكون هذه المواجهة فى المكان والزمان حتمية ، وتكرر

مع تكرار دواعي التغيير من أجل حسم وانهاء هذه المواجهة في نفس المكان ،
من حين إلى حين آخر ، لحساب الانسان .

وفي هذا الحوار الفكري الجغرافي ، اتفقت الأطراف المعنية ، على أن
العلاقة بين الانسان والأرض هي علاقة تبعية . بمعنى أن يكون هناك التابع
وهناك المتبوع . ومن ثم يكون التصور الذي يوقع التابع في قبضة المتبوع
ويفرض عليه أن يمثل .

وفي هذا الحوار الجغرافي الفكري ، اختلفت الأطراف المعنية ، على من
كان في وسعه ، من خلال المواجهة أن يفرض التغيير ، وينهى المواجهة
لصالحه ، في المكان والزمان . وانحازت بعض الأطراف في هذا الحوار إلى
صف الطبيعة أو الأرض ، وانحازت بعض الأطراف إلى صف الانسان واعتد
كل طرف في انحيازه على ، حساب قدرات وإمكانات القمع في الصف
الذي انحاز إليه . ومع ذلك كان ينبغي أن يصل هذا الحوار الفكري إلى
الاتفاق في نهاية المطاف ، إلى رأى حاسم ، ينهي ، أو يفض هذا الاختلاف ،
حول محصلة التفاعل الحياتي ، والعلاقة بين الانسان والأرض .

وكان من الضروري ، أن يبتنى هذا الرأى الحاسم ، على تصور معقول
ومتوازن ، لموقف وإمكانات ، أطراف المواجهة ، وهي التي تتكرر في نفس
المكان ، استجابة للتفسيرات وديناميكية التغيير ، من حين إلى حين آخر .
وليس أقل من أن يجسد هذا التصور المتوازن ، مهارات الانسان وهو
لا يستعبد الطبيعة ، ولا يترك لها أن تتخذله ، أو أن تتلاعب به وحياته في
المكان من جانب ، وفعل الطبيعة وقوتها ، وهي لا تصرف النظر عن حضور
الانسان ، ولا تترك له أن يعبث بها ، أو أن يعبث في المكان فسادا من
جانب آخر . بمعنى وجوب الوصول ، في إطار هذا التصور المتوازن ، إلى :

(أ) معنى استمرار العلاقة ، بين الانسان والأرض ، وحتمية المواجهة
بينهما في المكان والزمان من أجل التمايش .

(ب) توقع حدوث هذه المواجهة المتكررة ، في نفس المكان ، من حين
إلى حين آخر ، في إطار فعل وفاعلية وتفاعل المتغيرات المتبادلة بين أطرافها
المعنيين .

وانطلاقا من هذه الرؤى الفكرية الجغرافية لهذه المواجهة ، ومن الرأى
الجغرافي عن أطرافها المعنيين ، تفاوتت أحكام وجهات نظر الاجتهاد

الجغرافى ، تفاوتاً شديداً • وانزلق هذا التفاوت الذى ابتنى على التقويم فى خطيئة التعصب ، لطرف من الطرفين • وقل اختلفت هذه الآراء ، وتصادعت واستفترقت فى سبيل جارف من الجدل والحوار الفكرى الجغرافى • ومن خلال التعصب للرأى الجغرافى ، انكب الجدل العلمى ، والحوار الفكرى الجغرافى فى سبيل من المغالطات والمبالغات والتناقض الشديد ، وهو يطالع أو وهو يتعقب أبصار هذه المواجهة بين الانسان والطبيعة ، فى المكان والزمان • كما استغرق فى محصلة التعصب والانحياز ، وهو يتامس الكيفية التى تتكرر بموجبها هذه المواجهة فى نفس المكان ، من عصر الى عصر آخر ، والكيفية التى يحسم بموجبها هذا التكرار ، لحساب الانسان والتعايش المستمر فى المكان • ولقد أثرت البحوث الجغرافية التى أسفر عنها هذا الحوار الفكرى الجغرافى ، علم الجغرافية بصفة عامة • وقل أنها أضافت شيئاً مفيداً الى الرصيد الجغرافى الفكرى والعلمى ، على حد سواء • ويكفى أن نذكر كيف أثارت هذه المحاورات مسألة الاجتهاد الى التقويم الجغرافى ، وحساب جدوى قدرات الأطراف المعنية فى المواجهة ، بين الانسان والطبيعة •

وأصاب الاجتهاد الجغرافى ، الذى أثار هذا الجدل العلمى ، أو الذى أجرى هذا الحوار الفكرى ، عندما عاين جولات المصارعة أو المواجهة ، بين الانسان والطبيعة ، على صعيد الأرض ، فى ظل علاقة لا يمكن أن تنفصل أبداً • كما أصاب هذا الاجتهاد الجغرافى أيضاً ، فى الجدل والحوار الفكرى ، عندما أقر بتكرار أو بحتمية هذا التكرار بين أطراف المواجهة ، فى المكان ، من حين الى حين آخر ، وعندما أقر بالوصول فى أعقاب كل جولة من جولات المواجهة الى نتيجة مناسبة ، يبتنى عليها فى كل مرة قواعد التعايش ، أو أسس المصالحة بينهما ، فى المكان والزمان • ولكن يتجنب الاجتهاد الجغرافى الفكرى ، ويقع فى أسوأ الخطأ ، عندما ينحاز من خلال الحوار الفكرى الجغرافى متعمداً الى طرف من أطراف هذه المواجهة ، على حساب الطرف الآخر ، فى المكان والزمان •

وتأسيساً على هذا المبدأ ، الذى انكب على وجهه ، فى خطيئة الانحياز من غير حق ، الى أحد الطرفين فى هذه المواجهة ، افتقرت وجهات النظر الجغرافية ، وافترقت الرأى الجغرافى موجبات التصور المتوازن عنهما • وتأسيساً على تناقض الآراء الجغرافية ، تمضى وجهات النظر الجغرافية على دربين متباينين ، فى صحبة التعصب والانحياز • ويمضى هذا الانحياز ، على النحو التالى :

(أ) على درج من هذين الدربين ، لم يلتزم الاجتهاد الجغرافى الفكرى ، وهو يتحاز ، بل وهو لا يتجرد من خطيئة التعصب ، ولا يعتنى بالتصور المتوازن لأطراف المواجهة ، الى تصور ، يجرّد الطبيعة من قوة الفعل ، وواقعية التغيير فى إطار هذا الفعل ، ويترك للانسان الحبل على القارب .

(ب) على الدرب الآخر ، لم يلتزم الاجتهاد الجغرافى الفكرى ، وهو يتحاز ، بل وهو لا يتجرد من خطيئة التعصب ، ولا يعتنى بالتصور المتوازن لأطراف المواجهة ، ويصل الى تصور يجرّد الانسان من مهاراته ، وواقعية التغيير فى إطار هذه المهارات ، ويترك للطبيعة الحبل على القارب .

وهذه كل رأى من هذين الرأين ، منحبا منحازا (١٦) ومتحمسا لرؤية المواجهة التى تتكرر بين الانسان والأرض ، من حين الى حين آخر .
وقل أطل كل رأى منهما ، على أطراف هذه المواجهة ، من زاوية الانحياز والتعصب الضيقة . ومن شأن هذه النظرة الضيقة ، أن تضيق الحناق على انحياز ، كل من أطل على هذه المواجهة ، وأدلى برأى عن أطرافها ، فى المكان والزمان . وكان حتما أن يفضل ، من تصور بناء على هذه النظرة الضيقة المستغرقة فى الانحياز ، وهو يباشر ويقوم ويحسب عناصر الجسم ، التى تسفر عن نتائج الفعل ورد الفصل من المتغيرات ، وتصنع جدوى هذه المواجهة . كما يفضل أيضا ، وهو يتصور كيف تضخ هذه النتائج قواعد التعايش الأنسب ، بين الانسان والطبيعة فى ربوع الأرض ، على شكلها وجوهرها الصحيح ، على صعيد المكان والزمان .

واتجه فريق جغرافى برأيه المتحاز ، وبخته الجغرافى المتعصب ، الى حشد الحجج والبراهين لكى يدل على قوة فعل الطبيعة ، ومبلغ تأثير متغيراتها المتوقعة ، فى المكان والزمان . كما كان يدل على أنها هى التى فى وسطها أن تضيق حركة الحياة ، وليس على الانسان أو على حركة الحياة ، الا أن تضيق انضباطا يطاوع الطبيعة . وأهدر هذا التوجه المتحاز ، مهارات الانسان ، وفاعلية وسائله الحضارية . كما أصدر تقويم المتغيرات البشرية ، ولم يعمل لها الحساب الذى تستحقه جدوى هذه المتغيرات ، فى المكان والزمان .

واتجه فريق جغرافى آخر برأيه المتحاز ، وبخته الجغرافى المتعصب ، الى حشد الحجج والبراهين ، لكى يدل على قوة فعل الانسان ، ومبلغ تأثير

متغيراته المتوقعة ، في المكان والزمان . كما كان يدلل على أنها ، هي التي في وسعها أن تضبط عناصر الطبيعة في ربوع الأرض ، وليس على الطبيعة إلا أن تضبط انضباطا يطاوع الانسان ، وأن تستسلم لمهاراته أو لوسائله الحضارية الفاعلة . وأهدر هذا التوجه المنحاز ، قوة فعل الطبيعة ، وفاعلية عناصرها المؤثرة . كما أهدر أيضا ، مبلغ تأثير متغيراتها ولم يعمل لها الحساب ، الذي تستحقه جدوى هذه المتغيرات ، في المكان والزمان .

وأثرى هذا الجدل بين هذين الفريقين ، الحوار الجغرافي الفكري ، اثراء كبيرا ومتألقا . وأضاف البحث الجغرافي اضافات جيدة تستحق الاهتمام ، الى الرصيد الجغرافي العلمي والفكري ، على حد سواء . وبرهنت نتائج هذه البحوث الجغرافية عن محاولات أولية في التقويم ، وابداء الرأي في الرؤية الجغرافية . ومع ذلك برهنت بحوث جغرافية كثيرة ، كانت غارقة ومستغرقة في الحتم الجغرافي ، عن انحياز فاضح الى صف الطبيعة . وكان ينبغي ابداء كثير من التحفظات على هذا الانحياز ونتائجه . كما برهنت بحوث جغرافية كثيرة أخرى ، كانت متورطة في الامكانية الجغرافية ، على تحيز أو تعصب مفضوح الى صف الانسان . وكان ينبغي أيضا ابداء الكثير من التحفظات على هذا التعصب ونتائجه .

حسم الحوار وبداية التطور الحقيقي في الهدف الجغرافي :

وأسفر هذا الجدل والحوار الجغرافي الفكري ، الذي يتحدى في الانحياز والتعصب ، على الوجهين المتناقضين ، عن ظهور الرأي الجغرافي المتحفظ . ويتجنب هذا الرأي المتحفظ الوقوع في خلية التعصب والانحياز . بل قل أن هذا الرأي الجغرافي المتحفظ ، قد أعرض عن كل موجبات الانحياز والتعصب . وأبدى هذا الرأي الرزين قدرا مناسباً من التحفظ ، على تصور قوة فعل الطبيعة ومتغيراتها الفاعلة في ربوع الأرض في جانب ، وعلى تصور قوة فعل وسائل الانسان ومتغيراته الفاعلة في ربوع الأرض ، في جانب آخر .

وبناء على شيء من حسن التقويم الجغرافي ، الذي يطالع العلاقة بين الانسان والأرض ، ويحسب حساب قوة فعل كل منهما ، كان الرأي الجغرافي المتحفظ . وهذا الرأي المتحفظ ، هو الذي يستتبع الانحياز تماما ويتجنبه ، وهو الذي يحسن استيعاب أبعاد المواجهة بين الانسان والأرض ، في المكان والزمان ، وهو الذي يحسب حساب الجدوى وعينه لا تغفل عن قوة فعل أطراف هذه المواجهة . وكان هذا الاتجاه الجديد ، قد

تأتي ، في تقويم جغرافي أفضل للرؤية الجغرافية ، ولم يتورط في الانحياز . بل قل أن هذا هو الرأي السليم الذي أعرض عن تصور العلاقة وهي علاقة تبعية . بضبط فيها المتبوع وينضبط المتابع ، وأقبل على تصور العلاقة ، وهي علاقة بين تدين متكافئين في قوة الضبط والانضباط المتبادل .

ويتعمد هذا الاتجاه الجغرافي الجديد ، الانتصار لفكرة جغرافية متوازنة ورزينة متحفظة ، لا تقع في ورطة الانحياز . وتصور هذه الفكرة الجغرافية المتوازنة ، من خلال التمعن في المواجهة ، وحسن تقويم نتائجها كلما تكررت على صعيد نفس المكان ، من حين إلى حين آخر . مسالتين هامتين هما :

(أ) قوة فعل الطبيعة المباشر وغير المباشر ، ومبلغ تأثير متغيراتها وكيف أنها في نهاية الأمر تضبط وتنضبط .

(ب) قوة فعل وسائل الإنسان المباشر وغير المباشر ، ومبلغ تأثير متغيراتها ، وكيف أنه في نهاية الأمر ، يضبط وينضبط .

ويسفر مفهوم هذا الضبط والانضباط المتبادل ، في إطار المواجهة ، كما تأتت على صعيد الأرض في المكان والزمان ، عن فهم جيد للعلاقة بين الإنسان في ربوع الأرض ، والطبيعة في هذه الأرض ، وعن تصور جغرافي يتبين كيف تمضي هذه العلاقة ، وما الذي تفضي إليه نتيجة المواجهة ، في المكان والزمان . كما تسفر أيضا ، عن تصور مفهوم المصالحة بينهما بعد انتهاء المواجهة وحسم الموقف ، وكيف يبتنى الحد الأنسب ، الذي يرسخ هذه المصالحة بين أطراف المواجهة ، لحساب التعايش في المكان والزمان . ومن خلال رصد التكرار وتجدد الأوضاع التي تستوجب المواجهة في نفس المكان من حين إلى حين آخر ، يتبين الرأي الجغرافي ، كيف أن المصالحة تمثل حدا قابلا للتغير في المكان ، لحساب أحد الأطراف ، بعد كل جولة من جولات المواجهة ، التي تتكرر من حين إلى حين آخر .

ولحساب هذا الفهم الجغرافي ، أدرك الفكر الجغرافي المتفتح ، مبلن الحاجة إلى الرأي الجغرافي السديد ، الذي يصدر حكما على الصلاقة بين الإنسان والطبيعة في ربوع الأرض ، وهما على صعيد المواجهة ، أو بعد أنه تنتهى هذه المواجهة ، بانقضاء الحد الجديد للمصالحة بينهما . ولا شيء يوفى هذا الرأي الجغرافي الأنسب ، ويسد خطاه ، فلا يقع في خبطة الانحياز .. أفضل من حسن التقويم الجغرافي .

وحسن توظيف التقويم الجغرافى ، يكون مطلوباً بالضرورة ، للحكم السليم على قوة فعل الطبيعة ومتغيراتها وحساب مدى القدرة على الضبط فى المكان والزمان ، ومبلغ الاستعداد فى المقابل ، للانضباط استجابة لمهارة فعل الانسان ومتغيراته . كما يكون حسن التقويم الجغرافى مطلوباً مرة أخرى ، للحكم السليم ، على مهارة فعل الانسان ، وحساب مبلغ القدرة على الضبط ، وحساب مدى الاستعداد للانضباط ، استجابة لقوة فعل الطبيعة ومتغيراتها .

وفى الاعتقاد الجغرافى السائد ، على صعيد التفكير الجغرافى الرشيد أن اضافة هذا التقويم الجغرافى الى اهتمامات الاجتهاد الجغرافى ، يمثل اضافة مثيرة . وقل أنها تمثل خطوة مهمة وفعالة ، وهى التى تضيف الى العناية الجغرافية بالتوزيع ، وبالتحليل ، وبالربط ، شيئاً مفيداً وغاية فى الأهمية . ذلك أن هذا التقويم الجغرافى يصطنع بعداً جديداً ، من الأبعاد التى يزداد بموجبها البحث الجغرافى عمقا . بل قل أنه يفتح الطريق أمام حسن ابداء وحسن صياغة الرأى الجغرافى السديد . وهو الذى يؤدي - فى نهاية المطاف - الى تأكيد التزام الاجتهاد الجغرافى بحسن حساب جدوى كل العناصر ، لكى تكون العناية الجغرافية ، لحساب الانسان وانتصاراته ، أو لحساب سيادته المتفردة ، على صعيد الأرض ، فى المكان ، وفى الزمان .

وتوظيف التقويم الجغرافى وحسن استخدامه فى صياغة الرأى الجغرافى ، وإضافته الى أبعاد دراسية أخرى ، وهى تتناول الظاهرة الجغرافية أو الموضوع الجغرافى ، قد ألقى الى نقطة التحول فى عام الجغرافية . ولقد سجلت نقطة التحول ، بدايات التآلق فى الفكر الجغرافى المعاصر وعلامات الانحسار المرتقب فى الفكر الجغرافى الحديث . واستوجبت بدايات هذا التآلق فى الفكر الجغرافى المعاصر ، إعادة النظر بكل الثانى ، فى الهدف الجغرافى شكلا وموضوعا ، من أجل تطويره . والفرق كبير جدا ، بين دراسة جغرافية ، أو انجاز بحث جغرافى ، من خلال التوزيع والتحليل والربط ، حسب مفاهيم الفكر الجغرافى الحديث ، الذى لا يبادر الى عرض الرأى الجغرافى ، ودراسة جغرافية ، أو انجاز بحث جغرافى ، من خلال التوزيع والتحليل والربط ، والتقويم حسب مفاهيم الفكر الجغرافى المعاصر ، الذى يعنى بإبداء الرأى الجغرافى . بل قل الفرق كبير جدا ، بين بحوث تجسد الرؤية الجغرافية فقط ، وبحوث مستحدثة تضيف الرأى الجغرافى السديد ، نقيبا على هذه الرؤية الجغرافية .

ومهما يكن من أمر ، فإن اقدام الاجتهاد الجغرافى العلمى ، على حسن الاستماع لمقاهيم الفكر الجغرافى المعاصر ، كان اقداما يتفجر بالحيوية ، وحسن العناية بأجراء التقويم الجغرافى . ولقد هيا ذلك كل أسباب أو كل موجبات الاستعداد الجغرافى الرشيد ، لتجديد والمتجويد ، الذى يشرى به . البحث الجغرافى ، وتقصى الحقيقة الجغرافية . كما هيا أيضا ، الاستعداد الجغرافى العلمى والحمل ، لمباشرة الأداء والحمل الجغرافى . فى الحقل الجغرافى التطبيقي(١٧) .

ويفتح هذا الاستعداد الجغرافى - على كل حال - آفاقا جديدة فى مجالات كل القضايا الحيوية . وتمثل هذه القضايا ، كما كانت من قبل ، الشغل الشاغل للباحث الجغرافى ، عن الأرض ، وعن الانسان فى ربوع الأرض ، وعن التفاعل الحياتى بين الانسان والأرض . وقل تفتح أبواب الخروج الجغرافى العلمى المتفتح ، من جمود النظرية ، الى مرونة التطبيق الجغرافى . ولا تسفر مرونة التطبيق الجغرافى العلمى والعمل ، عن شيء مثير ، أهم من الاسهام الجغرافى الحقيقى ، فى توفير وصياغة النتائج الجغرافية ، التى تنتفع بها حركة الحياة ، وسيادة الانسان على الأرض ، أو التى تؤمن حضور الانسان ومسيره ، فى ربوع الأرض ، فى المكان وفى الزمان .

(١٧) الفاسى ، صلاح الدين : التقويم الجغرافى ، الخلاقة التجديد والتجويد فى العلم الجغرافية - مجلة كلية الآداب - جامعة صنعاء - سنة ١٩٨٢ .

الفصل السادس

التقويم الجغرافي . . . والمضى في تطوير الهدف

- تمهيد
- التقويم الجغرافي وتجاوز الرؤية الجغرافية الى الراى الجغرافى
- التقويم الجغرافى والعمل التطبيقى
- العمل الجغرافى التطبيقى فى خدمة التنمية الشاملة

الفصل السادس

التقويم الجغرافى ، والمضى فى تطوير الهدف

ينبغى أن نتفق ، ولا نختلف أبداً على أن الاجتهاد الجغرافى العلمى ، يكون فى وصفه ، وتسعفه الوسيلة والمنهج دائماً ، وهو يتناول الظاهرة الجغرافية المعنية فى المكان والزمان ، أن يجسد الرؤية الجغرافية ، تجسيدها مناسباً . وكلما أحسن هذا الاجتهاد الجغرافى للعلمى ، وأجاد فى توظيف التوزيع والتعليل والربط ، فى أجزاء الدراسة الجغرافية المتأنية ، أفلح فى وضوح هذه الرؤية الجغرافية ، وفى تجويد التعبير عنها ، على صعيد المساحة المعنية . وكم أجاد الاجتهاد الجغرافى فى مجالات حسن توظيف سعة الاطلاع وحسن الانتفاع بالدراسة المكتتية ، وفى مجالات حسن أداء العمل الجغرافى الحقلى ، من أجل هذا التجويد فى البحث الجغرافى

ووضوح الرؤية الجغرافية على صعيد المساحة المعنية ، وحسن بيان إبعادها من خلال التوزيع والتعليل والربط ، وجودة التعبير الجغرافى عنها ، كان هو غاية ما كانت ترنو اليه الجغرافية الحديثة . بل قل أن الوضوح وحسن البيان وجودة التعبير ، كان هو الانجاز المناسب ، الذى جاوب الهدف الجغرافى . وما استوجب هذا الهدف الجغرافى من الباحث شيئاً أهم من جمع أوصال الرؤية الجغرافية ، عن الظاهرة الجغرافية المعنية ، أو عن الموضوع الجغرافى .

التقويم الجغرافى وتجاوز الرؤية الجغرافية الى الراى الجغرافى :

ولكن ما أن أقدمت الجغرافية المعاصرة على العناية والاهتمام الذى تجاوز حدود التوزيع والتجليل والربط ، وإنهك فى التقويم الجغرافى . حتى تطور الهدف الجغرافى . ولقد تأتت بناء على هذه الاضافة المهمة ، كل دواعى التجديد والتجويد فى العمل الجغرافى . وحملت هذه الاضافة التى تتمثل فى التقويم الجغرافى ، الاجتهاد الجغرافى مسئولية ، الانتقال من مجرد عرض الرؤية الجغرافية الى ابداء الراى الجغرافى الصريح فى هذه الرؤية . ومن خلال تطور الهدف الجغرافى ، يأتى الانساح فى طلب هذا الراى الجغرافى .

ويكون هذا الرأى الجغرافى المصرح أو المصنف ، امتدادا للرؤية الجغرافية ، وتعليقا عليها ، وتعقيبا على حسن تقويمها ، فى المكان والزمان .
وقل أنه يمثل الاضافة الجادة ، التى لا يجوز الاستخفاف بها ، وهى التى تكفل التجويد أحيانا ، أو وهى التى تكفل التجديد أحيانا أخرى . ولا شئ يمكن أن يجسد الرأى الجغرافى فيما تعبر عنه الرؤية الجغرافية المعنية فى المكان والزمان ، أو فيما تنبئ به ، غير اقدام الاجتهاد الجغرافى المعاصر ، على حسن توظيف التقويم الجغرافى ، وعسى حسن ابداء الرأى الجغرافى القاطع عن الظاهرة الجغرافية ، أو عن الرؤية الجغرافية المعنية . وحسن عرض الصورة الجغرافية ، يجاوب جزأ من الهدف الجغرافى ، وابداء الرأى الجغرافى فى هذه الصورة الجغرافية ، يحقق كل الهدف الجغرافى .

وفى الاعتقاد الجغرافى المعاصر ، أن الرؤية الجغرافية ، التى يعرضها البحث الجغرافى عرضا جادا وجيدا ، تكون مفيدة ومطلوبة . بل لا يجوز اهمال هذا العرض الجيد ، أو التفريط فى المنهج ، أو فى حسن التوجه الجغرافى ، الذى يتحلى بالمهارة ، فى جمع ولم شمل مكونات هذه الرؤية الجغرافية . ولكن الرؤية الجغرافية ، التى يضاف اليها ، أو التى يبنى عليها الرأى الجغرافى ، وهو الذى يقدر قيمة هذه الرؤية ، فى المكان وفى الزمان ، تكون أكثر فائدة وأكثر موضوعية ، من وجهة النظر الجغرافية .
بمعنى أن رؤية جغرافية يتبعها رأى جغرافى يصبر عن قيمة هذه الرؤية فى المكان والزمان ، تكون أتم وأنفع من رؤية جغرافية متجردة تماما ، من هذا الرأى الجغرافى .

وما من شك ، فى أن الرأى الجغرافى ، الذى يقول شيئا مهما وقاطعا ، عن قيمة الرؤية الجغرافية . يعرف جيدا ، ماذا وكيف ومتى يقول هذا الحكم ، وهو يقدر قيمة هذه الرؤية الجغرافية ، لحساب الانسان . وقل أن الهدف الجغرافى ، قد تطور تطورا مناسبيا ، يتناسب هذه الاضافة الجيدة ، التى يتقدم بها ، أو التى يسفر عنها هذا الرأى الجغرافى . وهذا معناه ، أن الرأى الجغرافى الذى لا يبدأ من فراغ ، بل هو يبنى على صاب الرؤية الجغرافية ، كان لا ينتهى أبدا ، أو كان لا يتأق ، من غير غاية متشودة . وتجاوب هذه الضاية المقصودة جغرافيا ، الهدف الجغرافى ، وصلب جوهره المعاصر .

ومن غير الاستغراق العميق فى جوهر المنطق الجغرافى الموضوعى المعاصر ، أو فى كنه الفلسفات الفكرية الجغرافية المعاصرة ، التى وجهت

وتوجه البصيرة الى التفويم الجغرافى ، وأنيته وتنبته نباتا حسنا لحساب الرأى الجغرافى واضافته المقيدة عن الرؤية الجغرافية المعنية ، ينبغى أن تشير الى حقيقة هامة ، عن هذا التوجه الجغرافى المعاصر الجديد . وتجسد هذه الحقيقة معنى التحول من الاعتماد الجغرافى على البصر فى المعاينة فقط ، الى الاعتماد على البصر فى هذه المعاينة ، وعلى البصيرة فى ابداء الرأى ، والحكم على هذه المعاينة الجغرافية ، فى المكان والزمان .

وتأتى هذا التحول حقيقة ، عندما استشعر الاجتهاد الجغرافى العلمى وهو يتناول التعامل . بين الانسان والأرض ، من أجل جنى ثمرات استخدام الأرض ، وترسيخ حضور الانسان وتأمين تعايشه ، وتقوية قبضته ، فى المكان والزمان ، التفاوت الكبير فى مستويات هذا التعامل ، وفى نتائجه . وكان هذا التفاوت فى مستويات التعامل فى المكان من عصر الى عصر آخر ، من أهم الدواعى التى كانت تستوجب وقفة التأمل وحساب الجدوى ، التى يسفر عنها التقويم الجغرافى . وصواء توجه هذا التقويم الجغرافى ، الى حساب أبعاد هذا التفاوت ، أو توجه الى تقويم مستويات هذا التفاوت ، وصولا الى جوهره الحقيقى ، فإنه قد أحسن توجيه هذا التقويم الجغرافى . ولقد استوجب حسن توجيه التقويم الجغرافى ، توجيهه عناية الباحث الجغرافى ، الى حصر وبيان المسئول الحقيقى عن مثل هذا التفاوت ، ومبلغ اختلاف مستوياته ، فى المكان والزمان .

وأرجع على سبيل المثال - الى توجهات الاجتهاد الجغرافى العلمى . الذى يخرج الى الميدان ، أو الى الحقل ، لانبجاز العمل الجغرافى . وأعم : أنه يطل بالعين الجغرافية الواعية ، على استخدامات الانسان للأرض ، ثم يطل بالبصيرة الجغرافية عليها ، لى يقوم ويحكم على :

• (أ) مهارات وخبرات الانسان ، فى صحة العمل والوسيلة ، التى تسعفه فى طلب انتاج الموارد المتاحة ، على أى شكل . وفى أى وضع .

(ب) مهارات وخبرات الانسان ، فى صحة العمل والوسيلة ، التى تسعفه فى طلب السكن والحضور فى ربوع الريف ، أو فى ربوع الحضر .

(ج) مهارات وخبرات الانسان ، فى صحة العمل والوسيلة ، التى تسعفه فى طلب الخدمات أو فى توفير المرافق وكل الميسرات ، التى تؤمن حركة الحياة .

وكان حتما على هذه العين الجغرافية الواعية ، وهي ترقب ذلك كله ، أن تكون مدققة بالفعل ، ولا ينبغي أن تتوقف عند حصد الاكتفاء بالرؤية الجغرافية . بل كان من الضروري أن تكون البصيرة الجغرافية التي تملن عن الراى الجغرافى ، واصدار الحكم الجغرافى عن هذه الاستخدامات . وقل أن طلب هذا الحكم على هذه الاستخدامات ، وهى تلبي مطالب الانسان فى المكان والزمان ، هو الذى استوجب التقويم الجغرافى ، حتى يتسنى تقويم هذه الاستخدامات ومستوياتها تقويما جغرافيا كاشفا ، لمبلغ التفاوت بين هذه المستويات . ومن خلال هذا التقويم الجغرافى الذى يعتمد على كفاءة البصيرة الجغرافية ، يعرف الاجتهاد الجغرافى ، كيف يميز بين الاستخدام الجائر ، والاستخدام الردى ، والاستخدام التقليدى الجامد ، والاستخدام الجيد المتطور . بل قل أن هذا التقويم الجغرافى ، كان فى وسعه ما يلى :

(أ) أن يرشد البحث الجغرافى عن حقيقة وأبعاد التفاوت فى مستويات التعامل بين الانسان والأرض ، حتى يحسب كفاءة هذا التعامل على كل المستويات .

(ب) أن يسدد الراى الجغرافى الكاشف ، عن سلبيات وإيجابيات التعامل بين الانسان والأرض ، على كافة المستويات المتفاوتة .

التقويم والعمل الجغرافى التطبيقي :

يخرج التقويم الجغرافى خير ما فى جملة البصيرة الجغرافية المتفتحة . وهو فى الاعتقاد الاجتهاد الجغرافى المعاصر ، خير ما يرشد الراى الجغرافى لكى يضيف شيئا مهما الى نتائج البحث الجغرافى ، أو لكى يبتنى نتيجة مفيدة ومناسبة ، على حسن معاينة الرؤية الجغرافية ، فى المكان والزمان . وقل أن الاجتهاد الجغرافى المعاصر ، قد اتخذ من التقويم الجغرافى ، وسيلة عمل جغرافى ، انطلق بموجبها أو خلق بها فى آفاق التجديد والتجويد . ويجابوب هذا التقويم الجغرافى الهدف الجغرافى ، فى إبعاده الجديدة المتطورة ، وهو يلبى حاجة العصر ، والمتغيرات التى لا تسكت فى نفس المكان، من عصر الى عصر آخر .

وفى نفس الوقت الذى يأخذ فيه هذا الفكر الجغرافى ، بمنطق وفلسفة وتوجيهات التقويم الجغرافى ، ويضعه أمانة غالية فى عنق الاجتهاد الجغرافى .

يتأتى التحول الحقيقي عن فلسفة الفكر الجغرافي الحديث ، والاقبال المتفتح على فلسفة الفكر الجغرافي المعاصر . ولم يهمل هذا الاجتهاد الجغرافي المعاصر أبدا ، ولم يتخاذل في أمر من أمور العناية ، بقضية انجاز البحث ، من خلال التقويم الجغرافي ، وتسجيل الرأي الجغرافي . وأصبحت عناية الباحث الجغرافي بالظاهرة الجغرافية المعنية ، أو بالموضوع الجغرافي ، عناية أكثر عمقا واتساعا . وسواء كانت الدراسة الجغرافية ، طبيعة تتعلق بخواص ومواصفات الأرض ، أو كانت الدراسة الجغرافية ، بشرية تتعلق بالانسان وحركة الحياة والسيادة على الأرض ، فإنها لا تجد مبررا واحدا ، لكي تتوقف عند حد التوزيع ، والتعليل ، والربط ، فقط . بل قل انها أصبحت ملتزمة بتجاوز هذا الحد ، حتى لا ينتهى البحث الجغرافي ، دون العناية بالتقويم الجغرافي . ومن ثم يكون إبداء الرأي الجغرافي ، هو بمثابة الحكم الجغرافي المعلن صراحة ، لحساب الانسان .

ولا يبتنى التقويم الجغرافي ، بما فى ذلك تقويم التعامل بين الانسان والأرض ، وتقويم مستويات هذا التعامل أو الاستخدام ، على غير أساس . ولا يمكن أن يبدأ من فراغ . بل هو تقويم جغرافي ، يستوجب معرفة جغرافية متخصصة ، بالأرض لكي يبتنى عليها ، تقويم خواصها وضوابطها ، وحساب استعماداتها للضبط وللانضباط ، في وقت واحد . كما هو تقويم جغرافي ، يستوجب معرفة جغرافية متخصصة ، بالانسان وحركة الحياة . لكي يبتنى عليها تقويم أدواته ووسائله الحضارية المادية والمنعوية وضوابطه وحساب استعماداته للضبط وللانضباط في وقت واحد .

وينبغي أن تمضى عملية التقويم الجغرافي الى آخر المدى ، لكي تحسب حسابات الجدوى للعلاقات السوية ، من خلال الضبط والانضباط المتبادل، التى تنشأ من أجل التعامل بين الانسان والأرض . كما يجب أن يعتنى التقويم بتوجهات هذا التعامل والاستخدامات ، وأن يحسب حساب مستوياته ، حتى يتكشف بناء على هذا الحساب ، أو على هذا التقويم الجغرافي، الرأي الجغرافي المعلن عن :

(أ) طبيعة العلاقة التى يترتب عليها الاستخدام ، أو التى يفرض اليها هذا التعامل ، على صعيد الأرض ، فى المساحة المعنية .

(ب) قوة وفاعلية الضبط والانضباط المتبادل بين الانسان والأرض ، وهو من وراء مستويات التعامل أو الاستخدام ، على صعيد الأرض فى المساحة المعنية .

(ج) مستويات الاستخدام أو التعامل ومصلته ، وامكانيات التغيير ،
استجابة لدواعي التغيير أو للمتغيرات الطبيعية أو للمتغيرات البشرية ، على
صعيد الأرض ، في المساحة المعنية .

وتجاوز حدود التوزيع والتعليل والربط ، تجاوزا حقيقيا ، يلزم
الاجتهاد الجغرافي المعاصر بالتقويم الجغرافي ، لحساب الهدف الجغرافي ومصادره
الانسان في هذا الهدف ، هو الذي يجسده أهم معنى من معاني التجديد
والتجويد ، في انجاز البحث الجغرافي (١٨) . وتوجيه هذا التقويم الجغرافي ،
التوجه الحميد الى الرأي الجغرافي ، لكي يعلن عنه لحساب الانسان وحركة
الحياة في ربوع الأرض ، معناه أن يوضع الهدف الجغرافي بخذافيه ، في
الوضع الأنسب ، الذي ينفع الناس ، أو الذي تنتفع به حركة الحياة ،
اجتماعيا ، واقتصاديا ، وحضاريا ، ومياسيا ، في المكان والزمان .

وتصدي علم الجغرافية للرؤية الجغرافية وتجسيدها ، استجابة لطلب
المعرفة الجغرافية ، على صعيد الأرض في المساحة المعنية ، يمثل شيئا مهما
بالقطع ، ولا يجوز اهماله أو التفريط فيه ، أو التنصل منه أبدا . ولكن
تصدي علم الجغرافية لابتداء الرأي الجغرافي تعليقا على ما تعبر عنه ، أو تنبئ
به هذه الرؤية الجغرافية وحساب جدواها في المكان والزمان ، واستجابة
لطلب الانتفاع التطبيقي بالمعرفة الجغرافية ، يمثل شيئا أكثر أهمية . بل
قل أن هذا هو التوجه الحميد الذي يتحقق بموجبه الانتفاع التطبيقي .
ولا ينبغي التفريط فيه ، أولا ينبغي اهماله والتقصير فيه .

وليس أجدى من التقويم الجغرافي ، وهو يوجه الاجتهاد الجغرافي
المعاصر ، في الوجهة العملية التطبيقية . ويضع هذا التوجه
التطبيقي ، على عاتق علم الجغرافية ، مسئوليات الانجاز العلمي التطبيقي ،
على صعيد الأرض ، في المساحة المعنية . وبناء على هذا الانجاز الجغرافي
التطبيقي ، يتسنى انتفاع الانسان وحركة الحياة ، انتفاعا حقيقيا ، بثمرات
البحث الجغرافي ، في المكان والزمان . وقل أن هذا التوجه الجغرافي السديد ،
الى البحث الميداني التطبيقي ، هو عين ما يعبر عن هذا التحول ، أو الخروج
من جمود النظرية ، الى مرونة التطبيق ، على مستوى العمل الجغرافي
التطبيقي .

(١٨) الشامي ، صلاح الدين : التقويم الجغرافي ، العلامة التجديد والتجويد في العمل
الجغرافي - مجلة كلية الآداب - جامعة صنعاء - سنة ١٩٨٢ .

وبموجب هذه العناية الجغرافية المعاصرة بالتقويم الجغرافى ، ينطلق الاجتهاد الجغرافى الى هذا الميدان الجديد ، أو الى هذا الوضع التطبيقي . ويلتزم هذا الاجتهاد الجغرافى المعاصر عندئذ ، بأن يوظف انجازات هذا العمل الجغرافى التطبيقى ، الذى يخدم أهداف التقويم الجغرافى ، توظيفا مناسباً ، فى دعم قدرات الانسان ، وفى ترشيد مهاراته ووسائله ، وهو يتعامل مع الأرض . ويقبل الاجتهاد الجغرافى على توفير هذا الدعم الجغرافى الى الانسان ، على صعيد الأرض ، فى المساحة المعنية ، تطلعا وتأيدا لوضع التعامل والاستخدام ، فى المستوى الأفضل .

ويبتنى على ذلك استبعاد الخبراء فى العمل الجغرافى التطبيقى ، استبعادا كاملا وحصيفا ، يطوع نتائج التقويم الجغرافى ، على صعيد المساحة المعنية . ويرشد هذا الاستبعاد عمليات التعامل مع الأرض ، والارتفاع بها ، فى كل شكل من أشكال الارتفاع الأفضل ، الذى تركز الى عمليات التنمية . بل قل أن العمل أو الانجاز الجغرافى التطبيقى ، الذى يجيد هذا التقويم الجغرافى ، حتى يدلى ويسجل الرأى الجغرافى الأفضل ، هو الذى يخدم ويصير عمليات التنمية . وهل تبتفى عمليات التنمية فى كل صورها ، شيئا أهم من تحسين مستويات التعامل وترشيد استخدام الوسيلة فى هذا التعامل ، وصولا الى الاستخدام الأفضل فى المكان والزمان ؟

من خلال عين جغرافية مبصرة واعية ، وهى تطالع الرؤية الجغرافية ، فى المكان والزمان ، تألفت انجازات علم الجغرافية الحديثة . وخرجت الرحلة الجغرافية المتخصصة ، من أجل البحث الى حقل الدراسة الميدانية . وكانت تطل على المساحة المعنية ، وتعاين الرؤية الجغرافية . وكان الاجتهاد الجغرافى يعنى بها ، ويستغرق فى تأمل عناصرها ومكوناتها ، على صعيد الأرض ، فى المساحة المعنية . ومن ثم تأتى من خلال التوزيع والتعليل والربط ، اعداد ، أو انجاز البحث الجغرافى .

ومن خلال بصيرة جغرافية متبصرة وأكثر وعيا ، وهى تقوم الرؤية الجغرافية ، فى المكان والزمان ، تفوقت انجازات علم الجغرافية المعاصرة . وتخرج الرحلة الجغرافية المتخصصة ، من أجل البحث ، الى حقل الدراسة الميدانية . وتطل هذه الرحلة ، على المساحة المعنية ، وتعاين الرؤية الجغرافية ، لحساب العمل التطبيقي . ويعنى الاجتهاد الجغرافى تماما بالرؤية الجغرافية ، ويجرى التقويم الجغرافى المناسب ، وصولا الى الرأى الجغرافى عنها ، لحساب الانسان وحركة الحياة . ومن ثم يتأتى من خلال التوزيع والتعليل والربط تجسيد الرؤية الجغرافية ، فى المساحة المعنية ، ثم يتأتى

من خلال التقويم الجغرافى اعداد أو انجاز الرأى الجغرافى السديد لحساب
البحث الجغرافى التطبيقى الأنسب (١٩) ، على صعيد المساحة المعنية .



العمل الجغرافى التطبيقى فى خدمة التنمية الشاملة :

يتوجه الاجتهاد الجغرافى الى انجاز هذا العمل الجغرافى التطبيقى ،
على النحو الذى تمليه أو توجهه ، فلسفات الفكر الجغرافى المعاصر ، لحساب
الهدف الجغرافى الجديد . ويصبح فى وضع الجغرافى المعاصر ، أن يطوع
نتائج البحث والدراسات التى يسفر عنها العمل الجغرافى التطبيقى ،
لكى يعلن عن الرأى الجغرافى ، ويضع الهدف الجغرافى ويكرسه لخدمة عمليات
التنمية . ولقد ابتنى هذا التوجه الجغرافى على أساس الرأى الجغرافى السليم
الذى يعترض على تجاهل التخطيط القاعدة أو الخفية التى ينبئ أن تبتنى
عليها عملية التنمية ، وهى فى أحسن حكمة على صعيد المساحة المعنية .
وفى أتم شمول ونمو متوازن ومتواز ومتزامن . وتمثل هذه الاعتراضات
الجغرافية فى :

أولاً - اعتراض جغرافى شديد ، على وضع خطط التنمية ، وهى
تحتوى المشاريع الانمائية ، دون عناية أو اهتمام حقيقى ، بحسن تقويم
المهارات والقدرات والاستعدادات والوسائل ، التى يتحمل بموجبها الانسان
مسئوليياته الفاعلة ، وعلى أحسن مستوى ، عند التنفيذ . وضحيج أن نجاح
هذا التنفيذ ، هو لحساب الانسان ، ولكن الصحيح أن هذا النجاح يصنعه
اجتهاد الانسان ، من خلال الاستعداد المعنوى للتغيير ، ومن خلال استجابة
المهارات والوسائل المادية ، لأداء مناسب يتحقق بموجبه هذا التغيير .

ثانياً - اعتراض جغرافى شديد ، على وضع خطط التنمية .
وهى تحتوى المشاريع الانمائية ، دون عناية ، أو اهتمام حقيقى ، بالمبكة
وحسن الاختيار والترسيخ الجيد والتوطن ، فى المكان الجغرافى الأنسب .
وصحيح أن التنفيذ يتأنى على صعيد المكان . ولكن الصحيح أيضا أن حسن
اختيار المساحة المعنية ، وحسن الترسيخ والتوطن فى هذا المكان الجغرافى
الأنسب ، هو عنصر من أهم عناصر الحبكة ، التى تؤكد أقصى درجات النجاح
فى الانجاز التطبيقى ، وتأمين عمليات النمو ، واتجاهاته الى ما هو أفضل ،
لحساب الانسان وحركة الحياة .

ثالثا - اعتراض جغرافى شديد ، على وضع خطط التنمية ، وهى تحتوى المشاريع الانمائية ، دون عناية ، او اهتمام حقيقى ، باهم موجبات التوازن والتوازى ، والتزامن ، بين معدلات النمو ، فى كافة القطاعات المتداخلة ، فى توليفة منسقة وسليمة ، لحساب حركة الحياة ، فى المكان والزمان . ولا نجاح فعل فى عمليات التنمية ، من غير هذا التنسيق البديع. الذى يحافظ على التوازن والتوازى والتزامن بين قطاع الانتاج ، وقطاع الخدمات ، وقطاع السكن ، وغيرها من القطاعات التى تهم حضور الانسان وانتعاش حركة الحياة . وصحيح أن تنمية قطاع معين يحقق النمو ، ولكن الصحيح أن الجمع بين النمو فى قطاع ، وعدم النمو فى قطاعات أخرى . فى المكان والزمان ، يسفر عن علم التجانس . ويحمل النمو دائما عواقب عدم التجانس الوخيمة ، وتتخبط مسيرة التغير الى ما هو أفضل .

وتأسيسا على معطيات الاعترافى الأول ، كان الاجتهاد الجغرافى المعاصر ، شديد العناية والاهتمام بحسن دراسة الواقع البشرى ، من قبيل العناية بالانسان ، اجتماعيا ، وديموجرافيا ، واقتصاديا ، وحضاريا ، وسياسيا . ويوظف الباحث ، التقويم الجغرافى توظيفا ذكيا ، لكى ينلمس أحوال الانسان واستعداداته ، ولكى يستمع الى صوت النداء فى طلب التغير ، ولكى يستشعر مبلغ الاستجابة الحقيقية للوعاى التغير . كما توظف الدراسة الجغرافية فى العمل الميدانى ، التقويم الجغرافى ، لكى يحسب حساب المهارات أو القدرات المتاحة بالفعل ، التى يمكن أن تطاوع الاستجابة للوعاى التغير ، أو التى توفر الاقبال الفورى ، على الأداء والتنفيذ العمل ، لحساب التغير الى ما هو أفضل . وأخف الى ذلك كله ، توظيف التقويم الجغرافى ، توظيفا جيدا ، لقياس حجم قوة العمل وحساب مستوى الكفاءة فى الأداء وتأمين حسن توزيع العمالة توزيعا متوازنا ، حسب حاجة قطاعات التنمية الشاملة . وهذا الانجاز الذى يتصدى له أو يتولى أمره الاجتهاد الجغرافى المعاصر ، هو عين ما يعنى حسن توفير ، وحسن ابداء الراى الجغرافى السديد ، عن الواقع البشرى ، فى المساحة الممتنة .

وقضلا عن ذلك كله يكون فى وسع الاجتهاد الجغرافى المعاصر ، أن يبدى الراى الجغرافى ، الذى يسهم اسهاما مفيدا ، فى التجهيز المادى للتغير ، واعداد الانسان الاعداد الأنسب ، لتكريس استعداداته ، لصناعة هذا التغير ، اقتصاديا ، واجتماعيا ، وحضاريا . كما يتأتى هذا الاسهام الجغرافى ، لكى يعنى الأوضاع البشرية ، بصفة عامة ، للانفتاح بهذا التغير ، الذى تسفر عنه عمليات التنمية . وقل أن هذا الراى الجغرافى الذى يبتنى

على حسن التقويم الجغرافى ، يكون فى وسعه أن يعتنى بالإنسان فى المساحة المعنية ، عناية تسقط حواجز القربة بينه ، وهو مطالب بالآداء لحساب التغيير ، وإنجاز المشاريع الانمائية ، أو وهو مطالب بالانتفاع بثمرات هذا التغيير ، ومحصلة عمليات التنمية من ناحية ، وبين الخطة ومحتواها من المشاريع ، أو من الأهداف والطموحات التنموية من ناحية أخرى . ومعرفة فريق المخططين عن الواقع البشرى من خلال الرؤية الجغرافية ، والرأى الجغرافى ، ترشده وبصره ، وكأنه يقرأ كتابا مفتوحا عن الإنسان ، الذى من أجله تكون ثمرات التغيير والإنجازات التنموية ، وعلى صواعده وحسن أدائه يكون الإنجاز والنجاح الفعل للإنجازات التنموية .

وتأميسا على معطيات **الاعترافى الثانى** ، كان الاجتهاد الجغرافى المعاصر شديد العناية والاهتمام بحسن اختيار المكان ، الذى يحتوى المساحة المعنية الأنسب . وما من شك فى أن حسن الاختيار ، فى هذا المجال ، يضع المشاريع الانمائية ، فى الوضع الصحيح ، ويرسخها الترسينج المبروك فى ربوع هذه المساحة المعنية الأنسب . ولم يجد الاجتهاد الجغرافى المعاصر ، أفضل من توظيف المهارة الجغرافية المكتسبة ، التى تمرست فى صياغة التقسيمات الاقليمية ، لكى تتمتع على الاطار المحدد ، الذى يحتوى المساحة المعنية . ويدل هذا التوجه الجغرافى المعاصر ، على مهارة فى الربط بين التقسيم الاقليمى ، وهو من صميم الهدف الجغرافى ، فى جانب ، وحسن اختيار الاقليم التنموى الأنسب ، وهو من صميم الهدف التنموى فى جانب آخر .

ولقد تطلع الاجتهاد الجغرافى المعاصر بالفعل ، الى البحث عن الاقليم التخطيطى . ويراعى فى اختيار هذا **الاقليم التخطيطى** ، وهو الوعاء الأنسب لعماليات التنمية ، أن يتحقق على صعيد الأرض فى مساحته المعنية ، التفرد الجغرافى الطبيعى ، والتفرد الجغرافى البشرى . وتكتشفه للاجتهاد الجغرافى وجهة الحقيقة الجغرافية ، التى تجعل الاقليم الجغرافى ، هو بعينه الاقليم التخطيطى الأنسب ، لاحتواء مشاريع الخطة التنموية . وقل ليس أفضل من الشبكة ، التى تتوفر على صعيد المساحة المعنية فى الاقليم التخطيطى ، لكى يتسنى ترسيخ المشاريع الانمائية ، فى اطار هذه الشبكة ، فى المكان والزمان .

ويعلن الاجتهاد الجغرافى المعاصر الاعلان الواثق عن قيمة الاقليم التخطيطى ، وعن التخطيط الاقليمى . وقل أنه يصور فى وضوح ، الرأى الجغرافى الصريح عن المساحة المعنية ، فى الاقليم التخطيطى ، وكيف تهتبه لوضع التنمية الأنسب ، لحواص وطبيعة الأرض من ناحية ، والأنسب

لأوضاع وأحوال الناس وإمكانياتهم لمباشرة عمليات التنمية ، وحسن الانتفاع بها من ناحية أخرى . وعلى صعيد الدولة ، وهي التي تتألف من مجموعة من الأقاليم التخطيطية ، تم وتحقق الخطة التنموية القومية ، من حسن التوفيق وصياغة التجانس والانسجام ، بين مجموعة الخطط الإقليمية . وينال عندئذ كل إقليم تخطيطي ما هو أهل له ، من المشاريع الإنمائية ، وعلى النحو الذي يحقق أكبر وأحسن قدر من النمو المتوازي والمتوازن والمتزامن ، بين اتجاهات ومعدلات النمو ، على صعيد الدولة .

وتأسيساً على معطيات الاعتراض الثالث ، كان الاجتهاد الجغرافي المعاصر شديد العناية والاهتمام بمضمون الخطة التنموية ، على صعيد الإقليم التخطيطي . وإضافة إلى العناية بأن تكون المشاريع الإنمائية في الخطة ، هي الأنسب لخواص الإقليم الطبيعية ، ولأوضاعه وإمكانياته البشرية ، يعنى الاجتهاد الجغرافي المعاصر ، بشمول الخطة التنموية . وهذا معناه ، أن توفر الخطة لكل قطاع من القطاعات التي تلبي احتياجات حركة الحياة في الإقليم التخطيطي ، ما يستحقه من المشاريع الإنمائية . ولا يجوز إهمال حق النمو في قطاع ، لحساب قطاع آخر ، أو حرمان قطاع من النمو ، وإباحة وتوفير حق النمو في قطاع آخر .

وفي إطار الشمول الذي يغطي النمو في كل القطاعات ، يتبين الجغرافي أن لا شيء يبشر بنجاح عملية التنمية في الإقليم التخطيطي ، أهم من وضع الخطة التنموية التي تكفل القدر الأمثل من ، التوازي والتوازن والتزامن ، الذي يحافظ على وينسق بين معدلات النمو في كل القطاعات . وقل أن الشمول التنموي المتوازي والمتوازن والمتزامن ، هو الذي يجنب عملية التنمية عواقب الحلل وعدم التنسيق . كما يحى عملية التنمية الشاملة ، من خطئية الجمع بين النمو في قطاع ، وعدم النمو في قطاع آخر ، أو بين التغيير وعدم التغيير ، أو بين التجديد والتحديث ، وعدم التجديد والتقليد ، على صعيد واحد ، في الإقليم التخطيطي .

وفي الاعتقاد الجغرافي المعاصر ، أن مثل هذا الجمع بين المتناقضات في عملية التنمية على صعيد الإقليم التخطيطي ، خطر يهدد فيه جود التقليد مرونة التجديد . وقل أن الجمود وعدم النمو في قطاع ، يعرقل النمو ، أو يربك النمو في القطاعات الأخرى . وفي الاعتقاد الجغرافي أيضا ، أن حركة التغيير إلى الأفضل ، في قطاع من خلال التنمية ، تستوجب وتؤدي إلى توالي التغيير ، وأن أخطر الخطر على النمو ، يكون عندما تفقد الخطة التنموية ،

اتقوية على ضوء المنه الأنسب ، أتوالى أو لانسحاب حركة التغيير ، لكي يشمل كل شيء ، لحساب حركة الحياة ، على صعيد الاقليم التخطيطي . كما يستوجب توالى اتسباب هذا التغيير والتنمية الشاملة ، الحد الأنسب . أيضا ، من التوازن والتوازي والتزامن ، بين كل عمليات النمو المخططة ، على جميع أصعدة الاقاليم التخطيطية ، في ربوع الدولة . ولا محل أبدا لمباشرة النمو في اقليم تخطيطي لأى سبب أو مبرر ، وإهمال النمو أو تأجيله في اقليم تخطيطي آخر .

عكذا يقدم الاجتهاد الجغرافى المعاصر على هذا الاعتراض ، ويوفر فى نفس الوقت البديل الأنسب ، لأن الاعتراض وحده ليس يكفى . ومن أجل انجاز المهمة الجغرافية فى اطار هذا البديل ، يكون الاقدام الجغرافى على العمل البناء . ويقضى هذا العمل الى الأداء الجغرافى ، الذى يحدد الحصة الجغرافية المناسبة ، فى مجال الاعداد والتجهيز لمعملية التنمية . ويمثل الأداء الجغرافى المناسب ، فى تحديد جيد للاقليم التخطيطي ، أو فى تحديد جيد شامل لمجموعة الاقاليم التخطيطية ، على صعيد الدولة . كما يمثل هذا الأداء أيضا فى المسح الجغرافى الشامل ، على صعيد كل اقليم من الاقاليم التخطيطية .

وفى اطار المسئولية الجغرافية عن تحديد الاقليم التخطيطي ، على صعيد الدولة ، يتحمل الاجتهاد الجغرافى المعاصر مسئولية العمل الجغرافى العمل الميدانى . ويخرج الباحث الجغرافى المدرب الى الحقل أو الى الميدان ، فى رحلات عمل ميدانية متخصصة ، مع أعضاء الفريق المعاون . ويتولى هذا الفريق مسئولية ، كل ما يستوجب العمل الجغرافى التطبيقي ، فى الميدان ، حتى يتسنى اجراء هذا التقسيم الاقليمى ، وتحديد مجموعة الاقاليم التخطيطية ويتلمس مع هذا التقسيم الاقليمى التخطيطي ، قنوات الاتصال المنفتحة ، التى تربط بين الاقاليم التخطيطية ، فى وحدة تكامل تخطيطي شامل ومنسقى ، على صعيد الدولة .

ولا يكاد يفرغ الاجتهاد الجغرافى المعاصر ، من مهمة التقسيم الاقليمى التخطيطي ، حتى تبدأ مرحلة جادة أخرى ، من مراحل العمل الجغرافى التطبيقي . ويكون المطلوب فى هذه المرحلة ، خروج الفريق الجغرافى الى الميدان على صعيد المساحة المعنية فى الاقليم التخطيطي ، لاجراء المسح الجغرافى . ويكون هذا المسح الجغرافى شاملا ، من أجل تعميق المعرفة الجغرافية ، فى ربوع الاقاليم التخطيطي ، على الوجهين الطبيعى والبشرى . ولا يود فريق هذا العمل الجغرافى الميدانى من الميدان ، الا بعد أن تنتهي

هذه المهمة ، وتمتلاً الجعبة الجغرافية ، حتى يمكن الوصول الى الرأى الجغرافى .
السديد .

ويتوجه الفريق الجغرافى أولا الى تمحيص الرؤية الجغرافية للواقع
الطبيعى ، على صعيد المساحة المعنية فى الاقليم التخطيطى . ويشمل هذا
التمحيص دراسة الأرض وخواصها الطبيعية ، وتقصى حقيقة العناصر التى
تتشترك فى صياغة الواقع الجغرافى الطبيعى . ويتصدى هذا التمهيع بمهارة
لتقويم جغرافى شامل يغطى الواقع الطبيعى ، ويحسب حساب كل شىء
متداخل فى صيغة هذا الواقع . ويفضى هذا التقويم الجغرافى الى جمع
البيانات ووضوح الرؤية التى يبتنى عليها الرأى الجغرافى . ويحكى هذا
الرأى الجغرافى ، عن مبلغ استعداد الأرض على صعيد المساحة المعنية ،
وفى اطار الواقع الطبيعى السائد ، للضبط وللانضباط . كما يحكى هذا
الرأى الجغرافى ويحدث عن مبلغ استعداد الأرض فى هذه المساحة المعنية ،
للاستجابة المناسبة ، لوسائل الانسان الحضارية ، وهو يطوعها ، ويبدأ
فيها مشوار التنمية ، ويحدد فى أنعائها ، مسار التنفيذ الرشيد للمشاريع
الانمائية .

ويتوجه الفريق الجغرافى ثانيا ، الى تمحيص الرؤية الجغرافية للواقع
البشرى ، على صعيد المساحة المعنية ، فى الاقليم التخطيطى . ويشمل هذا
التمحيص الجغرافى ، دراسة الناس وحضورهم فى المكان ، فى اطار حركة
الحياة ، وأوضاعها وأحوالها ، اجتماعيا ، وديموجرافيا ، وحضاريا ،
واقتصاديا ، ويتصدى هذا التمهيع بمهارة ، لتقويم جغرافى شامل ،
يغطى الواقع البشرى ، فى اطار حركة الحياة ، ويحسب حساب كل شىء .
متداخل فى صيغة هذا الواقع . ويفضى هذا التقويم الجغرافى الى جمع البيانات
ووضوح الرؤية التى يبتنى عليها الرأى الجغرافى . ويحكى هذا الرأى
الجغرافى ، عن مبلغ استعداد الناس ، على صعيد المساحة المعنية ، وفى اطار
الواقع البشرى السائد ، للضبط والانضباط . كما يحكى هذا الرأى
الجغرافى ويحدث فى مبان استعداد الناس للتغيير ، وعن حماسة الاقدام على
آداء ما ينبئ أن يتأتى من عمل ، حتى يتسنى له تطويع الأرض ، أو حتى
يبدأ فى ربوعها مشوار التنمية ، ويسدد المسار التنفيذى الأنسب الى
ما هو أفضل ، فى الاقليم التخطيطى .

ولن ندخل فى زحمة التفاصيل الكثيرة ، عن الكيفية يتحقق بموجبها
نجاح أو توفيق الخبرة الجغرافية فى آداء وانجاز هذه المهام الجوهرية ، وهى

تمهد أو وهى تجهز تجهيزا حقيقيا ومناميا ، لكى توضع الحطة ومشاريعها التنموية على بصيرة ، ولكى يتأتى التنفيذ والانجاز التنموى على بيئة • ويوفر الرأى الجغرافى هذه البصيرة ، وهذه البيئة ، فلا يضل وضع الحطة أو التنفيذ أبدا • ومن خلال المهارة الجغرافية ، فى التقويم الجغرافى ، وفى التقسيم الاقليمى ، وفى التحليل والتركيب ، يسفر هذا التجهيز الجغرافى عن :

(أ) تحديد أنسب للاقليم التخطيطى ، ومجموعة الأقاليم التخطيطية على صعيد الدولة ، حتى يتسنى حصر المساحة المعنية المثل ، التى يتوفر فى ربوعها التجانس الجغرافى الطبيعى والبشرى • وتصبح هذه المساحة المعنية للوعاء الأنسب ، وهو يحتوى ويشهد تنفيذ المشاريع الانمائية •

(ب) انجاز العمل الجغرافى الميدانى التطبيقى ، وجمع حصاد هذا العمل فى ربوع الاقليم التخطيطى وتزويد فرق المخططين بالنتائج ، حتى يتسنى وضع المشاريع الانمائية ، فى اطار الحطة الشاملة ، وعلى مستوى أحسن حبكة فى المكان ، وأحسن سياق تنفيذى فى الزمان ، وفى أفضل وضع شمولى يعتنى بالتوازى والتوازن والتزامن فى مجالات النمو •

ويتأهل الاجتهاد الجغرافى المعاصر ، تأهيلا مناميا ، وهو يكتسب الخبرة فى حسن أداء المسح الجغرافى على صعيد المساحة المعنية ، فى الاقليم التخطيطى • وقل أنه مع التحول العظيم ، من مفاهيم واهتمامات عالم الجغرافية الحديثة ، الى مفاهيم واهتمامات الجغرافية المعاصرة ، أفلح الاجتهاد الجغرافى ، فى تطوير الرحلة الجغرافية الى الميدان • وقل أن هذه الرحلة الجغرافية المتخصصة فى القيادة وفى الهدف ، أصبحت رحلة الفريق المتكامل ، لحساب المسح الجغرافى الطبيعى والبشرى(٢٠) • وتكامل الفريق معناه ، تفرغ المتخصص الجغرافى لأداء المسح الجغرافى على الوجه الطبيعى ، وعلى الوجه البشرى • ومعناه أيضا اشتراك أعضاء الفريق(٢١) ، فى صياغة الرأى الجغرافى ، فى نهاية الأمر •

وبعد انجاز المسح الجغرافى ، وإعداد الرأى الجغرافى ، ينبغي تقديمه فى شكل توصية يلتزم بها فريق المخططين ، لوضع المشاريع الانمائية •

(٢٠) الشامى ، صلاح الدين : الرحلة ، عن الجغرافية المصورة فى الدراسة الميدانية -

الاسكندرية سنة ١٩٨٣ •

(٢١) يضم الفريق صفوة من المتخصصين فى العلوم الطبيعية وفى العلوم الانسانية

موتوكل البهم لكليلات معينة فى اطار الدراسة الميدانية •

فى إطار الحطة ، على بصيرة • بل قل ينبغى أن يشترك الجغرافى فيه فريق المخططين • ويكون فى وسع هذا الفريق الجغرافى ، أن يصر ، وأن يرشد انجاز الشبكة ، التى تسفر عن وضع الحطة الأنسب ، وهى تجاوب مفهوم الواقع الجغرافى ، على صعيد المساحة المعنية ، فى الاقليم التخطيطى •



ومهما يكن من أمر ، فإن توجه علم الجغرافية ، استجابة لمنطق وفلسفات الفكر الجغرافى المعاصر ، توجهها حريصا على تقويم الظاهرة الجغرافية المعنية ، فى المكان والزمان ، قد ألهم العناية الجغرافية العلمية ، بالعمل التطبيقي • وأفضت هذه العناية ، الى نتائج مفيدة ، لأن هذا التقويم الجغرافى كان دائما لحساب الانسان • بل قل أنه لا يسقط مصلحة الانسان ، وهو يحيا ويتمايش مع الواقع الجغرافى فى ربوع الأرض ، من حسابة أبدا • وهل يمكن أن يحيا الانسان فى غربة مع الواقع الجغرافى فى المكان ؟ وهل يمكن أن يتحقق التمايش دون غربة مع الواقع الجغرافى فى المكان والزمان • من غير التقويم الجغرافى ، وحساب الجغوى وانجاز الوضوح الجغرافى الذى يقطع دابر هذه الغربة ؟

ولقد أتاح التقويم الجغرافى - على كل حال - الفرصة ، لكى يتحمل الاجتهاد الجغرافى ازالة حواجز الغربة بين الانسان والأرض ، وترسيخ السيادة على صعيد الأرض • ومن ثم أمسك الاجتهاد الجغرافى بزمام التجويد والتجديد فى الانجاز الجغرافى ، حتى يوفر كل ما من شأنه أن ينفع الناس ويؤمن مصالحتهم فى حسن التمايش فى إطار الواقع الجغرافى فى ربوع الأرض • وقل أن مثل هذه النتائج الجغرافية هى التى تجسد ثمرات كل اتجاه من اتجاهات التجديد والتجويد ، وينتهى إليها التقويم الجغرافى ، لحساب الانسان ، فى المكان والزمان • وهى التى تقوى القبضة الانسانية فى مواجهة الأرض وتطويع الطبيعة ، وتشهد أزر حركة الحياة ، فى ربوع الأرض بصفة عامة •

وتصحب الجغرافية المعاصرة ، وهى التى فى وسعها أن تضع المعرفة الجغرافية وأن تركز النتائج الجغرافية التطبيقية ، فى صف واحد مع مهارات الانسان ، حتى يتزود بالعلم والقوة عنلما يصارع ، ولا يسكت أبدا • عن تحسين أحواله وترسيخ سيادته ، فى المكان والزمان ، عم عمل تطبيقي • ولم يعد فى وسع علم الجغرافية المعاصرة ، وهى تؤدى ههنا المهام التطبيقية ، لحساب الهدف الجغرافى ، الذى يوضح بالكامل فى خدمة

حركة الحياة ، أن يترك شاردة أو واردة عن الظاهرة الجغرافية الطبيعية أو البشرية ، دون وضعها فى بؤرة العناية الجغرافية ، والاهتمام بتقويمها لحساب الانسان . ومن هنا يأتى التجديد الذى يؤدى الى التجويد . ولا تجديد من غير تجويد ، ولا تجويد من غير تجديد ، فى حقل العمل الجغرافى . العمل التطبيقى .

ويبقى أن نشير الى أن علم الجغرافية فى الصيغة الجديدة ، أو فى التوجهات المعاصرة ، أو فى الاستجابة الموفقة لمنطق وفلسفات الفكر الجغرافى المعاصر ، يعرف طريقه الآن ، الى موجبات التجديد وإضافة الجديد . كما يعرف أيضا ، كيف يكون التجويد إضافة ثرية ، وهى تنضم الى ذلك التجديد الجغرافى . وقل أنه يعرف جيدا ، كيفية الوصول الى صلب الهدف الجغرافى ، وكيفية تكريس هذا الهدف الجغرافى ، تكريسا مناسبيا ، لحساب حركة الحياة ، فى المكان والزمان . وهذا معناه أن علم الجغرافية المعاصرة ، يمتلك فى الوقت الحاضر مهارات علمية وعملية ، فى تطوير الهدف الجغرافى تطويما تطبيقيا ، حتى يتحقق انتفاع حركة الحياة ، بالرأى الجغرافى السديد ، فى المكان والزمان ، اجتماعيا ، وحضاريا ، واقتصاديا ، وسياسيا .

وصحيح أن علم الجغرافية المعاصرة ، ينجح فى انهاء مهمة علم الجغرافية الحديثة ، ويحتل مكانها ، وتتألق مكانته العلمية العملية التطبيقية فى صحبة العلوم المتطورة . وصحيح أيضا ، أن الاجتهاد الجغرافى المعاصر ، يوفر للجغرافية المعاصرة ، وتتوفر له معها ، كل دواعى وموجبات هذا التألق العلمى التطبيقى ، فى خدمة الهدف الجغرافى ، وتطوينه لحساب حركة الحياة . فى المكان والزمان . ولكن الصحيح بعد ذلك كله هو أن هذا الاجتهاد الجغرافى ، يضع الجغرافية المعاصرة ، بحسن نية أحيانا ، وبسوء نية أحيانا أخرى ، فى مواجهة الأزمة ، ولو أهدمت هذه الأزمة ، أو لو لم تتداركها حتى تبطل مفعولها الردى ، لكانت هى العاصفة العاتية ، التى يمكن أن تعصف بفلم الجغرافية المعاصرة ، شكلا وموضوعا .

الفصل السابع

الجغرافية المعاصرة ومواجهة الأزمة

تمهيد

- أزمة التحول دون نفج الى الجغرافية المعاصرة .
- أزمة إعادة النظر فى بنية الجغرافية المعاصرة .
- أزمة انسلاخ بعض الاهتمامات من صلب البنية العلمية الجغرافية .

الفصل السابع

الجغرافية المعاصرة مواجهة الأزمة

نجاح علم الجغرافية المعاصرة ، بعد أن تحلت أفكاره وفلسفته الإبداعية بالتجديد والتجويد ، وحلت محل أفكار وفلسفة علم الجغرافية الحديثة ، كان نجاحاً حقيقياً يتوج الاجتهاد الجغرافى المعاصر . بل قل أنه هو النجاح فى الأداء ، وفى العمل ، وفى الانجاز الجغرافى ، الذى لا يستحق الشك أو التشكيك . وكان هذا النجاح العلمى ، وهو محسوب بمنأى شديدة فى مجالات العمل الجغرافى ، ثمرة الانجاز الجساد لحساب الاجتهاد الجغرافى الممتاز . ويتالى هذا النجاح علمياً وعملياً ، وهو يجاوب حاجة العصر ومتغيراته ، من كل نوع ، وعلى كل وجه ، من العمل الجغرافى التطبيقي ، فى المكان والزمان .

هكذا يفلح الاجتهاد الجغرافى كثيراً فى تطوير الهدف الجغرافى ، تطويراً مناسباً حسب حاجة العصر من العمل الجغرافى . كما يفلح الاجتهاد الجغرافى أيضاً ، فى المحافظة على وضع علم الجغرافية المعاصرة ، فى مكانه المناسب ، وهو علم يبنى يعنى بالملاقة الحميمة بين العلوم الطبيعية فى جانب ، والعلوم الانسانية فى جانب آخر . بل قل أن أفضل ما يتوج هذا النجاح ، هو اقدام الاجتهاد الجغرافى الحصيف على تطوير الهدف الجغرافى تطويماً موثقاً ، يبلغ الغاية ويستخلص النتائج ، حتى يخدم حركة الحياة ، ويقوى قبضة الحضور البشرى ويشد أزر تمايشه فى ربوع الأرض ، على صعيد أى مساحة معينة ، فى هذا العصر . ويزداد هذا التطويع البديع تألقاً وانتصاراً لحساب الانسان فى الأرض ، والاجتهاد الجغرافى المعاصر ، يتصنى بخبرة ومهارة ورأى جغرافى سديد ، لانجاز العمل الجغرافى التطبيقي ، فى الميدان .

ويستحق علم الجغرافية المعاصرة ، الثناء ، وهو يتالى بهدفه وأدائه الرشيد ، فى كل مجال من مجالات التجديد ، وإضافة الجديد . ويستحق علم الجغرافية المعاصرة الاطراء والتقدير ، وهو يزهو بإنجازاته البديعة ، فى كل مجال من مجالات الاهتمام والمنأى بالتحسين والتجويد . كما يستحق الاجتهاد الجغرافى المعاصر التشييط ، كل الثناء والاطراء والتقدير ،

وهو يقدم دتوة مفتوحة ومتنورة . تعلن عن الاستعداد الفوري الصريح ،
لوضع أو لتكريس الحسبة الجغرافية التطبيقية ، فى تقويم التحديات الطبيعية
والبشرية وحسن بيان قوة فعلها ، حتى تعرف حركة الحياة كيف تباشر
اعداد قوة فعل بشرى حضارى مناسب ، فى مواجهة هذه التحديات
والتصدى لابطال مفعولها . وقل أنه اجتهد جفر فى حصيل ، وهو يوظف
التقويم الجغرافى فى حسن إبداء رأى الجغرافى ، تمقيبا على الرؤية
الجغرافية ، حتى يتقدم به ويوصى ويرشد الأداء والتنفيذ والعمل والاستخدام
الأفضل ، فى اطار العلاقة ، بين الانسان والأرض ، وتوجهات السيادة ودعم
الانتصارات التنموية ، فى المكان والزمان .

هذا ، ويبقى بعد أن نقدر جيدا أبعاد هذا النجاح والتألق فى الأداء ،
وأن نرف ونكيل له المدح والثناء والاطراء ، وقفة صدق مع علم الجغرافية
المعاصرة ، وهو يواجه الموقف الصعب . وفى هذه الوقفة ، يجب أن نعرف
جيدا كيف يواجه التفكير الجغرافى المعاصر الأزمة ، وأن نتبين أبعاد هذه
الأزمة وعواقبها المرتقبة . ومراجعة الأزمة أو توالى الأزمات ، التى تواجه
التفكير الجغرافى المعاصر ، لا معنى أبدا أن علم الجغرافية يمانى من خلل
فى البنية العلمية وتركيبها الهيكلى . كما لا معنى أبدا أن علم الجغرافية
المعاصرة ، يتخبط أو يتردد فى الاتجاه الى الهدف الجغرافى . بل ولا ينبغى
أن تقضى هذه المواجهة ، الى حملة من الشك أو من التشكيك فى نجاح مهمة
علم الجغرافية المعاصرة . كما لا يجب أن تتخذ هذه المواجهة بين الفكر
الجغرافى المعاصر فى جانب ، والأزمات التى تتفجر وتواجهه فى جانب
آخر ، دليلا أو علامة أو ذريعة ، على أن منطق وفلسفة الفكر الجغرافى
المعاصر ، لم تبلغ بعد حد النضج الأنسب ، من أجل ترسيخ أنسب لعلم
الجغرافية المعاصرة ، أو لم تبلغ بعد حد الوضوح الأنسب ، من أجل صياغة
أرسخ للهدف الجغرافى الجديد .

ويستحق الأمر - على كل حال - وقفة متأنية ، ونظرة صادقة ، وتمعن
حصيل ، لكى نتبين هذه الأزمة ، أو الأزمات . وينبغى أن نضع الأيدى على
جوهر هذا التازم ، وكيف يعترض الطريق الذى تمضى فيه مسيرة التفكير
الجغرافى المعاصر . كما ينبغى أن نتبين أيضا ، كيف يؤثر ذلك الوضع على
علم الجغرافية المعاصرة ، وهى التى تبتنى على فلسفة الفكر الجغرافى المعاصر .
وقد يدعو الأمر أحيانا الى إثارة السؤال الذى يسأل عن حقيقة هذه الأزمة ،
أو عن ماهية هذه الأزمة ، أو عن مبلغ التخوف منها فى الوقت الحاضر .

ومن خلال الوقفة المتأنية ، يمكن أن نتبين كيف تؤثر هذه المواجهة ،

على معطيات وانجازات علم الجغرافية المعاصرة . وقد تلوى هذه الازمة أحيانا دواع الاجتهاد الجغرافى المعاصر ، وهو يتلمس هذه المعطيات أو وهو يتوجه الى صلب الهدف الجغرافى الجديد . وهذا معناه أن هناك بالفعل أزمة وأزمات ، ولكنها أزمت تخصص العلماء الذين يعتمدون تفجيرها ، بقصد أو من غير قصد ، ومواجهة علم الجغرافية بهذا التفجر . بل قل أنها أزمة فهم ومفاهيم العلماء تجاه الهدف الجغرافى ، وليست أزمة نابعة من صميم علم الجغرافية ، أو من توجهاته المحددة نحو الهدف الجغرافى المعاصر .

وتتمثل هذه الأزمات ، وهى تواجه مسيرة التفكير الجغرافى المعاصر ، وتعرض سبل توجهات علم الجغرافية الذى يجابوب فلسفات هذا التفكير الجغرافى فى :

أولا - أزمة التحول دون نضج الى الجغرافية المعاصرة :

يبدو أن الوصول الى نقطة التحول ، التى كان لابد أن يبدأ عندها الانتقال من منطق وفلسفة الفكر الجغرافى الحديث والتفريط فيه ، الى منطق وفلسفة الفكر الجغرافى المعاصر والأخذ به ، كان وصولا باغت الاجتهاد الجغرافى . وربما لم يستوعب بعض الجغرافيين هذه المباشرة استيعابا سريعا ومباشرا . وربما تسببت هذه المباشرة أيضا ، بل قل ربما أشاعت فى محيط بعض الجغرافيين شيئا من التخبط . وقل أنه لا الفكر الجغرافى الحديث ، انسحب بسرعة وانتظام ، وأنهى مهمته ، لكى يحل الفكر الجغرافى المعاصر محله . كما لم يكن فى وسع الفكر الجغرافى المعاصر أن يتفرد فى وضعه الحيوى ، وهو يعلن عن مولد الجغرافية المعاصرة ، فى ثوب علمى عملى تطبيقى جديد .

ولقد أوقع هذا التخبط ، الذى صاحب هذه البدايات المبكرة ، بعض الجغرافيين ، فى خطيئة التشبث بالجغرافية الحديثة . وربما أعرض بعض الجغرافيين بالفعل عن الجغرافية المعاصرة ، من غير قدرة على استيعاب التغيير أحيانا ، أو من غير معرفة حقيقية بالتوجه الفلسفى للفكر الجغرافى المعاصر أحيانا أخرى . بل قل أنهم بدلا من أن يجتهد الواحد منهم ، ويسأل عن دواعى هذا التحول ، ويحسب حساب الجدوى له ، لكى تكون الاستجابة أو لا تكون ، عن اقتناع حقيقى ، أعرض من شاء أن يمرض أحيانا ، واعتراض من أراد أن يعترض على هذا التحول الجغرافى أحيانا أخرى . ولم يظن من أعرض أو اعترض الى أن مصيره الى احباط وتخبط ، أو الى ضياع وتخلف .

وجوهز الازمة التى يفتعلها ، مثل هذا الاجتهاد الجغرافى ، الذى يحجم

عن استيعاب الفكر الجغرافى المعاصر ، ولا يقتنع بفلسفته ، يترتب على تمايش غير حميد بين ، الجغرافية الحديثة والجغرافية المعاصرة . وهذا هو عين ما يدعو الى التخبط . ويركن الاجتهاد الجغرافى ، الذى يصطنع هذه الأزمة ، الى شيء حقيقى من الجمود . ومرجع هذا الجمود - على كل حال - يرجع الى تحلل هذا الاجتهاد الجغرافى الجامد ، بأساليب الفكر الجغرافى التقليدى . ويبدو هذا الاجتهاد الجغرافى الجامد ، وهو يعرض بالتواجد على الجغرافية الحديثة وفكرها المتيق البالى ، الذى ينبغي أن تفرب شمسهُ . كما يبدو أيضا ، وكأنه يتشبث بالتقليد ، لأنه يتهرب أصلا من التجديد ، ثم يعترض ويرفض الجديد . وقل ربما لا يكون فى وسع مثل هذا الاجتهاد الجغرافى التقليدى ، الذى يتحلل بالجمود ، أن يستوعب ، أو أن يساير التجديد . ومن لا حيلة له أو من لا مهرب يفتنى فيه ، لا يملك الا الاعراض عن التجديد . وقد لا يسكت هذا الاجتهاد الجغرافى الجامد ، وهو يتهرب من الحمديد ، عن التشكيك فى دواعى هذا التجديد ، الذى يستنكره ، أو يستهجنه .

وهذا معناه - كما قلنا - أنها أزمة الاجتهاد الجغرافى الجامد ، الذى يستغرق فى الجمود ، حتى يتخلف بالفعل عن ركب التجديد . وقد يبحث عن أساليب الطعن المباشر وغير المباشر ، فى جدوى هذا التجديد الجغرافى ، باعتباره بدعة لا لزوم لها . ومعناه أيضا ، أن هذه الأزمة ، لا تنبع من صائب ، أو من جوهر المفاهيم المتطورة ، وهى التى ترسخها وتبنت أصولها وقواعدها ، على فلسفات الفكر الجغرافى المعاصر المتفتحة . ومن ثم قل . أن هذه أزمة مفروضة وتلقى بظلمها السخيف على الجغرافية المعاصرة . ولا يفجو هذه الأزمة ، غير جمود الاجتهاد الجغرافى التقليدى الجامد ، بل قل - بكل الثقة - أنها أزمة ثقة بالنفس مفتعلة ، وهى تظن فى جدوى الجغرافية المعاصرة ، وفى جدوى التجديد والفضوي ، من غير قصصه معتمد فى معظم الأحيان .

وصحيح أنه ليس فى وسع هذه الأزمة ، ومن ورائها الاجتهاد الجغرافى الجامد ، أن تصيب الجغرافية المعاصرة بانتكامة فسل ، يشل التوجه الى الهدف الجغرافى الجديد ، أو يظن فى دولى ، التجديد والتجويد الجغرافى . ولكن الصحيح أن أقصى ما فى وسع هذا الجمود والاعتراض ، هو أن يوقع البحوث الجغرافية ، فى عواقب التخبط ، أو أن يمرق مسيرة التفكير الجغرافى ، ويبسط اقباله المتفتح على التطور ، وتطويع الهدف الجغرافى المتجدد ، وتطويعه لحساب الانسان وحركة الحياة ، فى المكان والزمان .

والدعوة مفتوحة ، أو معلنة بالخاص شديد ، لفض الاشتباك بين بقية باقية من أشلاء ، الفكر الجغرافي الحديث فى جانب يركن الى الجمود ، وينبغى أن تحتجب ، وأن يقلع عنها الاجتهاد الجغرافى ، لأنها لا تجاوب حاجة العصر من ناحية ، ومفاهيم واحتمالات وتوجهات الفكر الجغرافى المعاصر ، الذى يتفجر بالحيرية ، وينبغى أن ينتعش ، لأنه يجاوب حاجة العصر ، ولا يجوز التفريط فيه ، من ناحية أخرى . ولا معنى لفض الاشتباك شيئا أهم من إنهاء الازدواج الفكرى ، الذى يبقى على التوازي من غير مبرر ، بين فكر جغرافى تقليدى جامد ، وفكر جغرافى تطبيقي متطور .

وحسن مواجهة هذه الأزمة ، واحتواء ما يمكن أن تسفر عنه من مضاعفات وعواقب غير مقبولة علميا ، يستوجب البحث عن كيفية إنهاء ، أو انسحاب الجغرافية الحديثة من الميدان . كما يستوجب الانتصار للجغرافية المعاصرة ، ودعم هيمنتها على صعيد العمل الجغرافى العلمى التطبيقي . ووجوب هذا الانسحاب ، أو إنهاء العمل بفلسفة الفكر الجغرافى الحديث ، قد يكون صعبا ، على من لم يستوعب دواعي التجديد ، وليس ذى وسعة أن يمارس أساليب التجديد والتجويد . ومع ذلك فلا يجب أن تكف عن مواجهة هذا الجمود ، ورفض البحوث الجغرافية ، لحساب الهدف الجغرافى ، الذى كان قد انبنى أساسا ، على مفاهيم ومنطق وفلسفة الفكر الجغرافى الحديث . ورفض مثل هذه البحوث رفضا قاطعا ، لأنها تركز الى شئ ملحوظ من التخلف العلمى ، لا يعنى غير الانتصار بشكل غير مباشر ، للجغرافية المعاصرة . كما ينبغى أن نعلم فى المقابل البحوث الجغرافية المجددة ، على النحو الذى يبتنى على مفاهيم ومنطق وفلسفة الفكر الجغرافى المعاصر ، أو على النحو الذى يحقق الهدف الجغرافى فى جوهره وشكله وتطبيقاته التطبيقية الجديدة .

وليس أهم - فى البداية - من إنهاء بعض حالات التردد ، أو بعض أوضاع التخبط ، حتى يتجنب الاجتهاد الجغرافى الخلط والتداخل المخل ، بين توجه الفكر الجغرافى الحديث وجموده النظرى ، وتوجهات الفكر الجغرافى المعاصر ومرونتها التطبيقية المتنورة . وهل لا يقتل مثل ذلك الخلط أو التداخل أزمة حتى لو تأتى من غير قصد ؟ وهل لا تؤثر مواجهة هذه الأزمة ، تأثيرا سيئا على حسن الأداء الجغرافى ، وهو الذى ينبغى أن تتفسرغ له الجغرافية المعاصرة ؟ وهل لا يسفر هذا الوضع الغريب الى حالة من التفسخ ، حيث يكون الجدل المقيم ، وتكون المصارعة بين القديم وهو غارق فى التقليد فى جانب ، والجديد وهو حريص على التجديد فى جانب آخر ؟

• ومطلوب - على كل حال - قليل من الوعي ، الذى ينبغي أنه يتفتح ، ومطلوب أيضا قليل من الجهد ، الذى ينبغي أن يبذل ، حتى يتسنى استخراج الاجتهاد الجغرافى الجامد من جموده ، الذى يفتعل هذه الأزمة ، أو حتى يتسنى اتقاها هذا الاجتهاد الجغرافى الجامد ، من حائل التقليد • ولا شيء غير هذا الوعي الجغرافى فى وسعه ، أن يرشد الاجتهاد الجغرافى الجامد ، ثم ينتقله من الجمود ، الذى يحرمه من حسن استيعاب مفاهيم وفلسفة الفكر الجغرافى المعاصر • وقل أن هذا الوعي الجغرافى ، هو الذى فى وسعه أن يثبت فى الاجتهاد الجغرافى الجامد ، روح الايمان بدواعى الأخذ بمنطق التجديد والتجويد ، فى الأداء الجغرافى التطبيقي ، ولئى اعلان لألراى الجغرافى ، أو فى اصدار القرار الجغرافى التطبيقي المناسب •

ولا شيء مفيد ، يشهد أزر علم الجغرافية المعاصرة ويتحمس لها ، ويدافع عنها ، غير الاجتهاد الجغرافى الذى يستوعب مفاهيم وفلسفة الفكر الجغرافى المعاصر • ولا شيء مفيد أيضا ، يستبعد علم الجغرافية الحديثة من الميدان ، ويصرف الحماس عنها ، ويحرمها من أولئك اللذين يدافعون بالباطل عنها ، أهم من إعادة النظر فى سبيل تربية الكوادر العلمية ، التى يوكل اليها بالتخصص ، أمر العمل والاجتهاد الجغرافى • وقد يستوجب هذا الأمر أيضا إعادة النظر فى المقررات الدراسية العلمية ، فى شكلها الأصولى ، أو فى شكلها التجريبي • ومن ثم يكون الحلف أحيانا الذى يضع حدا للدراسة مقررات استنفذت أغراضها • ويكون التعديل الذى يضع لمسات التجديد والاضافة لدراسة مقررات لم تستنفذ أغراضها أحيانا أخرى ، وتكون الاضافة التى تحض على التجديد وتزيينه وتضيف مقررات جديدة مناسبة ، ويتسنى بموجبها ترسيخ الانجاز الجغرافى ، لحساب الهدف الجغرافى التطبيقى الجديد •

واضف الى دواعى الحذف والاقلاع عن القديم البالى ، والتعديل والاقبال على التجويد ، والاضافة والتزود بالجديد ، الحاجة الى وضع برامج تتجاوب وضع علم الجغرافية المعاصرة ، وهو علم على تطبيقي • وتخصص هذه البرامج لتدريب الاجتهاد الجغرافى ، على ممارسة العمل الجغرافى التطبيقى المعنى فى الميدان ، على صعيد المساحة المعنية • كما ينبغي تمويد هذه الكوادر الجغرافية العلمية ، على الخروج فى رحلة العمل الجغرافى التطبيقي ، وكأنها فى دراستها التطبيقية فى الميدان ، أو فى الحقل ، على صعيد المساحة المعنية ، تسمى الى دخول العمل أو المختبر ، الذى تجرى فيه الدراسة الجغرافية العملية التجريبية •

هذا ، ويتبني أن يتحمل الاشراف العلمي المتخصص ، على الرسائل العلمية لطلاب الدراسات العليا ، على مستوى الماجستير والدكتوراه ، مسئوليته بشكل جاد ومؤثر في هذا المجال . ويتعلق أمل الخروج من هذه الازمة ، باطراف هذه المسئولية ، التي لا ينبغي التهاون فيها ، أو التهرب منها أبداً . وعلى عاتق هذا الاشراف العلمي المسئول ، تقع مسئولية متابعة الكيفية ، التي يتأتى بموجبها انجاز البحث الجغرافي انجازاً مناسباً لحساب الهدف الجغرافي الجديد . كما ينبغي أن يحض الاشراف العلمي دائماً ، على تجاوز حدود الانجاز ، في اطار التوزيع والتحليل والربط والتوجيه بمهارة الى حسن تقويم الظاهرة الجغرافية المعنية ، أو الموضوع الجغرافي ، تقويماً جغرافياً مناسباً ، تبنتى عليه نتائج البحث ، وابداء الراى الجغرافي التطبيقي السديد .

ويتعين على المشرف العلمي الذى يوكل اليه أمر الاشراف العلمي ، أنه يتعقب عمل الباحث الجغرافي ، وأن يؤمن حسن التوجه والعناية واكتساب المهارة ، في حساب الجدوى الجغرافية . ويجب أن يستشعر الباحث قيمة هذا الحساب ، وهو الذى يجاوب حاجة الانسان ، ويخدم مصلحته اجتماعياً واقتصادياً ، في المكان والزمان . ومن غير تخوف على شخصية الباحث الجغرافي ، والتشكيك في قدرته ، على الانجاز والاضافة ، التي تحسب له أو عليه ، ينبغي أن يتابع الاشراف العلمي حسن أداء الباحث الجغرافي باهتمام . كما ينبغي أن يتعقب عنايته بالموضوع مرتين ، الأولى وهو يعتنى بالرؤية الجغرافية التي يجسدها التوزيع والتحليل والربط ، والثانية وهو يمتنى بالراى الجغرافي الذى لا يسفر عنه غير حسن تقويم هذه الرؤية الجغرافية ، لحساب الهدف الجغرافي الذى لا يسفر عنه غير حسن تقويم هذه الرؤية الجغرافية ، لحساب الهدف الجغرافي الجديد . ومن خلال هذه العناية بالرؤية الجغرافية وبالراى الجغرافي ، تتلأح نتائج البحث الجغرافي ، الذى يمكن تطويره وتوطيئه في خدمة حركة الحياة . ومن ثم تكسب الجغرافية المعاصرة انصاراً ، وتضمن بهم انتصاراً على صعيد العمل الجغرافي . التطبيقي الرشيد .

ثانياً - أزمة إعادة النظر في بنية الجغرافية المعاصرة :

في اطار التركيب الهيكلي لبنية غلم الجغرافية الحديثة ، جاء التقسيم العلمي الوظيفي ، تأسيساً على اهتمامات الفكر الجغرافي على المدى الطويل ، بالأرض ، وبالانسان ، وبالتفاعل الجيوساتي ، بين الانسان والأرض . ولقد اتفق الرواد من علماء الجغرافية ، في القرن التاسع عشر

الميلادى ، على أن تتألف بنية علم الجغرافية ، من قسمين رئيسيين هما الجغرافية الطبيعية والجغرافية البشرية . وامتلك راتزل زمام الريادة فى الجغرافية البشرية ، وامتلك همبولت زمام الريادة فى الجغرافية الطبيعية . واقتترنت عمومية التخصص فى علم الجغرافية ، بخصوصية التخصص فى الجغرافية الطبيعية أحيانا ، أو بخصوصية التخصص فى الجغرافية البشرية أحيانا أخرى .

ويؤكد هذا التقسيم العلمى التخصصى الجغرافى الوظيفى ، الى التخصص فى الجغرافية الطبيعية قضية العناية بدراسة الأرض . وتشتمل هذه القضية الاهتمام والعناية بمتابعة الظواهر الجغرافية الطبيعية . كما يحلها هذا التقسيم أيضا ، مسئولية الاهتمام الجغرافى ، بالصورة أو بالوضع النى يكون عليه الواقع الجغرافى جملة وتفصيلا ، فى المكان والزمان . وقل أن الجغرافية الطبيعية ، فى إطار دراسة ومعالجة وتناول ومعالجة المنظور الجغرافى الطبى أصبحت تخصصا جغرافيا بحثا ومستقلا . وتحتوى الجغرافية الطبيعية ، قروعا جغرافية ، تخصص فى متابعة تفاصيل جغرافية طبيعية ، تتمثل فى مكونات المنظور الجغرافى الطبى .

ويؤكد هذا التقسيم العلمى التخصصى الجغرافى الوظيفى ، الى التخصص فى الجغرافية البشرية قضية العناية بدراسة الانسان وحضوره على الأرض وتعامله معها . وتشتمل هذه القضية على الاهتمام والعناية بمتابعة الظواهر الجغرافية البشرية ، على صعيد الأرض . كما يحلها هذا التقسيم أيضا ، مسئولية الاهتمام الجغرافى ، بالصورة ، أو بالوضع الذى يبدو فيه الواقع البشرى بكل أبعاده ، جملة وتفصيلا ، فى المكان والزمان ، وقل أن الجغرافية البشرية ، فى إطار دراسة ومعالجة وتناول ومعالجة المنظور الجغرافى البشرى ، أصبحت تخصصا جغرافيا بحثا ومستقلا . وتحتوى الجغرافية البشرية ، قروعا جغرافية ، تخصص فى متابعة تفاصيل جغرافية بشرية كثيرة ، تتمثل فى مكونات المنظور الجغرافى البشرى .

وبات هذا التقسيم العلمى الجغرافى التخصصى الوظيفى ، متعارفا عليه ، ومعولا به ، اعتبارا من النصف الأخير من القرن التاسع عشر . وقل أنه يكسب اعتراف الجغرافيين وثقتهم فى جدواه ، والتزامهم به . وقل أيضا أن التخصص الجغرافى البحث أو الدقيق قد تأسس أو ابتنى على هذا التقسيم العلمى الوظيفى فعلا وعملا . ومن الجغرافيين ، ذلك الفريق الذى يستهويه التخصص فى الجغرافية الطبيعية ، والمتجاذى فى تخصيص دقيق يعنى بأدق

التفاصيل في كل عنصر من عناصرها • ومن الجغرافيين أيضا ، ذلك انفرقة الذى يستهويه التخصص في الجغرافية البشرية ، ثم التماذى فى تخصص دقيق ، يعتنى بأدق التفاصيل فى كل عنصر من عناصرها • ويجمع بين هذين الفريقين ، فى صف واحد ، الانتماء الى عمومية التخصص الجغرافى العلمى العام •

ومن خلال التقسيم العلمى الجغرافى الوظيفى التخصصى ، جاء الالتزام فى اطار عمومية التخصص الجغرافى ، وضع الجغرافية الطبيعية على وجه ، ووضع الجغرافية البشرية على الوجه الآخر • وبهذين الوجهين ، تكون عمومية التخصص فى علم الجغرافية ، وبدون أى من هذين الوجهين تفقد هذه العمومية فى علم الجغرافية التخصص • ومن ثم كانت الصلة التى تربط أو التى تجمع ولا ينبغي أن تنتهك أبدا ، بين التخصص الجغرافى الطبيعى ، والتخصص الجغرافى البشرى • ويصبح هذا التخصصان ، على هذين الوجهين الطبيعى والبشرى ، وهما ىرسخان أصول الوحدة الشاملة فى البنية الجغرافية العلمية العمومية • ويتم هذان التخصصان بعضهما ، ويرسخان القيمة العلمية الكلية لعمومية المفاهيم الجغرافية ، كما أراد الفكر الجغرافى الحديث لها ، أن تكون وأن تعمل فى اطار التخصص العام ، لحساب الهدف الجغرافى •

وفى اطار الانتماء الجغرافى العمومى ، كان من شأن الاجتهاد الجغرافى ، أن يعلن أولا وقبل كل شىء عن تخصصه الجغرافى • ثم يختار هذا الاجتهاد الجغرافى بعد تثبيت مقومات انتماؤه الجغرافى العمومى ، أحد الوجهين الطبيعى أو البشرى ، مجالا للتخصص الدقيق • وبموجب هذا الاختيار ، يتخصص الجغرافى تخصصا دقيقا ، فى معالجة أو فى دراسة موضوعات جغرافية طبيعية وفروعها الدقيقة • وبموجب هذا الاختيار أيضا ، يتخصص الجغرافى الآخر ، فى معالجة أو فى تناول ودراسة موضوعات جغرافية بشرية ، وفروعها الدقيقة • وعلى كل وجه من وجهى الاختيار التخصصى ، كان ويظل الاجتهاد الجغرافى المتخصص فى الجغرافية الطبيعية وفروعها المتعددة ، والمتخصص فى الجغرافية البشرية وفروعها المتعددة ، حريصا على الانتماء الأصل للجغرافية • بل قل يحرص كل واحد منهما ، على الوقوف ، فى الصف الواحد ، الذى يضم كل الصفوة من الجغرافيين • وهذا معناه حسن العناية والمهارة فى التنسيق والحفاظة على أقصى درجة من التوازن الحميد ، بين اتنائين هما ، الانتماء الى عمومية التخصص الجغرافى العام ، والانتماء الى خصوصية التخصص الجغرافى الخاص •

ويكون الحرص على الوقوف في اصف الجغرافي الواحد ، والانتماء العام الى الصفوة الجغرافية بالضرورة حرصا حقيقيا ومؤكدا ، وينبغي أن يسبغ الحرص على الاعلان الصريح عن التخصص الجغرافي العلمي الدقيق .
يعني أن المتخصص الجغرافي يكون جغرافيا أولا وقبل كل شيء ، ثم هو يكون جغرافيا متخصصا بعد ذلك . ولا تعارض أبدا . بين انتماء الى التخصص الجغرافي العام بمفهومه الشامل ، وانتماء الى التخصص الجغرافي الدقيق ، الطبيعي أو البشري ، بحكم التقسيم العام الجغرافي المعمول به أو المتفق عليه . وبمعنى أن الاعلان عن التخصص الجغرافي الطبيعي ، أو التخصص الجغرافي البشري ، يكون اعلانا لا يجوز الطعن فيه ، ولكنه في نفس الوقت ، لا يستوجب أبدا انكار أو استنكار الاعلان عن الانتماء أصلا ، الى التخصص الجغرافي العام . بل قل أنه لا وجه أبدا للاعتراض على الانتماء العمومي ، والوقوف في صف واحد يجمع كل الجغرافيين في جانب ، والانتماء الخصوصي والوقوف في صف خاص ، يجمع كل فريق متخصص من الجغرافيين ، في جانب آخر .

ومن يحدثه تخصصه الجغرافي الدقيق ، ويستغرق فيه أو يتماهى ، ولا أقول يتعمص له ، يجد في رحاب هذا التخصص الجغرافي الدقيق شيئا مهما ، يستحق أن يمتنى به أو يحافظ عليه ، وأن يعمد اعتزازه ، بالانتماء الى الصفوة الجغرافية . ولكن من يحدثه تخصصه الجغرافي الدقيق ، ويستغرق فيه ، ويأخذ بمنطق التعصب الشديد له ، ينزلق الى حضيض الاستعلاء متعمدا ، حتى يقع في الخطأ ، أو حتى يتردى في حبال هذه الحطية العلمية ، في حق الانتماء الجغرافي العام . ذلك أنه يتشبث بمكانه في اصف الجغرافي المتخصص ويعرض متعمدا عن مكانه الأصل ، في إطار اصف الجغرافي العام الواحد ، الذي يجمع ويضم كسل الجغرافيين من غير تمييز بين تخصصاتهم الجغرافية الخاصة .

وينال هذا الغائب متعمدا عن وحدة اصف الجغرافي العام ما يستحقه من لوم وتقريع . وقل يصبح في نظر الصفوة الجغرافية مرتدا أو متمردا ، لأنه يخرج خروجاً شاذاً ، عن القاعدة التي يبتنى عليها الانتماء ، في تقسيم الجغرافية الى القسمين الكبيرين ، الطبيعي والبشري . وقل أن هذا الخروج المتمرد ، هو الذي يضع علم الجغرافية المعاصرة في الأزمة ، التي تحمل في أحشائها منطق الاعتراض ، على التركيب الهيكلي لبنيتها العلمية .

وينبغي أن ننظر الى هذا الخروج المتعمد عن اصف الجغرافي الواحد ،

تنظرة الاعتراض والمعارضة . ذلك أن هذا الخروج المتعدد ، هو الطعن المباشر
فى مصداقية القاعدة العامة ، التى استوجبت التقسيم الجغرافى العلمى ،
مقتضى على هذا الجغرافى المتخصص دراسة الأرض وهى وطن الإنسان
ودراسة الإنسان وهو يعيش فى ربوع الأرض . وما يتأتى أو ما يتأسس
مخالفا لهذه القاعدة ، يجب أن يسترعى الانتباه . وقد نستكره ، وينسأل
الاعتراض الحقيقى على دواعى هذا الخروج ، لأنه - كما قلنا - لا قيمة لدراسة
الأرض جغرافيا ، فى حال غياب حضور الإنسان عن صعيدها ، ولا محل
ألا يستحق حضور الإنسان ودراسته العناية الجغرافية ، من غير حضور عنى
الأرض التى يحيا فى رحابها .

هذا ، ومع التحول الهادئ ، من الجغرافية التى كانت تجاوب فلسفة
الفكر الجغرافى الحديث ، ولا تخرج عن توجيهاته ، الى الجغرافية التى أصبحت
وهى تجاوب فلسفة الفكر الجغرافى المعاصر ، لم يتنكر علم الجغرافية أبدا ،
أو لم يمترض على التقسيم العلمى الجغرافى المعمول به ، على الوجهين ، الطبيعى
والبشرى . كما لم تمترض الجغرافية المعاصرة أبدا ، على وضع الجغرافية
الطبيعية ، فى الوضع التخصصى ، على وجه خاص ، ووضع الجغرافية
البشرية ، فى الوضع التخصصى ، على وجه خاص آخر . بل قل تحافظ
الجغرافية المعاصرة على وضعها ، على هذين الوجهين ، ولا تجد فى صلب هذا
التركيب مبررا واحدا ، يستوجب الاعتراض على هذا التقسيم . بل وليس
فى نية التفكير الجغرافى المعاصر فلسفة تدعو الى ، أو تحمل وتحفز الاجتهاد
الجغرافى المعاصر ، على البحث عن تقسيم جغرافى علمى تخصصى آخر .

ومن ثم نذكر جيدا ، كيف ورت الفكر الجغرافى المعاصر هذا التقسيم
الجغرافى التخصصى ، الذى ما زال حريصا ، على أن يميز بالقل ، بين شق
التخصص الجغرافى الطبيعى فى جانب ، وشق التخصص الجغرافى البشرى
فى جانب آخر ، عن الفكر الجغرافى الحديث . وما زال الفكر الجغرافى المعاصر
حريصا على هذا الميراث ، فلا هو يستنكره ، أو ولا هو على استعداد للتفريط
فيه . بل قل أنه ليس على استعداد للبحث عن التقسيم البديل ، ولا يكاد
يقبل أى طعن ينال منه أو يرفضه . وهذا معناه بصراحة ، أن يبقى التركيب
الهيكل لبنية علم الجغرافية المعاصرة ، على ما كان عليه من قبل . ومعناه
أيضا أن يبقى هذا التقسيم الوظيفى التخصصى المعمول به مناسبا وصالحا ،
ولا محل للتغيير أو للاقلاص عن الممارسة الجغرافية المتخصصة بناء على هذا
التقسيم الجغرافى التخصصى .

وهناك أصوات خافتة تردد باستنكار هذا التقسيم الجغرافى أحيانا .
وهناك أصوات تملو أحيانا أخرى ، وهى تملن عن بعض المبررات التى تراها
وجيهة ، فى شأن استنكار أو استهجان هذا التقسيم الجغرافى ، الذى يفصل
ويعزل بين الجغرافية الطبيعية والجغرافية البشرية . وتجاوب هذه الأصوات
وهى خافتة أو وهى عالية على سؤال ، يتردد على لسان بعض الجغرافيين ،
أو يرد على خاطر الواحد منهم . ويقول هذا السؤال لماذا بالضرورة ، جغرافية
طبيعية وجغرافية بشرية ، فى إطار الانتماء الجغرافى ؟ ويقول هذا السؤال
أحيانا أخرى ، لماذا يتحتم الفصل بين الجغرافية الطبيعية والجغرافية البشرية ؟
وقد يتسلسل عرض السؤال تسلسلا على استحياء خبيث ، ويقول ألا يكفى أن
نحل الجغرافية العامة محل هذا التقسيم الجغرافى التخصصى ، فتفنى عن
خصوصية التخصص فى الجغرافية الطبيعية والجغرافية البشرية ؟

وطرح هذا السؤال على أى نحو ، وبأى طريقة من طرق الاستفسار التى
تعلن عن درجة من درجات الاعتراض ، هو الذى يعبر عن انبساط الأزمة .
وتجسد هذه الأزمة - إذا جازت هذه الصفة - شكلا من أشكال الاعتراض.
الصريح على الفصل ، الذى ابتنى عليه منطق التقسيم الجغرافى التخصصى.
أولا ، والاعتراض على التخصص بناء على هذا التقسيم الجغرافى ثانيا . ومع
ذلك فإن هذا الاعتراض ، لا يمكن أن يعبر عن اعراض حقيقى ، عن دراسة
الأرض ومعالجة الواقع الطبيعى ، أو عن اعراض حقيقى آخر ، عن دراسة
الإنسان ومعالجة الواقع البشرى . بمعنى أن هذا الاعتراض يتمم وهو
شديد التحفظ ، أو يملو صوته من غير تحفظ ، على التقسيم ، وهو فى نفس
الوقت لا يعترض على اهتمامات علم الجغرافية ، بالأرض وبالإنسان ، وبالتفاعل
الحياتى بينهما . بل إن أصوات هذا الاعتراض ، تعترف بأن هذه الاهتمامات
الجغرافية ، لا يمكن أن تكون محل جدل أو محل اعتراض ، أو محل اعراض.
أبدا . وربما يوجه هذا الاعتراض الذى تملن عنه هذه الأصوات ، فى المقام
الأول ، إلى جدوى المنطق ، الذى يؤيد التقسيم الجغرافى التخصصى ، والمبررات
التي يتأتى بموجبها المحافظة عليه ، والعمل به .

ويبدو - على هذا الأساس - أنه لا محل لأزمة حقيقية ، تواجه علم
الجغرافية المعاصرة ، شكلا أو موضوعا . ولا ينبغي أن نتخوف عليه من هبة
الأزمة . وقد لا يستوجب الأمر ، الجدل والحوار للرد على هذا التشكيك .
ولا ينبغي أن نتخوف عليه من هذه الأزمة . وقد لا يستوجب الجدل والحوار
للرد على طرح السؤال ، إعادة النظر بالفعل فى التركيب الهيكلى لبنية علم

الجغرافية المعاصر . وليس في نية الاجتهاد الجغرافى ، أن يصرّف النظر عن التقسيم الجغرافى المعمول به . ولا محل أبدا لاهمال العناية الجغرافية بالأرض ، التى تهتم بها وتفرغ لها ، الجغرافية الطبيعية . ولا محل أبدا لاهمال العناية الجغرافية بالناس وحركة الحياة ، التى تهتم بها . وننعرغ لها الجغرافية البشرية .

ولو كان القصد الحقيقى ، من وراء طرح هذا السؤال ، الذى يتكرر من حين الى حين آخر ، هو مجرد الاعتراض على اهتمام علم الجغرافية المعاصرة ، بأى من هذين الشقين أو هذين القسمين الجغرافيين ، يصبح من حقنا أن نرفض هذا القصد الذى يتهم ويهاجم متعمداً ذلك أنه . يبدو عندئذ وكأنه الطعن المباشر ، الذى لا يستهدف غير التخريب ، وهمد فلسفة الفكر الجغرافى من الأساس . وينبى أن نستبعد هذا القصد السيئ ، لأن الاقدام على الهدم ، يستوجب احلال فلسفة أخرى محلها . ومن ثم لا يكاد يعطى طرح هذا السؤال انطبعا واضحا عن الرغبة فى احلال فلسفة جديدة غير فلسفة الفكر الجغرافى التى تميز هذا التقسيم الجغرافى ، أو عن الرغبة فى هدم التركيب الهيكلى لبنية علم الجغرافية من الأساس . ذلك أن الهدم لا يعنى غير حرمان الاجتهاد الجغرافى من العناية الملتزمة ، بالأرض ، وبالناس ، وبالتفاعل بينهما ، فى المكان والزمان .

وينبى أن نفترض حسن النية - على كل حال - ، وأن نتوقع سلامة المقصد فى الأصل ، لكى يكون فى وسعنا أن نجادل ، أو أن نحاور ، حتى يتسنى الرد ردا موضوعيا على طرح هذا السؤال . بل ولا ينبى أن يكون الهدف من خلال الحوار الفكرى الهادى ، أو من خلال الجدل الموضوعى الملتزم ، غير الوصول الى الاجابة السلمية . بل قل ينبى أن يفضى هذا الجدل أو هذا الحوار ، فى نهاية المطاف ، الى اقتناع حسن ، يبقى على التقسيم الجغرافى والعمل بموجبه على مستوى التخصص الجغرافى ، أو الى عدم اقتناع بجذوى هذا التقسيم الجغرافى ، الذى يحتوى التخصص الجغرافى الطبيعى ، والتخصص الجغرافى البشرى . والمهم أن يتأتى هذا الاقتناع ، أو عدم الاقتناع ، فى هدوء ، ودون تمرىض بنية علم الجغرافية المعاصرة ، لهزات عنيفة متعصبة ، أو لزلزلات خطيرة مدمرة ، تهد أو تهدد كيان العلم وأصوله الفلسفية .

وإذا أفضى الجدل الى الاقتناع بجذوى هذا التقسيم الجغرافى ، تنتهى القضية . ويبقى هذا التقسيم لكى يحتوى الاهتمام الجغرافى بالأرض ، والاهتمام الجغرافى بالناس وبالحياة ، فى الوضع المتعارف عليه .

أما إذا لم يكن هناك اقتناع بجدوى هذا التقسيم ، كان من الطبيعي أنه لتعقب موجبات عدم الاقتناع ، وأن نختبر المبررات التي تؤيد الاعتراض وعدم الاقتناع . كما ينبغي أن نتلمس أيضا ، كيف يكون الطعن في حتمية هذا الفصل الجغرافي بين الجغرافية الطبيعية والجغرافية البشرية ، وهما في إطار الجغرافية الموحد . ومبلغ علمي أنه لا طعن في جوهر الفلسفة التي تحتم هذا الفصل ، ولا مبرر أيضا لهذا الطعن .

والخوف كل الخوف من أن يمضى هذا الطعن الذي لا يطمح في فلسفة الفكر الجغرافي ، إلى حد ، لا تتضرر به بنية علم الجغرافية المعاصرة أبدا . ولكن يتضرر منه فعلا من يصر على هذا الاعتراض دون مبرر وجيه . ويحق لنا أن نسأل عن سبب هذا الاعتراض ، أو سبب عدم الاقتناع بجدوى هذا التقسيم الجغرافي ، الذي يتحدد به مجال التخصص الجغرافي الدقيق . كما ينبغي أن نطلب من كل من يبدي سببا لعدم الاقتناع ، التوجه البديل إلى تقسيم جديد ، بشرط عدم التفريط في الاهتمام الجغرافي بالأرض ، والاهتمام الجغرافي بالإنسان وحركة الحياة .

وإذا كان هناك شيء من الشك في جدوى هذا التقسيم الجغرافي ، الذي يأتى بموجبه التمييز ، الجغرافية الطبيعية ، والجغرافية البشرية ، كان من الضروري أن نتدارك هذا الشك حتى لا يصل إلى درجة عدم الاقتناع . وهذا معناه أن من يشك أو من يتشكك ، أو من يشكك ، لا يكاد يقصد الطعن لذاته ، في جدوى هذا التقسيم الجغرافي ، ولا يقصد بالتالي الطعن في منطق وفلسفة الفكر الجغرافي ، الذي يؤدي إلى هذا التقسيم ، أو الذي يباركه . ويأخذ به . وقل أن هذا المتشكك ، ربما كان يبحث أو يحاول العثور عن تقسيم آخر أكثر جدوى . وهذا هو الاحتمال الشارد الضعيف . ولكن الاحتمال الوارد الآخر ، فربما تمثل في البحث عن وسيلة علاج ، تواجه أو تعالج شروء ، أو تمرّد هذا التخصص الجغرافي ، بموجب هذا التقسيم . وعلاج هذا التمرّد ، يعنى مواجهة الخروج على الصف الجغرافي الواحد ، أو الانتماء عن حتمية الانتماء العام ، إلى الصف الجغرافي الواحد ، الذي تمود على الجمع بين التخصص الطبيعي والتخصص البشرى .

وكان طرح هذا السؤال ، وهو لا يعلن عن عدم الاقتناع بجدوى هذا التقسيم الجغرافي ، لا ينطوى على ارادة التمرّد أو الشروء . وقل أنه إذا كان قد طالب بإعادة النظر في التركيب الهيكلي لبنية علم الجغرافية المعاصرة ، فيكون في الغالب ، في موقف الدفاع عنها ، في مواجهة التمرّد أو الشروء

الذى يبيده غرور التخصص الجغرافى الدقيق . وفى اعتقاد جغرافى صريح « أن هناك فعلا ، من تحدثه نفسه ، ويزين له غروره ، التمرد وصولا الى حد الشرود . ويسفر هذا الشرود أحيانا ، أو هذا التمرد أحيانا أخرى ، الى حد الانفلاق أو التوقع فى التخصص الجغرافى الدقيق ، أو الى حد التنكر للانتماء الجغرافى العام . ومن ثم يكون الهروب والتهرب من الوقوف فى الصف الجغرافى الواحد . وتوظيف طرح هذا السؤال فى موقف الدفاع ، يجسد محاولة إنهاء موجبات هذا التخصص الجغرافى الدقيق ، حتى يتجنب علم الجغرافية المعاصرة ، عواقب ، شرود الفاردين والمتبردين ، وتوقف نزيف الخروج المتصاعد عن الصف الجغرافى الواحد »

وفى اعتقادى أن من يبدو وكأنه يطعن فى حتمية هذا التقسيم ، لا يفعل ذلك متعمدا ، وهو متجرد من الفرض . وربما كان هذا الطعن وسيلة ، يريد بها أن يقطع الطريق على من يضل ، ويزين له تخصصه الجغرافى الدقيق . الانزلاق فى مصيدة الشرود والتوقع ، وصولا أحيانا الى حد الانسلاخ التهاوى من الصف الجغرافى . وقل ربما يريد أن يفرغ هذا التقسيم الجغرافى من مضمونه ، لكى لا يدع أمر اختيار التخصص الجغرافى مباحا ، ثم يستباح بسوجه هذا الشرود أو التمرد ، بكل عواقبه الوخيمة ، حتى يؤثر على سلامة الجغرافية المعاصرة . وكان الفرض الذى يضمه ، من يبدو وهو يطعن فى التقسيم الجغرافى ، يتمثل فى العمل على تجسيد الحق فى هذا الاختيار ، أو تجسيد العمل به تحت شعار التخصص الجغرافى الدقيق . وهذا التجسيد هو الذى يحبط تقاليع هذا الانزلاق الى مواطن التمرد والشرود . ومن ثم يفرض استقاط هذا التقسيم والاقلاص عنه ، على ذات الجغرافى ، الذى يتحمل مسئولية العمل الجغرافى ، أن يكون جغرافيا بالفعل ، أو أن لا يكون . بل قل أنه يرى فى استقاط التقسيم الجغرافى ، وسيلة حرمان تحرم من يحدثه غروره الجغرافى التخصصى الخاص بالشرود أو بالتمرد ، وتوقفه عند حده .

ونقول أنه ليس بهذا الأسلوب ، الذى يطعن فى التقسيم الجغرافى من حيث الشكل ، ويقتنع به من حيث الجوهر ، يكون العلاج ، أو يكون البحث عن حل فى مواجهة هذا الشرود ، الذى يتسبب فى الأزمة . وقل أنه لسو استجبتنا لهذا الأسلوب ، كان علينا ، أن نعيد النظر فعلا فى التركيب الهيكلى لبنية الجغرافية المعاصرة . بل قل يكون لزاما علينا أن نحتال حتى نتلمس التركيب الهيكلى الجديد ، الذى يخفى ملامح هذا التقسيم وشكله لإظهار ، ويحافظ فى نفس الوقت على الجوهر ، الذى يبقى على التخصص الجغرافى الدقيق فى كل قسم من هذين القسمين ، ويفرض على الجغرافى المتخصص ما يكبل

أداة الشرود فيه ، أو لا يدع له فرصة التمرد على وضعه ومكانه ، في الصف الجغرافي الواحد .

وفي اعتقاد الجغرافيين جميعا دون استثناء ، أن التخصص الجغرافي الدقيق ، ضروري وواجب ، ولا يجوز التفريط فيه أبدا . ويتأكد هذا الوجوب سواء كان التخصص الدقيق في إطار البنية الجغرافية الحالية ، أو يكون في إطار البنية الجغرافية المرتقبة ، في حال إعادة النظر في تركيبها الهيكلي .
ريبييه التخصص الجغرافي الدقيق — على كل حال — في أي من الحالتين فرص الشرود والخروج من الصف ، لكسل من يملك الاستعداد للشرود المفرور ، والوقوع في الخطأ . بمعنى أن طلب إعادة النظر مرفوض ، شكلا وموضوعا ، ولا لزوم له أبدا . ذلك أن من يملك الرغبة في الشرود ، يزين له غروره هذا الشرود بالفعل ، ولا شيء يمكن أن يمنعه أو أن يردعه أو أن يقوى فيه دواعي انتشيث بعمومية الانتماء إلى الصف الجغرافي الواحد .

ومهما يكن من أمر ، هذه الأزمة — إذا أجاز هذا التمييز — فإن الاجتهاد الجغرافي المعاصر ، لا يهتز . ويحسن هذا الاجتهاد الجغرافي المعاصر الاستماع إلى السؤال ، الذي يطعن متعمدا ، أو الذي يثير عاصفة من الشك فقط ، في سلامة التركيب الهيكلي لبنية علم الجغرافية ، ويحاول ويجادل بمصدر رطب ، وعقل متفتح . ولا يجد هذا الاجتهاد الجغرافي المعاصر الرزين ، مبررا واحدا ، يحق بموجبه إعادة النظر في هذه البنية ، أو في تقويم سسلامة تركيبها الهيكلي .

وتحافظ الجغرافية المعاصرة على هذه البنية ، التي تستوجب التقسيم الجغرافي ، كما ورثتها عن الجغرافية الحديثة . وهناك أكثر من مبرر وجيه ، يدعم الجغرافية المعاصرة ، في اتخاذ هذا الموقف ، والاصرار على هذا التقسيم الجغرافي . وتدعو الجغرافية المعاصرة ، إلى وجوب التخصص الجغرافي الدقيق في الجغرافية الطبيعية ، جنبا إلى جنب ، مع التخصص الجغرافي الدقيق في الجغرافية البشرية . ولا تنازلات في هذا الخصوص أبدا . وقل أنها تشجع وتحفز هذا التخصص الجغرافي الدقيق ، على أن يعمل لحساب التجديد في الانجاز الجغرافي للتخصص الدقيق . ولا يضع علم الجغرافية بحد ذلك كله ، حظرا على التخصص الجغرافي ، ولا على الإبداع في هذا التخصص الجغرافي الدقيق . ولكن هناك شروطا ينبغي حسن الاستماع إليها والعمل بموجبها .

وتتمثل هذه الشروط في :

(أ) يجب أن يحافظ الجغرافي أولا على انتمائه الى الصنف الواحد ،
الذي يجمع بين جميع الجغرافيين بصرف النظر عن التخصص الجغرافي الدقيق .
وفي وسع الجغرافي أن يحافظ على التوازن والتوازي بين الانتماء للصنف
الجغرافي العام الواحد ، والانتماء للتخصص الجغرافي الدقيق .

(ب) يجب أن يتفرغ الجغرافي للأداء ، وصولا الى حشد الإبداع في
التخصص الجغرافي الدقيق ، دون مساس بأسس وأصول ، وقواعد عريقة ،
قد لرغ التفكير الجغرافي من ارسائها ، وأبتنى عليها سلامة التركيب الهيكلي
للبنية الجغرافية ، منذ وقت طويل .



ثالثا : أزمة الأسلاخ بعض الاحتمالات الجغرافية :

تواجه الجغرافية المعاصرة ، وهي علم عمل ، له اهتمامات عملية تطبيقية ،
بعض المشاكل والازمات ، بالقدر المناسب من الموضوعية والحسم . ويرى
علم الجغرافية المعاصرة ، أن مثل هذه المواجهة تمثل شيئا من هبوم العمل ،
أو من متاعبه التي ينبغي التعمد عليها ، دون خوف أو حساب كبير للعواقب .
ويخرج علم الجغرافية المعاصرة من هذه المواجهة - في كثير من الحالات - ، وقده
اكتسب أو تزود بخبرات جديدة أو ازداد رسوخا وقدرته على الأداء والانجاز
الجغرافي الأفضل - ومع ذلك ، يبقى أن نشير الى تخوف علم الجغرافية
المعاصرة الشديد من شرود أو تمرد أو من انحراف التخصص الجغرافي
الدقيق ، في بعض الحالات الاستثنائية ، أو الشاذة .

وكان من الضروري أن يتصدى علم الجغرافية المعاصرة لهذا الانحراف ،
وأن يندد به ، وأن يتلمس وسائل ردعة وتطويعه . وقل كان من الضروري
أيضا أن يدافع علم الجغرافية المعاصرة ، دفاعا شريفا عن اهتماماته المتعددة
وعنايته بدراسة الأرض وبدراسة الانسان وبدراسة حركة الحياة والتعامل
بين الانسان والأرض . ومع ذلك يعاني علم الجغرافية المعاصرة ، وتعاثي معه
الصفوة من الجغرافيين ، من استعمار علم القدرة على انهاء أو ابطال أو وقف
تيار هذا الشرود والتمرد . بل قل تزداد هذه المماناة ، عندما يتجه تيار هذا
الشرود الى حد الانسلاخ عن صلب التركيب الهيكلي لعلم الجغرافية ، ويجد

الشُرود ، من غير المتخصصين فى الجغرافية ، تشجيعا يشجع هذا الانسلاخ ، ويدعو اليه .

وصحيح أن الجغرافية المعاصرة ، فكسرا وعلميا تدافع عن مفاهيمها واهتماماتها ، ولا تسكت فى مواجهة الشُرود أو التمرد . وصحيح أيضا أنها تعمل كل ما فى وسعها ، لكى تعيد هذا الشُرود الى جادة الصواب ، وتجيد توجيه الشارد الى الانسلاخ . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، أن ارادة الشُرود لا تستسلم ، ولا تثوب الى رشدنا ، لأن موجبات هذا الشُرود ، وهى تختلط بالفرور ، تزين للانسلاخ الاصرار على مشوار الشُرود ، أو الخروج عن الصنف الجغرافى ، خروجا متعمدا بلا عودة ، أو دون المحافظة على دواعى الانتماء الجغرافى .

ويمثل هذا الانسلاخ فى أسهل كلمات ، عملية البتر التى يتعرض لها الكيان الجغرافى . وقل لا يسفر هذا الانسلاخ ، عن شيء أهم أو أخطر من انقطاع الصلة العضوية ، بين علم الجغرافية وهو بمثابة الأم فى جانب ، وبعض الاهتمامات الجغرافية الطبيعية، أو الاهتمامات الجغرافية البشرية فى جانب آخر . ولا شيء معقول يمكن أن يبرر هذا البتر ، أو أن يدعو علم الجغرافية الى التفريط فى الاهتمام الذى يتعرض لهذا الانسلاخ . ومن ثم تتخذ الجغرافية المعاصرة ، علما وفكرا ، موقفا مناسبيا ، وهى تواجه هذا الانسلاخ .

وقل أن هذه الاهتمامات ، سواء كانت طبيعية أو بشرية ، كانت قد نشأت وتشكلت ، فى الاطار الجغرافى . وقل أيضا أنها كانت تتوجه فى الماضى ، كما تتوجه فى الوقت الحاضر ، من خلال البحث الجغرافى المناسب ، توجهها رشيذا وسديدا ، الى الهدف الجغرافى . بل قل أن كمل ما فى محتوى هذه الاهتمامات ، يعلن فى الظاهر ، وفى الباطن ، عن الولاء للاثتماء الجغرافى . ويظل الاجتهاد الجغرافى المعاصر ، حريصا على هذه الاهتمامات ، ولا يقدم أبدا على التفريط فيها . وما زال علم الجغرافية المعاصرة حريصا على أن يضع هذه الاهتمامات ، فى بؤرة العناية الجغرافية العلمية العملية الكاملة . ومن ثم يبدو الاجتهاد الجغرافى المعاصر ، وكأنه لا يعترف بالشُرود ، ويستخف به ، أو وكأنه لا يقر هذا الانسلاخ ، ولا يتردد فى استنكاره وعدم الاعتراف به .

ويعلن هذا الانسلاخ بالضرورة ، عن ولادة علم جديد ، يخرج من

تحت الثوب أو من تحت الرداء الجغرافى . ويتم الاجتهاد العلمى الشارد مبتعدا عن الانتماء الجغرافى ، الى قطع الصلة ، بين هذا العلم الجديد ، وقواعد علم الجغرافية . وصحيح أن هذا القطع لا ينتهك غير الشكل ، ويبقى الاتصال من حيث الجوهر سليما لا ينقطع أبدا . ولكن الصحيح أيضا ، أن الأيدى التى ترتكب هذه الخطيئة وهى متعددة ، تعبت وتحاول أن تبتنى الحاجز الذى يقطع خط الرجعة ، على أى احتمال عاقل للعودة الى الأصل الجغرافى .

ويحاول هذا الاجتهاد العلمى الشارد أو الخارج عن الانتماء الى الجغرافية ، أن يخرج عن القواعد والأسس المعمول بها ، فى الاطار الجغرافى الجامع ، لكل الاهتمامات ، بالأرض وبالإنسان ، وبالتعامل الحياتى بين الإنسان والأرض . ويتولى هذا الاجتهاد العلمى الشارد ، سواء كان جغرافيا قبل أن يتبرا من الانتماء الجغرافى ، أو كان غير جغرافى واشترك فى اتمام هذا الانسلاخ ، مسئولية وضع وصياغة القواعد والأسس الجديدة ، التى يبتنى عليها ، الاطار العلمى المناسب لهذا العلم الجديد ، حديث الولادة .

وهكذا تكون الأزمة التى تواجه علم الجغرافية المعاصرة ، والفكر الجغرافى الذى يدعم ويشد أزر هذا العلم ، لحساب الهدف الجغرافى الجديد . ويجرم علم الجغرافية هذا التوجه الشارد المتمرد ، ويدين قضية البتر الذى يتعرض له الكيان الجغرافى ، بل قل أنه يرى فى هذا الانسلاخ دون مبرر موضوعى وجيه ، شكلا من أشكال التفتش والتخريب والهدم . ويكون علم الجغرافية المعاصرة فى صحبة الفكر الجغرافى مسئولاً عن حماية الكيان الجغرافى الموحد ، وعن الدفاع عن اهتماماته فى الاطار الجغرافى . كما يكون هذا الاجتهاد الجغرافى مسئولاً عن حسن مواجهة الأزمة ودواعى التخريب فى الكيان الجغرافى ، وحسن اختصاص الصدمات ، التى تتسبب فيها قضايا الانسلاخ والخروج عن عمومية ثم عن خصوصية الانتماء الجغرافى .

وبصرف النظر عن مبالغ خطورة هذا الانتهاك ، الذى يتعرض له الكيان الجغرافى ، يجب أن نتبين كيف يسفر هذا الانسلاخ عن مولد علم جديد ، تحت سمع وبصر علم الجغرافية . وبصرف النظر عن كل المسائل التى يقضى اليها هذا الانسلاخ ، وهو يعلن عن بتر اهتمام من الاهتمامات الجغرافية ، ينبغى أن نعلم جيدا عواقب هذا البتر ، ومبلغ تأثيره على الكيان الجغرافى . وقد يتضمن الاجتهاد الجغرافى المعاصر لهذه المواجهة ،

لكي يتعرف على كيفية الانسلاخ ، وعلى جدوى نشأة هذا العلم الجديد وقد لا يمتنع الاجتهاد الجغرافي اعتراضاً شديداً على نشأة هذا العلم الجديد ، وهو يجاوب حاجة الحياة ، بما يضيفه من انجاز مفيد ، الى الرصب العلمى الانسانى . وقد يترفق الاجتهاد الجغرافي بهذا العلم الجديد ، ويعين ويزوده ، على اعتبار أنه نشأ وتدقق من نبع وحلة المعرفة فى الاطـ الجغرافي . ولكن يبقى . بعد ذلك كله ، الاعتراض الجغرافي . الشديد عـ جدوى الانسلاخ ، وهو يسأل عن لماذا يولد هذا العلم الجديد ؟ بل وـ قيمة هذا العلم الجديد ؟ اذا كان توجه البحث فيه ، يقع فى خطيئة التكرار أبى الثنائية ، فى التناول . ومن ثم تسأل الجغرافية المعاصرة بالملاح شديد عـ جدوى هذه الثنائية ، وما هو وجه التجديد الحقيقى أو التجويد العلمى . من وجهة النظر العلمية الموضوعية .

وعلم البيئة مثلاً ، من العلوم التى نشأت ، من خلال هذا الشرود أو من خلال هذا الخروج عن اطار وحلة المعرفة الجغرافية . ويسجل الاجتهاد الجغرافي فى مرحلة انتعاش علم الجغرافية الحديثة ، وفى مرحلة التحول الى علم الجغرافية المعاصرة ، اهتماماً وعناية حقيقية بدراسة البيئة ولم يخلت أبداً ، أن أهمل أو أن تغاخذ الاجتهاد الجغرافي فى دراسـ البيئة ، على صعيد المساحة المعنية ، فى الزمان والمكان ، بل قل كانت هناك محاولات جادة ، من أجبل ، وضـ الاطار أو الحد الذى يكفل حبكـ والبيئة ، فى المكان . ومع ذلك . لست أدري لماذا كان الشرود ؟ وكيف أفضـ هذا الشرود الى الانسلاخ من صلب التركيب الهيكل للبيئة الجغرافية ؟ .

وقد يجهل الاجتهاد الجغرافي . المعاصر بالفعل ، دواعى وموجبات هـ الانسلاخ ، التى أدت الى نشأة علم البيئة . ولكنه يدرك فى نفس الوقت ، أن أولئك الذين زين لهم الشرود فرض هـ الانسلاخ ، يعتمدون إقامة الحاجز أو السد الذى يرمخ انقطاع الصلة ، بين علم البيئة وعلم الجغرافية . بل أنهم ، يستنكرون أحياناً هذه الصلة استنكاراً شديداً ، يبلغ حد التنبج . ويدرك الاجتهاد الجغرافي أيضاً ، أن توجه الدراسة والبحث فى علم البيئة الذى ، يتبرأ من الانتماء الجغرافي ، ويتنكر للصلة بينهما وبين علم الجغرافية ، يقع فى خطيئة الثنائية ، فى التناول ، أو فى الدراسة .

وتأسيساً على خطيئة الثنائية فى التناول والدراسة والبحث الذى يتولى أمره الاجتهاد العلمى فى علم البيئة ، يكون الاعتراض الجغرافي الشديد ، على موجبات هذا الانسلاخ ، وعلى جدوى نشأة هذا العلم وانقطاع

صلته بعلم الجغرافية المعاصرة * ولودققنا جيدا ، في صلب اهتمامات علم البيئة ، وتوجهات البحث العلمى عن البيئة ، وهو يتناول أو وهو يعالج البيئة الطبيعية ، أو وهو يتناول أو وهو يعالج البيئة البشرية ، وصولا الى النتائج ، التى تجاوب الهدف الجغرافى فى نهاية المطاف ، تبين لنا كيف يكون الوقوع فى خطيئة التكرار ، أو الثنائية فى التناول ، والتوازى فى المعالجة .

ومن خلال مراجعة البحث العلمى عن البيئة الذى ينجزه الباحث الجغرافى ، ومراجعة نفس البحث العلمى عن البيئة ، الذى ينجزه ، الباحث غير الجغرافى أو الذى ينجزه متخصص فى علم البيئة ، نفهم جيدا معنى وأبعاد الثنائية فى التناول والمعالجة . ويبدو الباحثان الجغرافى وغير الجغرافى : وكأنهما ينهلان من منهل واحد . وقل يمشى بهما هذا البحث عن البيئة على دربين متوازيين ، وهما يطلان ويتطلعان الى نفس المنظور البيئى على صعيد المساحة المعنية . ولا مجال لأن نجد المبرر ، حتى نتعلل ، أو حتى نتصور ، أن الجغرافى يطل على البيئة من زاوية خاصة ، ولها فى رؤيته ، وفى رأيه الجغرافى ، منظور واضح وفهم خاص ، وأن عالم البيئة يطل على نفس البيئة من زاوية خاصة أخرى ، ولها فى رؤيته ، وفى رأيه البيئى ، منظور واضح آخر وفهم خاص مختلف . ولو كان الأمر كذلك ، لهان هذا التناول المتوازى ، ولكان فى وسعنا أن نفتخر هذه الثنائية والتكرار ، على اعتبار أن منظور الواحد منهما ، يتم منظور الآخر ، وحتى تكون الدراسة فى نهاية الأمر أكثر عمقا واتساعا .

وإضافة الى هذه الثنائية فى التناول أو فى المعالجة ، هناك أيضا التوازى فى هذا التناول والمعالجة . ويكون هذا التوازى فى المعالجة ، حتى يصعب التمييز البين ، بين الهدف الجغرافى من دراسة البيئة ، وتقصى الحقائق التى تجاوب هذا الهدف فى جانب ، وهدف عام البيئة من الدراسة : البيئية ، وتقصى الحقائق التى تجاوب هذا الهدف فى جانب آخر . وتقصى دراسة البيئة فى علم البيئة على درب ، يوازى الدرب الذى تقضى فيه .

دراسة البيئة فى علم الجغرافية المعاصرة • وكان لا موانع ولا مبررات وجيهة تمنع علم الجغرافية المعاصرة ، ولا علم البيئة من دراسة البيئة ، دراسة تفتقد بينهما التكامل ، وتبين التوازى • وفى الحالتين تمكف الدراسة البيئية والدراسة الجغرافية للبيئة ، على معالجة البيئة ، وأبعاد وجودها فى المكان والزمان ، فى اطار الطبيعة ، وعلى معالجة البيئة ، وحضور حركة الحياة فى ربوعها ، وأبعادها البشرية • وتجمع الدراسة الجغرافية والدراسة البيئية ، بين وجهه البيئة الطبيعى ، ووجه البيئة البشرى ، فى الاطار الواحد ، لكى تتجسد البيئة الجغرافية فى المكان والزمان ، ويتحدد وجودها الجغرافى فى المساحة المعنية • ولا يجد علم البيئة ، عنلما تجرى نفس الدراسة المتخصصة ، غير استخدام نفس الأسلوب والمنهج • بل قل أنه ينهج نفس المنهج ، لتجسيد الجمع بين البيئة الطبيعية ، والبيئة البشرية ، ويستخدم نفس التعبير ، فإذا بها على هذا المستوى الجامع بينهما ، هى يعينها البيئة الجغرافية •

ويخطئ من الجغرافيين ، كل من لا يعترض عن هذا الانسلاخ ، أو كل من يسكت وكان الأمر لا يعنيه ، ولا يستحق أن يصره التفاتا ، أو وكأنه انسلاخ غير ذات معنى • ويخطئ أيضا كل من يتلمس الذرائع ، أو يجند المبررات دفاعا عن هذا الشرود ، الذى يمهّد لهذا الانسلاخ • ويرتكب أفدح الخطأ ، كل من يتصور - من غير حق - أن مثل هذا الانسلاخ ، الذى يسفر عن نشأة علم يوصف بسلامة نية ، بأنه جديد ، وأنه علم يعمل لحساب التجديد ، يمكن أن يأتى بقىء علمى جديد ، يختلف عن ما تاتى به الدراسة الجغرافية •

وينبغى أن نشك وتشكك معنا فلسفة العلوم ، فى شرعية مثل هذا العلم الذى يقع فى خطيئة الثنائىة فى التناول ، وفى خطيئة التوازى فى المعالجة ، حتى لا يمكن تمييزه عن علم الجغرافية • كنا ينبغى أن نشك وأن تشكك معنا فلسفة العلوم ، فى مصداقية الاتجاه الى التجديد ، حتى يتسنى لهذا العلم حديث النشأة ، انسلاخا من عام الجغرافية ، أن يضيف

خشيئا له جدوى ، الى الرصيد العلمى ، لحساب الانسان . بل قل كيف يكون هذا العلم جديدا ، وكيف يتسنى له هذا التجديد ، أو الاضافة الى الرصيد ، وهو يتناول موضوعات تتناولها عناية ودراسات علم الجغرافية المعاصرة ، ثم هو يحاكى ويقلد ولا يجدد فى المعالجة ، حتى تتوازى هذه المعالجة مع معالجة علم الجغرافية لنفس الموضوع ؟

ويواجه علم الجغرافية المعاصرة هذا الموقف ، الذى يبدأ بالشروء ، وينتهى بالانسلاخ ونشأة مفتعلة ، لعلم جديد ، بشجاعة وصبر . وصحيح بأن علم الجغرافية المعاصرة ، لا يوافق ، ولا يقر أبدا هذا الانسلاخ ، ويعترض عليه اعتراضا شديدا . وصحيح أن أفكار علم الجغرافية المعاصرة ، التى تعلمن عن هذا الاعتراض ، لا تملك القدرة أو الوسيلة ، على إعادة هذا الشرود ، أو ارجاعه الى جادة الصواب . ولا تملك الجغرافية المعاصرة العصا الفليضة ولا العصا السحرية التى توقف تيار الانسلاخ . ولكن الصحيح بعد ذلك كله أن علم الجغرافية المعاصرة ، لا ولم ولن يتنازل أبدا أو يصرف النظر ، عن الاهتمامات التى تعرضت لحماقات الشرود والتمرد والانسلاخ . ولا تكف اتجاهات علم الجغرافية المعاصرة أبدا ، عن معالجة هذه الاهتمامات ، لأنها لا تتبرأ من المسئولية عنها . وقل أن علم الجغرافية المعاصرة لا يتنازل عن هذه المسئولية ، وكأنه يتخفف منها الى العلم الجديد . وهذا هو الجانب الإيجابى الذى تتخذه الجغرافية المعاصرة ، أو الذى تعلمن به عن استمرار اعتراضها ، الذى لا يسكت عن هذا الانسلاخ عن الكيان الجغرافى .

وعلى هامش هذا الموقف الإيجابى الرشيد ، يبدو وكأن علم الجغرافية المعاصرة ، يعتمد استبدال هذه الأزمة ، حتى يكاد لا يعير الانسلاخ أى اهتمام . واستبدال الأزمة شيء ، والسكوت عن الانسلاخ شيء آخر ، لأنه يعنى الاعتراف بقطع الصلة مع الجزء من الاهتمام الجغرافى الذى انسلاخ . وهذا هو الذى لم يحدث أبدا ، والا فكيف نفسر استمرار عناية علم

الجغرافية المعاصرة مثلا ، بالبيئة ، على مستوى كل الأبعاد الجغرافية ، التي ،
ينطويها البحث دراسة ومعالجة وتدقيقا ، لحساب الهدف الجغرافي ؟

ومن غير أى استنكار ، أو من غير أى استهجان ، يجرح الانسلاخ ،
يكون هذا الاستدبار الذى يهمل المسألة الجغرافية الأصل والمنشأ ، ولا-
يقيده حرية من تحدته نفسه ، ويتصور أن فى وسعه أن يعتنى بهذه
المسألة . وتترك الجغرافية المعاصرة لمن يعالج البيئة مثلا ، الحق فى البحث ،
الحر ، عن زاوية أخرى يطل من خلالها ، على البيئة ، وهى فى ثوبها
الجغرافي ، حتى يثبت أن فى وسعه ، أن يكسوها بثوب جديد ، أو أن
يضيف عنها شيئا مفيدا . يستحق عليه الثناء . ومع ذلك فإن الاعتقاد-
الجغرافي ، يكون واثقا من أن هذا البحث الذى يسفر عنه من تحدته نفسه-
بالانسلاخ ، لن تتكشف له هذه الزاوية ، التى يطل فيها بعين غير جغرافية-
على البيئة . كما يكون الاعتقاد الجغرافي واثقا ، من أن هذا البحث الذى
تتبرأ من خطيئته العلمية ، قبل أن يتبرأ منها لن يجد ، ولن يضيف بعد-
ذلك كله ، شيئا له جدوى بالفصل ، غير الذى تضيفه بحوث علم الجغرافية
المعاصرة .

ولا شيء يمكن أن ينتصر لعلم الجغرافية المعاصرة ، فى مواجهة هذه
الآزمة ، غير هذا الاستدبار فى صحبة استمرار العناية باهتمامات الجغرافية ،
وكان شيئا من هذا الانسلاخ لم يحدث . بمعنى أن لا شيء يفضى هذه
الآزمة ، غير عدم التفريط فى العناية ، بأى ظاهرة كانت الجغرافية قد
تمودت على أن تعتنى بها ، لحساب الهدف الجغرافي . وبمعنى أن يتجنب-
علم الجغرافية المعاصرة ، التنازل عن موضوع من الموضوعات ، التى يحملها
الشهود ، على الانسلاخ ، من التركيب الهيكلى من البنية الجغرافية .

وفى الاعتقاد الجغرافي أنه لا مبرر لهذا التنازل . وقل أن التنازل أو
التفريط ، فى مثل هذه الحالة يضعف العمل الجغرافي أصلا ، ويطن البنية
العلمية للجغرافية طعنا خطيرا . وليس من الحكمة فى شيء ، أن يقدم
الاجتهاد الجغرافي على تنازل أو تفريط ، من شأنه أن يضعف موقف علم

الجغرافية فى مواجهة كل اهتماماته • بل قل الحكمة كل الحكمة ، تكون فى أن يدعم الاجتهاد الجغرافى عنايته بالموضوع ، وأن يشد أزر الدراسة فيه ، لحساب الهدف الجغرافى • بل قل لا شئ يشد أزر علم الجغرافية ويدعمه غير التجويد فى الأداء الجغرافى فى الموضوع ، وغير العناية بترسيخ فعل واثـر كل المتغيرات ، التى ينطلق بموجبها ومن أجلها علم الجغرافية الى ميادين العمل الجغرافى التطبيقى ، لكى يتسنى ترسيخ جدوى الهدف الجغرافى ، وهو الذى لا ينبغي أن يكون أبدا ، لحساب غير حساب الانسان ، غى المكان وفى الزمان •



خاتمة

بيان وتعليق عن توجهات علم
الجغرافية المعاصرة

خاتمة

بيان وتعليق عن توجهات علم الجغرافية المعاصرة

يمضى عمل واهتمامات علم الجغرافية المعاصرة ، فى الاتجاه الصحيح الذى يلبى ويطاوع حاجة العصر . ويوغل علم الجغرافية المعاصرة برفق وعناية شديدة ، فى مجالات العمل الجغرافى التطبيقى . وتكون البحوث الجغرافية العلمية العملية التطبيقية ، التى تتوجه الى الاعلان عن رأى الجغرافى وهو الذى يرشد المفسور الانسانى والابداع المفسارى فى أهم مجالات تعديل حد المصالحة ، مع الطبيعة وقوة فعل تحدياتها وضوابطها . فى المكان .

وفى عز زحمة هذا العمل الجغرافى المعاصر ، يواجه أو يتعرض علم الجغرافية المعاصرة ، لبعض الأزمات . ولكن مهما يكن أمر هذه الأزمات العارضة ، التى تواجه علم الجغرافية المعاصرة ، فانه لا يهتز ولا يتردد فى تجويد وتجديد أدائه ، لحساب العمل التطبيقى . وقل أن الفكر الجغرافى المعاصر لا يكف أبداً عن دعم هذا الأداء المتفتح ، وهو يتحسس للتجديد ، أو وهو يعتمد التجويد ، فى انجاز العمل الجغرافى التطبيقى .

وفى الوقت الذى لا يهتز فيه أداء علم الجغرافية المعاصرة ، ولا يعبر هذه الأزمات المارضة اهتماما كبيرا ، ولا يستشعر أى خطر على الهدف الجغرافى ، فانه يحتوى الأزمة ولا يصيبه الاحباط أو الاحساس بغيبوبة الأمل . وقل أن الاجتهاد الجغرافى يقظ ، يواصل اقدامه ، من غير توتر أو من غير انفعال ، على الأداء الجغرافى العلمى العمل التطبيقى المناسب ولا يسكت هذا الأداء الجغرافى ، عن ترسيخ التجديد والتجويد الجغرافى . على مستوى التطبيق ، الذى يعرف كيف تنتفع به حركة الحياة وهى تواجه الطبيعة وقوة فعلها ، فى المكان والزمان . بل قل أن هذا الاجتهاد الجغرافى ، يبدو دائما فى أنسب استعداد للالتزام الموضوعى ، بالهدف الجغرافى الجديد ، وهو شديد العناية والاهتمام بتوجهاته التطبيقية .

وهكذا ، يعكف الاجتهاد الجغرافى المعاصر ، ولا يفضل عن حراسه الهدف الجغرافى الجديد . ويتحمل هذا الاجتهاد بأمانة علمية ووعى رشيد ..

مستويات تنمية تطلعات هذا الهدف الجغرافى ، لكى يواكب فعل المتغيرات ،
التي لعبت وما زالت تلعب دورا مهما ، لا يكاد يتوقف أبدا عند حد فى
حضى ، أو فى انتماش ، أو فى انتكاس حركة الحياة ، بل قل أن الاجتهاد
الجغرافى التطبيقى المعاصر ، يظل حريصا على ترشيد وحسن توجيه التعامل
الذى تستوجبه حركة الحياة ، فى إطار العلاقة الحميمة ، وهى تتلمس
وتحافظ على روح المصالحة بين الانسان والطبيعة ، فى المكان والزمان .

ويبدو هذا الاجتهاد الجغرافى وهو يطاوع أو وهو يجاوب فلسفة
الفكر الجغرافى المعاصر ، حتى يسفر انجازاه عن رصيد أنسب يدعم ويطور
هذا المنطق الفلسفى الجغرافى . ومن ثم يتماهى الاجتهاد الجغرافى المعاصر
فى حسن أداء دوره العمل التطبيقى . وتوسع من خلال التجديد والتجويد ،
مجالات الدراسات الجغرافية ، اتساعا كبيرا . وتغطي هذه الاتساعات
الاضافات الممتازة ، التى تستحق العناية الجغرافية العلمية التطبيقية .

وفى ظل مفاهيم واحتمالات علم الجغرافية المعاصرة ، وعلى مستوى
نضج وفلسفة فكرها الجغرافى المتفتح ، كان لابد من التماهى الجغرافى
العلمى ، فى حسن العناية بالتقويم الجغرافى السديد . ويتوجه هذا التقويم
الجغرافى السديد ، فى الاتجاه الصحيح والأنسب ، وهو محسوب بعناية
وخبرة ومهارة ، لحساب الانسان ، أو لحساب حضور حركة الحياة والسيادة
الراسخة ، على صعيد الأرض فى المكان والزمان . ويتعامل الاجتهاد
الجغرافى مع الرؤية ، أو مع المنظور الجغرافى الطبقي ، أو مع الرؤية أو مع
المنظور الجغرافى البشرى ، تعاملات جادا على مستوى بيان هذه الرؤية
الجغرافية ، وتعاملات مناصبا ، على مستوى التقويم الجغرافى . ومن خلال
هذا التقويم الجغرافى وحساباته ، يوفر هذا التعامل القدرة الجغرافية لكى
يصبح فى وسعها ، أن تشهد أزر الباحث الجغرافى ، وهو يصدر الحكم
الجغرافى الحاسم ، أو وهو يعلن عن رأى الجغرافى التى يتوج به وشرح
الرؤية الجغرافية فى المكان والزمان .

ويبرهن هذا الاجتهاد الجغرافى المعاصر بالفعل ، على سلامة هذا
الرأى الجغرافى السديد ، الذى يبتنى على التقويم الجغرافى السليم .
ويرشد هذا الرأى الجغرافى السديد ، التفاعل الحياتى ، بين الانسان
والأرض . وقل أنه يشهد أزر حركة الحياة ، على صعيد الأرض . بل قل أن
هذا الاجتهاد الجغرافى أفلح وأصاب ، ولم يخيب الآمال أبدا فى :

(أ) حسن توظيف التقويم الجغرافي في ابداء الرأى الجغرافي ، وجمع أو حصر نتائج هذا الرأى العملية ، في إطار العمل الجغرافي الميداني ، وتطوير وظيفة الرحلة الجغرافية ، في ميدان العمل الجغرافي العلمى التطبيقى ، أو فى الدراسة الميدانية التطبيقية ، واكتساب كل المهارات الجغرافية الأنسب للارتفاع بها فى انجاز هذه المهمة انجازا ناجحا .

(ب) حسن توظيف التقويم الجغرافي في ابداء الرأى الجغرافي ، وجمع أو حصر نتائج النظرية ، في إطار العمل الجغرافي المكتبى ، وسمة الاطلاع العلمى ، وحسن تقصى نتائج العلوم الطبيعية ، ونتائج العلوم الانسانية . واكتساب أحسن المهارات والخبرات الجغرافية ، الأنسب لاستخدامها فى انجاز هذه المهمة ، انجازا ناجحا .

ويعتمد الاجتهاد الجغرافي المعاصر ، حسن العناية والتدقيق ، فى حساب جدوى كل عنصر من العناصر التى يبتنى عليها اجراء هذا التقويم الجغرافي . ويتحرى الاجتهاد الجغرافي بعد ذلك كل العناية ، فى ابداء الرأى الجغرافي السديد ، لحساب الانسان وحركة الحياة ، فى ربوع الأرض . وقل أن هذا الاجتهاد الجغرافي المعاصر ، يسعى من خلال حسن أداء العمل الجغرافي التطبيقى الى جمع أوصال هذا الرأى الجغرافي ، كما يسمى مرة أخرى من خلال حسن توظيف الرأى الجغرافي ، الى خدمة مصالح حركة الحياة فى المجالات التطبيقية . ويصبح فى وسع الاجتهاد الجغرافي المعاصر ، أن يسخر مصلحة الهدف الجغرافي تسخيرا جيدا ، لحساب تفاعل حياتى أفضل بين الانسان وحركة الحياة وإرادة التفوق والسيادة فى جانب ، والطبيعة على امتداد المسرح الفسيح فى ربوع الأرض فى جانب آخر . وتؤدى هذه التجربة ، من خلال التخطيط الاقليمى ، الى تجسيد نجاح الاجتهاد الجغرافي التطبيقى المعاصر .

وتتولى الجغرافية الطبيعية ، وفروعها المتخصصة ، وهى تهتم بدراسة الأرض ، ودراسة العناصر التى تشترك صياغة خواصها فى المكان والزمان ، وفى بيان أوضاع الواقع الطبيعى الكلى ، تصنيفها المناسب من التقويم الجغرافي . ويحسب هذا التقويم حساب المتغيرات ، وفعلها المباشر أو غير المباشر على أوضاع الواقع الطبيعى . ويحتل هذا النصيب من التقويم الجغرافي مكانا مناسبا ، ومكانة وجيهة ، فى بؤرة العناية الجغرافية المعاصرة . وتقبل البحوث الجغرافية المعاصرة ، على دراسة الواقع الجغرافي

الطبيعي ، في المساحة المعنية ، بأسلوب منهجي جغرافي تطبيقي مناسب .

ومن خلال الدراسة الجغرافية الطبيعية المكثفة ، التي تعتمد على نتائج أو حصاد الدراسة الميدانية التطبيقية ، تتسنى الاضافة الجديدة . كما يتضمن حسن استخدام هذه الاضافة الجديدة ، التي يبرح بها الواقع الجغرافي ولا يخفيها عن العين الجغرافية الواعية ، في انجاز التقويم الجغرافي، ثم في تسديد الرأي الجغرافي . ويصير هذا الرأي الجغرافي أمور التعامل مع الأرض والواقع الطبيعي السائد في ربوعها . كما يستند حسن الاستخدام وانتفاع الانسان بحضوره وسيادته عليها .

ومن خلال هذا العمق الدراسي ، الذي يوغل فيه البحث الجغرافي التطبيقي المعاصر ، تتوفر كل النتائج الجغرافية الممتازة ، حتى توضع بهارة في خدمة حركة الحياة على صعيد الأرض . وقل أنها من خلال الرأي الجغرافي الذي لا يخيب ، توظف هذه النتائج الجغرافية توظيفاً مباشراً ، أو غير مباشر في الوقوف في صف الانسان وهو يتعامل أو وهو يستخدم الأرض . بل قل أن هذا التوظيف ، هو الذي يدعم حركة الحياة ، في ربوع الأرض ويشد أزر أنشطته الاقتصادية ، وتشكيلاته الاجتماعية ، ونظمه السياسية، والادارية ، ومستوياته الحضارية ، على صعيد المساحة المعنية ، في المكان وحجته المثل ، والزمان ومتغيراته التي لا تنتهي أبداً .

ومن ثم قل أن الجغرافية الطبيعية في شكلها المعاصر ، أصبحت لا تهتم بدراسة الأرض وعناصر الطبيعة ، في ربوعها ، جملة أو تفصيلاً ، دراسة جغرافية على مستوى الاهتمام المجرد أو المتجرد . بل قل أنها تركز هذه العناية وتلك الاهتمامات ، وتطوع نتائج البحوث الجغرافية الطبيعية ، لكي تكون في متناول حسن الاستخدام لحساب الانسان ، ولا شك ولا تشكيك في أن حسن استخدام هذه النتائج بعد تطويعها ، يؤمن حضور الانسان وينمي قدراته ويقوى قبضته على مستوى التعامل مع الأرض على بصيرة . وتسخر هذه البصيرة الأرض للانسان ، تسخير من يملك في يديه ، أهم وأجلى موجبات الانتصار والتفوق ، على صعيد المساحة المعنية ، في المكان ، وفي الزمان .

وتتولى الجغرافية البشرية ، وفروعها المتخصصة ، وهي تهتم بدراسة الانسان ، والعناصر والجوانب التي تشترك في صياغة حركة الحياة ، وتوجهاتها الاجتماعية ، والاقتصادية ، والحضارية ، والسياسية ، في المكان

والزمان. وفي بيان أوضاع وأحوال الواقع البشرى الكلى ، نصيبها المناسيب أيضا من التقويم الجغرافى . ويحسب هذا التقويم الجغرافى ، حساب المتغيرات ، وفعلها المباشر وغير المباشر فى أوضاع حركة الحياة ، أو فى أحوال الواقع البشرى . ويحتل هذا النصيب من التقويم الجغرافى ، مكانا مناسبيا ، ومكانة وجيهة ، فى بؤرة العناية الجغرافية المعاصرة . وتقربيل البحوث الجغرافية المعاصرة ، على دراسية الواقع الجغرافى البشرى فى المساحة المعنية ، بأسلوب منهجى جغرافى . تطبيقى مناسب .

ومن خلال هذه الدراسة الجغرافية البشرية المكثفة ، التى تعتمد على سعة الاطلاع ، وعلى نتائج الدراسة الجغرافية الميدانية التطبيقية ، تتسنى . يل وتستجيب الاضافة الجديدة والمجدة : كما يتسنى حسن استخدام هذه الاضافة ، التى ييوج بها الواقع الجغرافى البشرى ، ولا يخفيها عن العين الجغرافية الواعية ، فى اتجاز التقويم الجغرافى ، ثم فى تسديد الرأى الجغرافى . ويصير هذا الرأى الجغرافى السديد ، الانسان وحركة الحياة ، ويؤمن لها حسن استخدام الأرض والتعامل معها ، وبسط سيادته المتنامية عليها .

ومن خلال هذا العمق الدراسى ، الذى يوغل فيه البحث الجغرافى التطبيقى المعاصر ، تتوفر كل النتائج الجوهرية ، التى تضع الانسان وحركة الحياة ، فى مواجهة صريحة ومكشوفة ، مع قدراته التى يتعامل بها مع الأرض . وقل أنها من خلال الرأى الجغرافى الذى لا يخيب ، توظف هذه النتائج الجغرافية ، توظيفا مباشرا أو غير مباشر ، فى الوقوف فى صف الانسان ، وهو يتعامل أو هو يستخدم الأرض . بل قل أنه هذا التوظيف ، هو الذى يدعم حركة الحياة فى ربوع الأرض ، ويشد أزر أنشطته الاقتصادية ، وتشكيلاته الاجتماعية ، ونظمه السياسية ، ومستوياته الحضارية ، على صعيد المساحة المعنية ، فى المكان وحجته المثل ، وفى الزمان وحركة المتغيرات التى تتوالى ولا تنتهى أبدا .

ومن ثم ، قل أن الجغرافية البشرية فى شكلها المعاصر ، أصبحت لا تهتم بدراسة الانسان وحركة الحياة ، وعناصر هذه الحركة ، فى ربوع الأرض ، جملة أو تفصيلا ، على مستوى الاهتمام الجرد أو التجرد . بل قل أنها تتركس هذه العناية وتلك الاهتمامات ، وتطوع النتائج الجغرافية البشرية ، لكى يرى الانسان نفسه ، ولكى يتلمس محصلة مهاراته وقدراته ، ولكى يتعرف على الواقع الحياتى فى اطار حركة الحياة التى

يعيشها ، حتى يدرك جيدا كيف يتمي مهاراته ، ويقوى قبضته ، من أجل تدارك أسباب الضعف أو القصور ، في إطار التعامل الحيائي مع الأرض . ولا شك ولا تشكيك في أن وضوح رؤية الانسان لنفسه ، في زحمة حركة الحياة تفجر في كل انسان ارادة التغيير ، وحسن الاستعداد والاقدام الرزين على هذا التغيير . وتفجير ارادة هذا التغيير . وحسن الاستعداد والاقدام على التغيير الرزين ، لا يتحقق أبدا ، في غيبة الرأي الجغرافي وتوجيهاته السديدة . ويضع هذا الرأي الجغرافي أيدي الانسان على أهم وأجدي موجبات الانتصار عند تحسين مستوى التعامل مع الأرض ، على صعيد المساحة المعنية ، في المكان والزمان .



وهكذا ، يكون اهتمام علم الجغرافية المعاصرة ، وهو لا يفتر أو يتهاون أو يقصر ، بالأرض وبالظواهر الجغرافية الطبيعية ، وبالواقع الجغرافي الطبيعي . كما يكون اهتمام علم الجغرافية المعاصرة أيضا ، بالناس وبالظواهر الجغرافية البشرية ، وبالواقع البشري . ويمتد هذا الاهتمام ، لكي يشمل المتغيرات وكيف تؤثر على الواقع الجغرافي الطبيعي أو على الواقع البشري ، على المدى القصير ، وعلى المدى الطويل ، وعلى المدى الجيولوجي . وقد نسعف متابعة هذه المتغيرات الطبيعية أو المتغيرات البشرية ، لكي يتلمس اتجاه تأثيرها ، في المستقبل القريب أو البعيد .

ويكون الاجتهاد الجغرافي المعاصر ، على مستوى التخصص الجغرافي الدقيق ، غاية في التفريق ، سواء ، وهو يتوجه الى معالجة الرؤية الجغرافية الطبيعية أو البشرية ، في الماضي ، أو في الحاضر أو وهو يتوجه الى متابعة متغيرات الرؤية الجغرافية ، من حين الى حين آخر . ويكون الاهتمام الجغرافي بهما أو بالعلاقة بينهما متوازنا ومتوازيا ، ومتزامنا .

وياتمسس الاجتهاد الجغرافي المعاصر ، بعد كل شيء ، الكشف الحصيف عن الصلة أو العلاقة التي لا تنتهي ، بين الانسان وحركة الحياة ، والأرض والسرور الفسيح ، الذي يشهد أنشطة حركة الحياة . كما يلتبس الاجتهاد الجغرافي التخصص ، بالتأثير المتبادل بينهما ، في حدود المصلحة ، التي تكفل التعايش . وقل يدور البحث الجغرافي ، في إطار الموضوعية ، لحساب الهدف الجغرافي ، بحثا عن ، من الذي يضبط ، وكيف يضبط ، وإلى أي حد يتأتى هذا الضبط ، ومن الذي يضبط ، وكيف يتأتى الانضباط ، وإلى أي حد يتأتى هذا الانضباط . كما يلتبس البحث الجغرافي ، ولا يسكت

عن الكيفية التي يكون بموجبها منطق وفلسفات ، هذا الضبط والانضباط المتبادل . ومن ثم يعرف الاجتهاد الجغرافي المعاصر ، في نهاية المطاف ، كيف يضع الهدف الجغرافي بحذافيره ، في خدمة حركة الحياة ، واردة التفسير الى ما هو افضل ، في اطار الخطة التنموية ، الشاملة على صعيد المساحة المعنية ، اجتماعيا وحضاريا واقتصاديا ، في الاقليم التخطيطي .

ويبدو أن الباحث الجغرافي ، يكون في أمس الحاجة الى سعة الاطلاع والاحاطة بنتائج كل العلوم الطبيعية والانسانية ، لكي يتزود بخبرات ومهارات ومكتسبات علمية مفيدة . وتشهد هذه المهارات والمكتسبات العلمية ، أزر الاجتهاد الجغرافي المعاصر ، وهو على درب التجديد والتجويد الجغرافي . وقل ينبغي أن يعرف الباحث الجغرافي كيف يكون الأخذ من نتائج العلوم الأخرى ، وكيف يجيد التزود بهذا الرصيد العلمي لحساب البحث الجغرافي . هذا بالإضافة الى التزود بمهارة حسن استخدام هذه النتائج العلمية ، في انجاز البحث الجغرافي سواء وهو يصال ، أو وهو يحلل ، أو وهو يلتبس العلاقات وموجبات الربط ، أو وهو يقدم على اجراء التقويم الجغرافي . ثم ينبغي أن يتحلل بعد ذلك كله ، بالكثير من مهارة ، في الوصول الى صيغة الرأي الجغرافي السديد .

ومع ذلك ، ينبغي أن يحذر الباحث الجغرافي ، وأن يتحفظ كثيرا ، في ابداء الرأي الجغرافي ، لكي يتجنب الوقوع في خطيئة ، تسمى وطيفة غير الوظيفية الجغرافية . أو الاستغراق في تخصص دقيق غير التخصص الجغرافي . ويجب أن يكون الباحث الجغرافي جغرافيا ، أولا وآخرها ، وأن يظل جغرافيا ، فلا يتسلخ من جلده الجغرافي . وصحيح أن الباحث الجغرافي ينتهي الى الرأي الجغرافي السديد ، ويمتلك أن يرشد بناء على هذا الرأي ، وأن ينصح ، وأن يوصي ، لكي يستمع اليه وينتفع بنصيحته أو توصيته المهندس أو الاقتصادي ، أو غيرهم من المتخصصين الشركاء في فريق المخططين ، ولكنه لا ينبغي أن يتجاوز الباحث الجغرافي دوره الوظيفي الجغرافي المتخصص الى دور تخصص آخر . وهو ان فعل ، حتى ولو كان من غير قصد ، فانما يمهّد ، لكي يتسلخ من الانتماء الجغرافي ، انسلخا يوقع به في المحذور .

المصَادِرُ وَالْمَرَاجِعُ

أولا - المراجع العربية :

- ١ - صلاح الدين الشامي : الفكر الجغرافى ، مسيرة ومسيرة ، الاسكندرية ، ١٩٨٠
- ٢ - صلاح الدين الشامى : الرحلة عين الجغرافية المبعرة فى اندراسة الميدانية ، القاهرة ، ١٩٨٢
- ٣ - صلاح الدين الشامى : التقويم الجغرافى ، انطلاقا التجديد والتجويد فى الفكر الجغرافى المعاصر ، مجلة كلية الآداب ، جامعة صنعاء
- ٤ - صلاح الدين الشامى : الجغرافية دعامة التخطيط ، القاهرة ، ١٩٧٦
- ٥ - صلاح الدين الشامى : التمدية بين الطبيعة والانسان منشورات قسم الجغرافية ، فى جامعة الكويت ، ١٩٨٥ .
- ٦ - جريفيث تايلور : الجغرافية فى القرن العشرين . (ترجمة د. محمد السيد غلاب وآخرون) ، القاهرة ، ١٩٧٤
- ٧ - روجر منتشل : تطور الجغرافية الحديثة . (ترجمة د. محمد السيد غلاب ، د. دولت صادق) ، القاهرة ، ١٩٧٣
- ٨ - فريمان ، ت. و : الجغرافية فى مائة عام . (ترجمة د. عبد العزيز طريع شرف) الألف كتاب الثانى ٤ ، ١٩٨٦
- ٩ - يسرى الجوهرى : الفكر الجغرافى والكشوف الجغرافية ، الاسكندرية ، ١٩٧٢
- ١٠ - يوسف أبو الحاج : الجغرافية مفزاها ومرماها (ترجمة) الألف كتاب رقم ١٨٧

لانيا - المراجع الأجنبية :

1. Beazley, R. : The Down of Modern Geography, London, 1897.
2. Bunbury, E.H. : A History of Ancient Geography London, 1883.
3. Freeman, T.W. : A Hundred Years of Geography, Duck Worth, 1961.
4. Freeman, T.W. : Geography and Planning, Hull, 1958.
5. Gibson, A. : Regional Planning and Development, Lieden 1955.
6. Hartshorne, R. : The Nature of Geography, A.A.A.G Lancaster Pennsylvania, 1939.
7. Hartshorne, R. : Perspective of the Nature of Geography, Murry 1959.
8. Kimble, G.H.T. : Geography in the Middle Ages, London, 1963.
9. Minshull, R.M. : Regional Geography; Theory and Practice, Hull. 1967.
10. Martin, A.F. : The Necessity of Determinism, TIBG No. 17, 1951.
11. Stamp, L.D. : Applied Geography, Pelican, 1960.
12. Scott, J. & Howarth, O.R. : History of Geography, London, 1913.
13. Taylor, G. : Geography in the Twentieth Centry, London, 1953.
14. Turnock, D. : The Region in Modern Geography, Geog. Vol. LII 1967.
17. Wooldrige, S.W. & East, W.G. : The Spirit and Purpose of Geogra-
phy, London 1964.

محتويات الكتاب

المصطف

١١

بداية واقتراب

الفصل الأول

علم الجغرافية الحديثة جواهر الهدف والتوجهات

١٧

تمهيد

١٨

نشأة علم الجغرافية والبحث عن الهدف

٢١

اهتمامات وتوجهات الجغرافية الحديثة

٣٠

توجهات الجغرافية الحديثة وصياغة الهدف الجغرافي

الفصل الثاني

الجغرافية واهتمامات العمل الجغرافي

٤١

تمهيد

٤١

علم الجغرافية ودواسه الأرض (الجغرافية الطبيعية)

٤٧

علم الجغرافية ودواسه الانسان (الجغرافية البشرية)

الفصل الثالث

توجهات المعالجة الجغرافية

٥٧

تمهيد

٥٧

حتمية الاقلاق عن المعالجة المتبعة

٥٩

توجه المعالجة الجغرافية الحديثة

٦٠

توزيع الظاهرة الجغرافية المعنية

٦٣

تعليل انتشار أو توزيع الظاهرة الجغرافية المعنية

تقصي العلاقة والربط بين الظاهرة الجغرافية المعنية والظواهر

٦٦

الأخرى

٦٨

المعالجة وتجسيد الرؤية الجغرافية

الصفحة

الفصل الرابع
علم الجغرافية الحديثة
وقضايا تحديد المكان والزمان

٧٣	تمهيد
٧٣	ارتباط المعالجة الجغرافية بالمكان والزمان
٧٤	التوجه الجغرافي لتحديد المكان
٧٨	العناصر الجغرافية وحبكة الاطار الاقليمي في المكان
٨٧	التوجه الجغرافي لتحديد الزمان
٨٩	العناصر الجغرافية ومضى التغيير على امتداد البعد الزمنى في المكان والزمان

الفصل الخامس
الفكر الجغرافي الحديث
مضى سديد في العمل الجغرافي
وتطور وشيد في الهدف الجغرافي

١٠١	تمهيد
١٠١	التفكير الجغرافي والعمل الجغرافي
١٠٣	التفكير الجغرافي المتفتح والتوجه الى التطوير
١٠٦	الحوار حول قضية العلاقة بين الانسان والطبيعة ، وتطوير الهدف
١١٠	حسم الحوار بداية التطور الحقيقى في صياغة الهدف الجغرافي

الفصل السادس
التقويم الجغرافي
والمضى في تطوير الهدف

١١٧	تمهيد
١١٧	التقويم الجغرافي وتجاوز الرؤية الجغرافية الى الرأى الجغرافي
١٢٠	التقويم الجغرافي والعمل التطبيقي
١٢٤	العمل الجغرافي التطبيقي فى خدمة التنمية الشاملة

الفصل السابع
الجغرافية المعاصرة ومواجهة الأزمة

١٣٥	تمهيد
-----	-------

الصفحة

- ١٣٧ أزمة التحول دون نضج الى الجغرافية المعاصرة
١٤١ أزمة إعادة النظر في بنية الجغرافية المعاصرة
١٥١ أزمة انسلاخ بعض الاهتمامات من صلب البنية العلمية الجغرافية

خاتمة

- ١٦٣ بيان وتعليق عن توجهات علم الجغرافية المعاصرة
١٧١ المراجع والمصادر
١٧٣ الفهرس

رقم الايداع ١٩٨٧/٣٩٥٧
الترقيم الدولي ٦ - ٣٤٧ - ١٠٣ - ٩٧٧

مطبعة اطلس
١١ ، ١٣ شارع سوق التوفيقية
تليفون : ٧٩٧٧٤٧ - القاهرة

